بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم التاريخ

مالية الدولة الإسلامية أيام العباسيين: الموارد والنفقات في الفترة (٢٣٢هـ/٨٤٦م - ٣٣٤هـ/٩٤٥م)

Finance of the Islamic state During the Abbasid Period: Revenues and Expenditures

إشراف الأستاذ الدكتور
محمد عيسى صالحية

إعداد الطالبة
فوزية محمد المسلم العليمات

الفصل الدراسي
٢٠٠٧-٢٠٠٨

مالية الدولة الإسلامية أيام العباسيين: الموارد والنفقات
في الفترة
(٢٣٢هـ/٨٤٦م – ٣٣٤هـ/٩٤٥م)

إعداد الطالبة

فوزية محمد المسلم العليمات

ماجستير تاريخ – جامعة اليرموك ٢٠٠٤م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي والحضاره الاسلامية بكلية الاداب في جامعة اليرموك

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور محمد عيسى صالحية .... مشرفاً ورئيساً.

الأستاذ الدكتور محمد عبد القادر خريسات ....عضواً/ الجامعة الأردنية.

الأستاذ الدكتور صالح موسى درادكة .... عضواً/ الجامعة الأردنية.

الأستاذ الدكتور نعمان محمود جبران .... عضواً .

الأستاذ الدكتور عبدالله منسي العمري .... عضواً.

٢٠٠٨م

الإهداء

إلى ....

من ودع الحياة قبل أن تخط يداي كلمة ....

والدي "رحمه الله"

الشمعة التي احترقت بنفسها وأضاءت لي الطريق ....

والدتي "أمد الله في عمرها"

من كانوا لي خير عون وسند ....

أخواني وأخواتي الأعزاء

رفاق الصحبة والعطاء ....

أساتذتي الأفاضل

إليكم جميعاً حبي... شكري... تقديري

فوزانة

شكر وتقدير

الشكر لله تعالى أولاً وآخراً، كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان وبالغ الاحترام والتقدير إلى الأستاذ الدكتور محمد عيسى صالحية الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة، وقدم لي العون طيلة إعدادها، ومنحني من جهده ووقته الشيء الكثير، والشكر موصولاً للأستاذ الدكتور محمد ضيف الله البطاينه، الذي كان له الفضل في الإشراف على الخطة والموضوع قبل تمتعه بإجازة التفرغ العلمي وانتقال الإشراف للأستاذ الدكتور محمد عيسى صالحيه، فبارك الله في علمه، وجزاه خير الجزاء، كما أتقدم بجزيل الشكر وبالغ الاحترام والتقدير إلى كل من: الأستاذ الدكتور نعمان جبران، والدكتور عبد الله العمري، والأستاذ الدكتور محمد خريسات، والأستاذ الدكتور صالح درادكه لتقبلهم بقراءة ومناقشة هذه الرسالة.

قائمة الاختصارات

ت	توفي
هــ	هجري
م	ميلادي
د. ت	دون تاريخ نشر
د. م	دون مكان نشر
د. ن	دون دار نشر
ص	صفحة
ط	طبعة
ع	عدد
ج	جزء
مج	مجلد
P.	Page
Vol.	Volume

المحتويات

يقول إبن خلدون في باب الجباية وسبب قلتها وكثرتها:

"إعلم أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة، والسبب في ذلك أن الدولة إن كانت على سنن الدين فليست تقتضي إلا المغارم الشرعية من الصدقات والخراج والجزية، وهي قليلة الوزائع . . . فإذا ما استمرت الدولة واتصلت وتعاقب ملوكها واحداً بعد واحد . . . تخلق أهل الدولة حينئذ بخلق التحذلق وتكثرت عوائدهم وحوائجهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترف، فيكثرون الوظائف والوزائع حينئذ على الرعايا والأكره وسائر أهل المغارم . . . ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه حتى تثقل المغارم على الرعايا وتنهضم. وتصير عادة مفروضة لأن تلك الزيادات تدرجت قليلاً قليلاً، ولم يشعر أحد بمن زادها على التعيين ولا من هو واضعها وإنما تثبت على الرعايا (كأنها عادة مفروضة. ثم تزيد إلى الخروج عن حد الإعتدال فتذهب غبطة الرعايا) في الإعتمار لذهاب الأمل في نفوسهم بقلة النفع".

إبن خلدون. المقدمة

ص ٣٥٥- ٣٥٦

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين وبعد:

تزايد اهتمام المؤرخين في الفترة الأخيرة بدراسة الجوانب الاقتصادية للدولة الإسلامية، سواء الموارد أو النفقات، ونظراً لأهمية الموضوع جاء اختياري لموضوع المالية أيام العباسية لالقاء الضوء على المالية في هذه الفترة.

تناولت هذه الدراسة المالية أيام العباسيين في الفترة (٢٣٢هـ/٨٤٦م-٣٣٤هـ/٩٤٥م). أما منهج الدراسة فاعتمد على تحليل بعض الروايات، والابتعاد قدر الإمكان عن المبالغة، وفي حالة تناقض الروايات تم التركيز على الروايات المعاصرة للفترة التاريخية، كما اعتمد المنهج على تتبع المعلومات والتسلسل التاريخي للأحداث.

وقد واجهت الدراسة بعض الصعوبات وكان أبرزها ندرة المعلومات في المصادر التاريخية, وتوزعها بين المصادر الجغرافية والأدبية والفقهية وكتب الأموال والخراج والتراجم وغيرها، ومنها كثرة الأرقام التي وردت في المصادر واختلافها ما بين رواية وأخرى.

وقسمت الرسالة إلى المقدمة والتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة، ففي المقدمة تحدثت عن أهمية الدراسة، وسبب إختياري للموضوع، والدراسات السابقة، يليها تحليل لأهم المصادر الرئيسية، وتمهيد يتضمن لمحة تاريخية عن المالية في العصر العباسي الأول من حيث نقاط القوة والضعف.

وتحدثت في الباب الأول عن الموارد بأنواعها المختلفة وخاصة: الخراج والصدقة والجزية وعروض التجارة والمكوس والمواريث، والموارد التي استحدثتها الدولة في هذه الفترة مثل: المستغلات والمصادرات وغيرها كما تحدثت فيه عن الأسباب والظروف السياسية والطبيعية التي لعبت دوراً في تناقص الموارد في هذه الفترة، وعلاقة الدولة بالأقاليم المختلفة من حيث إرسالها الأموال أو عدم إرسالها.

وفي الباب الثاني تحدثت عن أوجه النفقات المالية مثل: نفقات دار الخلافة كنفقات مال البيعة، ونفقات القصر، ونفقات النساء، والجواري والأبناء، ونفقات جهاز الوزارة، ونفقات موظفي الدولة، ونفقات الجهاز العسكري مثل: نفقات الجند والشرطة، والحملات العسكرية ونفقات الفداء، ونفقات المرافق العامة مثل: القضاء، التعليم، السجون، الزراعة، البناء، إضافة إلى النفقات الحادثة دون سابق إنذار مثل: نفقات مال الفقراء، ونفقات الفيضانات والزلازل، ونفقات الأوبئة والمجاعات.

وخصصت الباب الثالث للحديث عن محورين أساسيين الأول: الإدارة المباشرة للموارد المالية والمتمثلة بديوان بيت المال بشكل أساسي، والإدارة المباشرة للنفقات والمتمثلة بديوان النفقات والدواوين ذات العلاقة ودور كل منها في إدارة الموارد والنفقات، وتناول المحور الثاني آثار الإدارة على الدولة من الناحيتين المالية والسياسية ومظاهر الفساد الإداري والمالي في الدولة، ودور الوزراء وكبار موظفي الدولة في جباية الأموال وتقديم الرشاوي وشراء المناصب وطرق الجباية، ودور كل ذلك في إفلاس الخزينة، وانعكاسه على الوضعين المالي والسياسي للدولة من حيث ارتفاع الأسعار وأعمال الشغب والمساس بهيبة الخلافة والوزارة.

أما الخاتمة فقد أوردت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كما تضمنت الرسالة العديد من الملاحق والقوائم الخاصة بالموارد والنفقات إضافة إلى قائمة المصادر المتنوعة

سواء أكانت المخطوطة منها أم المطبوعة، وكـذلك قائمـة بـالمراجع الحديثـة والمقـالات والدوريات التي أسهمت برسم صورة متكاملة عن المالية آنذاك.

وأخيراً فإنه لا يسعني إلا أن أعبر عن امتناني العميق لأستاذي الدكتور محمد عيـسى صالحية، الذي خصص لي من وقته وجهده الكثير، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الذين ساهموا في هذه الرسالة مع خالص شكري وتقديري واحترامي.

تحليل المصادر

أولاً: المصادر التاريخية:

أشير بداية إلى ندرة المعلومات في المصادر التاريخية، الأمر الذي اقتضى ضرورة البحث عنها والتوسع في المصادر المتنوعة من: الجغرافية والفقهية والأدبية وغيرها، وتأتي المصادر التاريخية في مقدمة المؤلفات التي أفادت منها الرسالة بما اشتملت عليه من معلومات، ويمكن الإشارة إليها بشيء من الإيجاز.

أ- **المصادر المخطوطة:**

أفادت الرسالة من بعض المخطوطات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، مخطوط "**المغبة والرغبة في معرفة أحكام الحسبة**" لمؤلفه محمد بن أحمد القرشي ت(٧٢٩هـ/١٣٢٨م)، وهو عبارة عن نسخة مايكرو فيلم في مركز الوثائق والمخطوطات في جامعة اليرموك، أفادت منه الرسالة في الفصل الأول تحديداً فيما يتعلق بالجزية وطريقة دفعها، ومنها مخطوط "**بغية الخاطر ونزهة الناظر**" لمؤلفه محمد بن مصطفى بن جعفر ت(١٠٤٠هـ/١٦٣٠م)، وهو عبارة عن نسخة مايكرو فيلم في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، أفادت منه الرسالة في الفصلين الثاني والثالث، حيث تحدث فيه المؤلف عن مظاهر إسراف الخلفاء وبخاصة المقتدر، واستبداد الأتراك بأمور الدولة وأموالها، واستنزاف الحروب كثيراً من الأموال.

ب- **المصادر المطبوعة:**

وإلى جانب المصادر المخطوطة التي أفادت منها الرسالة، فقد اعتمدت كذلك على العديد من المصادر التاريخية المطبوعة، وبخاصة كتاب "**تاريخ الرسل والملوك**" لمؤلفه محمد

بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ/٩٢٢م)، ويأتي في مقدمة المصادر المطبوعة، مؤلفه معاصر لتلك الفترة الزمنية, أفادت الرسالة منه في فصولها كافة, ابتداءً من التمهيد إلى نهاية الرسالة, فقد أورد معلومات شاملة عن تنظيمات العباسيين في السواد, واهتمامهم بالخراج والموارد, ومعلومات متعلقة بالنفقات, ولكن تقل فيه المعلومات المتعلقة بالناحية الإدارية.

ومنها كتاب "**تجارب الأمم وتعاقب الهمم**" لمؤلفه أحمد بن محمد بن مسكويه (ت ٤٢١هـ/١٠٣٠م)، كتابه من أهم المصادر التي أفادت منها الرسالة, وبخاصة في البابان الثاني والثالث, حيث إهتم الكتاب كثيراً بالنواحي المالية والنفقات, وأورد معلومات واسعة عن المصادرات بأنواعها المختلفة, وتناول العديد من الأزمات المالية التي عانت منها الدولة العباسية, وربط في كثير من الأحيان بين زيادة النفقات وأثر ذلك في حدوث الأزمات المالية, كما اهتم الكتاب كثيراً بالنواحي الإدارية للدولة ودور الوزراء السلبي في الإدارة, وأثر ذلك على المالية, وركز في المقابل كثيراً على جهود الوزير علي بن عيسى وإجراءاته في إصلاح نظام الجباية, ومحاولته إعادة التوازن بين الموارد والنفقات, كما أورد في عدة مواضع, تقديرات لواردات الدولة.

ومنها مؤلفات الصابئ , وبخاصة كتاب " **الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الخلفاء**" وكتاب "**رسوم دار الخلافة**" لمؤلفهما أبي الحسن الهلال بن المحسن الصابئ (ت ٤٤٨هـ/١٠٥٦م)، ويعتبر كتاب الوزراء من أهم الكتب التي إهتمت بالأمور المالية والإدارية معاً, قدم فيه الكثير من المعلومات عن الخراج, كما اشتمل الكتاب على قائمة للنفقات زمن الخليفة المعتضد, وإهتم بأساليب الإدارة المالية, وأورد معلومات عن رواتب الموظفين ورؤساء الدواوين والكتّاب ونفقات الجيش, وفي كتاب رسوم دار الخلافة أورد قائمة مفصلة بالنفقات

زمن الخليفة المقتدر بالله, ومقدار العجز في المالية وتناول كذلك إجراءات علي بـن عيـسى لمعالجة الخلل في ذلك.

وأفادت الرسالة كذلك من كتاب **"العيون والحدائق في أخبار الحقائق"** لمؤلف مجهول (ت ٤٨١هـ/١٠٨٨م), حيث أورد المؤلف معلومات شاملة عـن الخـراج وتنظيمـه وإدارة المالية, أما كتاب **"المنتظم في تاريخ الملوك والأمم"** لمؤلفه أبـي الفـرج عبـدالرحمن ابـن الجوزي (ت ٥٩٧هـ/١٢٠٠م), فهو كتاب أفادت منه الرسالة في الفصلين الثـاني والثالـث تحديداً, وبخاصة فيما يتعلق بالنفقات وآثار الإدارة على الوضعين المالي والسياسي.

وأفادت الرسالة في فصولها كافة من كتاب **"الكامل في التاريخ"** لمؤلفه عزالدين أبـي الحسن علي الشيباني ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ/ ١٢٣٢م), واعتمد ابن الأثير في رواياته علـى المؤرخين السابقين, وتناول الأحداث بكثير من التفصيل عن الموضوعات الإداريـة والماليـة والنفقات وغيرها.

ثانياً: المصادر الجغرافية

إلى جانب المصادر التاريخية, فقد تضمنت المصادر الجغرافية معلومـات اقتـصادية بخاصة فيما يتعلق بالخراج, كما هي الحال في كتاب **"البلدان"** لمؤلفه أبي بكر أحمد بن محمـد الفقيه الهمذاني (ت ٢٩٠هـ/٩٠٢م), حيث استعرض فيه أقسام السواد ومصادر الجباية, كمـا أفادت منه الرسالة في الباب الثاني تحديداً فيما يتعلق بالنفقات، وبخاصة نفقات العمارة زمـن المتوكل.

وأشـتمل كتـاب **"المـسالك والممالـك"** لمؤلفـه أبـي إسـحاق الاصـطخري (ت ٣٢١هـ/٩٣٣م)، على أشكال الخراج, وأنواعه, وتناول كتاب **"التنبيه والإشراف"** لمؤلفه أبـي

الحسن علي بن المحسن المسعودي (ت ٣٤٦هـ/٩٥٧م), معلومات قيمة عن إجراءات تعـديل نظام الجباية, كما أشار كتاب "**معجم البلدان**" لمؤلفه شهاب الدين أبـي عبـدالله الرومـي (ت ٦٢٦هـ/١٢٢٨م), والذي يعتبر أكبر معجم جغرافي لبلاد الإسلام إلى العديـد مـن القـضايا الاقتصادية وأراضي الصلح والخراج في السواد وغير ذلك.

ثالثاً: المصادر الأدبية

أفادت الرسالة كذلك من العديد من المصادر الأدبية, وبخاصة كتاب "**العقـد الفريـد**" لمؤلفه أبي أحمد محمد بن عبدربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ/٩٣٩م)، الذي احتوى العديـد مـن الإشارات المفيدة عن الدواوين والمصادرات زمن العباسيين, والشروط الواجب توافرهـا فـي عمال الجباية, والهدايا ونفقات الشعراء والأدباء وغيرها, ومنها كتاب "**أدب الكتّـاب**" لمؤلفـه محمد بن يحيى بن عبدالله البغدادي (ت ٣٣٥هـ/٩٤٦م)، أفادت منه الرسالة كثيراً, وبخاصـة الباب الأول فيما يتعلق بالموارد كاملة كالخراج والزكاة والركاز وشروطه، والأنصبة والمقادير وغير ذلك مما يتعلق بالموارد.

ومن أهمها أيضاً كتابا "**الفرج بعد الشدة ونشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة**" للمؤلف أبي علي المحسن بن علي (ت ٣٨٤هـ/٩٩٤م)، ومؤلفاته عبارة عـن سـجلات اقتـصادية اجتماعية إدارية, حيث انفرد المؤلف بذكر العديد من الروايات التي لم ترد عند بقية المؤرخين, حيث تضمنت كتبه إشارات عن الأوضاع المالية في العراق, وأشار كثيراً إلى سياسة الوزراء والعمال والكتّاب, وأساليب الجباة في تحصيل الأموال والخراج وغيره.

ويعتبر كتاب "**نهاية الأرب في فنون الأدب**" لمؤلفه شهاب الدين أحمـد بـن عبـدالوهاب (ت ٧٣٣هـ/ ١٣٣٢م)، موسوعة تضمنت العديد من الإشارات الاقتصادية, خاصة فيمـا يتعلـق

بالخراج والموارد والنفقات, كما تناول إجراءات الوزير علي بن عيسى لتدارك الخلل الحاصل في المالية, كما تحدث عن أساليب جمع الخراج, وأشار كذلك إلى ديوان بيت المال وأهميته في إدارة الموارد المالية.

رابعاً: كتب الخراج

أفادت الرسالة كثيراً من كتب الخراج, وبخاصة كتاب "**الخراج**" لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ/٧٩٨م)، وهو من أهم المصادر، واعتمد فيه المؤلف على العديد من الأحاديث وروايات الصحابة في توضيح العديد من القضايا الاقتصادية الهامة, وأشار إلى أراضي السواد ومقادير الخراج وشروطه وعماله وأنواعه, ومنها كتاب "**الخراج**" ليحيى بن آدم (ت ٢٠٣هـ/٨١٨م)، حيث اشتمل الكتاب على موضوعات عدة متعلقة بأحكام الأراضي والموارد المالية وأنواع الأراضي ومقادير الجباية.

ومنها كتاب "**الخراج وصناعة الكتابة**" لمؤلفه قدامة بن جعفر (ت ٣٢٨هـ/٩٣٩م)، أفادت منه الرسالة كثيراً وبخاصة في البابان الأول والثالث، حيث تناول بشيء من التفصيل مقادير ارتفاع السواد وطرق الجباية وأنواع الأراضي، وأنواع الخراج، كما توسع كثيراً في الحديث عن الدواوين المالية الهامة وأعمالها، وبخاصة ديوان بيت المال وديوان النفقات، ووصف طرق إدارتها بمهارة فائقة.

أما كتاب "**الاستخراج لأحكام الخراج**" لمؤلفه عبدالرحمن بن رجب (ت ٧٩٥هـ/١٣٩٢م)، والذي كتب فيه المؤلف كثيراً عن أحكام الخراج، وتناول فيه كذلك أنواع الأراضي ومقادير الجباية.

خامساً: كتب الأموال

ومن كتب الأموال التي أفادت منها الرسالة كتاب "**الأموال**" لمؤلفه أبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ/٨٣٨م)، حيث إشتمل الكتاب على معلومات قيّمة عن الموارد بشكل عام مشيراً إلى آراء الفقهاء، وتحدث كذلك عن مقادير الخراج وأنواعه، ومنها كتاب "**الأموال**" لمؤلفه حميد بن زنجويه (ت ٢٥١هـ/٨٦٥م)، حيث استشهد المؤلف بأحاديث الرسول (ص) كثيراً، وتحدث فيه عن أنواع الأراضي والخراج والأحكام المتعلقة به، وتحدث عن الجزية وغيرها.

سادساً: المصادر الفقهية

وإلى جانب المصادر السالفة الذكر، اعتمدت الدراسة على بعض المؤلفات الفقهية فعلى سبيل المثال لا الحصر كتابي "**الأم**" و "**الرسالة**" لمؤلفهما محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ/٨١٩م)، ففي كتاب الأم قدم المؤلف معلومات شاملة عن الموارد كافة، وفي كتاب الرسالة قدم المؤلف بعض المعلومات المتعلقة بالمواريث وأحكامها.

ومن المؤلفات الفقهية أيضاً كتاب "**المبسوط**" لمؤلفه محمد بن أحمد السرخسي (ت ٤٩٠هـ/١٠٩٦م)، حيث تضمن معلومات شاملة عن الموارد كافة، وإجراءات بعض الخلفاء الأوائل في تنظيم أمور الأراضي والسواد، ومنها كتاب "**المغني**" لمؤلفه عبدالله بن أحمد المقدسي ابن قدامة (ت ٦٢٠هـ/١٢٢٣م)، تناول فيه المؤلف بعض الأحكام الشرعية فيما يتعلق بالأراضي والخراج وغيرها.

وأفادت الرسالة كذلك من الكثير من المصادر الأخرى مثل كتب الحسبة وكتب التراجم، إضافة إلى العديد من المراجع والدراسات الحديثة والمقالات, وتعطي القائمة المدرجة في نهاية الرسالة فكرة عن هذه المصادر والمراجع التي اعتمدتها في كتابتي هذه الرسالة.

التمهيد

التعريف بمالية الدولة الإسلامية في العصر العباسي الأول من حيث القوة والضعف.

كان النظام المالي في بداية الدولة الإسلامية بسيطاً. ووضحت بعض الآيات القرآنية التي توضح معالم هذا النظام, ولما كان موضوع الدراسة مالية الدولة الإسلامية في عهد العباسيين في الفترة (٢٣٢هـ/ ٨٤٦م – ٣٣٤هـ / ٩٤٥م)، فقد ارتأت الباحثة أن تمهد لهذه الدراسة بالحديث بإيجاز عن مالية الدولة أيام العباسيين في الفترة (١٣٢هـ/٧٤٩م – ٢٣٢هـ/٨٤٦م).

يسعى النظام المالي في أي دولة إلى محاولة تحقيق التوازن بين الموارد والنفقات. وفي عهد العباسيين شهد النظام المالي مرحلة جديدة من التنظيم. بفضل السيطرة على الموارد والنفقات[1].

(١) ابن الأثير, عز الدين أبو الحسن الشيباني ت (٦٣٠ه/ ١٢٣٢م) الكامل في التاريخ، بيروت, دار صادر, ١٩٦٥م، ج٦، ص ٢٦، بطاينة، محمد ضيف الله، الإيجاز والإيناس بأخبار بني العباس، اربد، دار الهلال، ١٩٩٩م، ط١، ص ٤ ، خليفة، حسن، الدولة العباسية قيامها وسقوطها، القاهرة، المطبعة الحديثة، د.ت ط١، ص ٢٤٩.

ولأهمية الموارد المالية وبخاصة الخراج في تثبيت أركان الدولـة[1]، عملـوا علـى استصلاح الأراضي والاهتمام بالسدود والقنوات والري، وخاصة في منطقة السواد[2].

حيث لفتت هذه الإجراءات أنظار عدد من خلفاء العصر العباسـي الأول [3]، فمـسح المنصور (١٣٦هـ/ ٧٥٣م – ١٥٨هـ/ ٧٧٤م) الأراضي الخراجية في السواد[4]، وحـرص على أمور الخراج كثيراً، وأوصى إبنه المهدي (١٥٨هـ/٧٧٤م – ١٦٩هـ/٧٨٥م) قـائلاً: "عليك بعمارة البلاد بتخفيف الخراج"[5]، ولتشجيع الزراعة إتخذ عدة إجراءات، فحين يـصاب

---

(١) اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن واضح ت (٢٨٤هـ / ٨٩٧م) تاريخ اليعقوبي، بيروت، دار صادر، د.ت، ج٢، ص ٣٨٧، ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد ت (٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م) المقدمـة، تحقيـق درويش الحويدي، بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م، ص٢٢٥، ابن الأزرق، أبو عبدالله بن الأزرق ت (٨٩٦هـ/١٤٩٠م) بدائع السلك في طبائع الملك تحقيق سامي النشار، العـراق، منـشورات وزارة الاعلام، ١٩٧٧م، ص٢٠٥، بطاينة، محمد ضيف الله، الحياة الاقتـصادية فـي العـصور الاسلامية الأولى، عمان، دار طارق، اربد، دار الكندي، ١٩٨٨م، ط١، ص٢٤٤.

(٢) السواد: ضياع العراق التي فتحت زمن الخليفة عمر بن الخطاب(رضي الله عنـه) ويـسمي بـذلك لسواده بالزروع والأشجار، البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر ت (٢٧٩هـ/٨٩٢م) فتوح البلـدان، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩١، ص ٢٩٧،الخطيب البغدادي، أبـو بكـر أحمـد بـن علـي ت (٤٦٣هـ/ ١٠٧٠م) تاريخ بغداد أو مدينة السلام، تحقيق مصطفى عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م، ط١، ج١، ص ٤٠ –٤١، ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله الرومي ت (٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م) معجم البلدان، بيروت، دار صادر، ١٩٩٥م، ط١، ج٣، ص٢٧٢.

(٣) ابن خرداذبة، أبو القاسم عبدالله بن أحمد ت (٢٧٢هـ/ ٨٨٥م) المسالك والممالـك، ليـدن، بريـل، ١٩٦٧م، ص٢٤١-٢٤٢، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١، ص١٣٦، الـريس، محمـد ضـياء الدين، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، القاهرة، مكتبة دار التـراث، ١٩٨٥م، ط٥، ص٣٨٩، الدوري، عبدالعزيز، النظم الإسلامية، بغداد، بيت الحكمة، ١٩٨٨، ص١١٩-١٢٠.

Sosa, Ahmad, Irrigation In Iraq, History and Development, P.٤٦-٤٧.

(٤) ابن وهب، أبو الحسن إسحاق بن إبراهيم ت(٣٣٥هـ/٩٤٦م) البرهان في وجوه البيان، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٦٧، ط١، ص٣٨٥، الماوردي، علي بن محمد بـن حبيب ت (٤٥٠ هـ/ ١٠٥٨م) الأحكام السلطانية والولايات الدينية، بيـروت، دار الكتـب العلميـة، ١٩٨٥م، ط(١)، ص١٨٩، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١، ص١٣٦.

(٥) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص٣٩٣، كاتبي، غيداء خزنة، الخراج منذ الفتح الإسـلامي حتـى أواسط القرن الثالث الهجري، بيروت، مركز دراسات الوحدة، ١٩٩٤، ط(١)، ص٢٥٠.

الزرع بمؤثرات كالآفات وغيرها يؤجل صاحب الزرع إلى السنة المقبلة, وأحياناً يُسلّف مبلغاً من المال[١].

وكان كذلك متشدداً ومحاسباً لعمال الخراج[٢], وكان يقول: ما أحوجني أن يكون ببابي أربعة نفر منهم: صاحب خراج[٣], حتى قيل أنه ترك لابنه من الأموال ما يكفيه لنفقات الجند والنفقات الأخرى حتى وإن كسر عليه الخراج عشر سنين[٤], وقدرت تركته بحوالي أربعة عشر مليوناً من الدنانير وستمائة مليون من الدراهم[٥], وقيل أن ثروته قدرت بأكثر من ستين ألف ألف درهم[٦].

---

(١) الجهشياري، أبو عبدالله محمد بن عبدوس، ت(٣٣١هـ/ ٩٤٢م) الوزراء والكتّاب، تحقق مصطفى السقا وآخرون، مصر، مكتبة البابي، ١٩٨٠م، ط(٢)، ص٩٢-٩٣.

(٢) الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ص١١٧، ١٢١، ١٢٧، الفقي، عصام الدين عبدالرؤوف، دراسات في تاريخ الدولة العباسية، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٩، ص٨٧.

(٣) الطبري، محمد بن جرير (ت٣١٠هـ/٩٢٢م)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار المعارف، ١٩٦٧م، ج٨، ص٦٧، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٦، ص٢٦، الريس، الخراج، ص٣٩٠.

(٤) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٨، ص١٠٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٦، ص١٨، ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن ت(٥٧٩هـ/١١٨٣م) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق محمد عطا ومصطفى عطا، بيروت دار الكتب العلمية، ١٩٩٢، ط(١) ،ج٨، ص٢٠٤، الزهراني، ضيف الله يحيى، النفقات وإدارتها في الدولة العباسية، مكة المكرمة، مكتبة الطالب الجامعي، ١٩٨٦م، ط(١)، ص٦٠.

(٥) المسعودي، أبو الحسن علي بن المحسن، ت(٣٤٦هـ/٩٥٧م) مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محي الدين، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٨٨م، ج٣، ص٣١٨، ضيف، شوقي، العصر العباسي الأول، القاهرة، دار المعارف، د. ت، ط(٥)، ص٤٥، محمود، حسن أحمد والشريف، أحمد إبراهيم، العالم الإسلامي في العصر العباسي، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٢م، ط(٥)، ص٢١٧.

(٦) الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ص١٥٨، الصابي، أبو الحسن هلال بن المحسن، ت(٤٤٨هـ/١٠٥٦م)، رسوم دار الخلافة، تحقيق ميخائيل عواد، بغداد، مطبعة البابي، ١٩٦٤م، ص٣٠ الهامش.

ولتنظيم عملية الجباية والإشراف على الدواوين. ومحاسبة العمال استحدث المهدي ديوان زمام الأزمّة لمكافحة الفساد سنة (١٦٢هـ/ ٧٧٨م) [1], إلا أن أهم إصلاح يذكر له في هذا المجال التعديل الذي أدخله على نظام الجباية, حيث استبدل نظام المساحة بنظام المقاسمة[2], وكان الخراج يجبى سابقاً حسب المساحة بصرف النظر عن طريقة الري أو نوع المحصول, أما نظام المقاسمة فيقوم على تحديد نسب معينة لكل نوع من المحاصيل[3], مع الأخذ بعين الاعتبار عدة معايير منها نظام الري, فهي على النصف أن سقيت سيحاً, والثلث أو

---

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٨، ص١٤٢، الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ص١٤٦، ١٦٦، التنوخي، أبو علي المحسن بن علي ت(٣٨٤هـ/ ٩٩٤م) الفرج بعد الشدة، تحقيق عبود الشالجي, بيروت، دار صادر، ١٩٧٨م، ج١، ص٢٢٠، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٦، ص٥٧، ابن الجوزي، المنتظم، ج٨، ص٢٥٦، الدجيلي، خولة شاكر، بيت المال نشأته وتطوره من القرن الأول حتى القرن الرابع، بغداد، وزارة المعارف، ١٩٧٦، ص٤٩، الباشا، حسن، دراسات في الحضارة الإسلامية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٨م، ص٥٦.

(٢) قدامة، أبو القاسم بن جعفر البغدادي ت(٣٢٨هـ/٩٣٩م) الخراج وصناعة الكتّابة، تحقيق محمد الزبيدي، العراق، دار الرشيد، ١٩٨١م، ص٢٢٣، ابن تيمية، تقي الدين أحمد، ت(٧٢٨هـ/١٣٢٧م) الأموال المشتركة, تحقيق ضيف الله الزهراني، مكة المكرمة، مكتبة الطالب الجامعي، ١٩٨٦م، ط(١)، ص٥٨الهامش، ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد الحافظ، ت (٧٩٥هـ/١٣٩٢م) الاستخراج لأحكام الخراج، تحقيق جندي الهيتي، الرياض، مكتبة الرشيد، ١٩٨٩م، ط(١)، ص١٨٣-١٨٤، الدوري، عبدالعزيز، العصر العباسي الأول، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٨م، ط(٢)، ص٢٠٤م، خفاجي، محمد توفيق، تطور النظم الإدارية والمالية في العراق وفارس من مستهل العصر العباسي إلى نهاية القرن الرابع الهجري، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ١٩٦٦م، ص٢١١-٢١٢.

(٣) أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم القاضي، ت(١٨٢هـ/٧٩٨م) كتاب الخراج، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٩٧٨م، ط(٤)، ص٥٤-٥٥، قدامة، الخراج، ص٢٢٣، ابن الطقطقا، محمد بن علي بن طباطبا ت (٧٠٩هـ/١٣٠٩م) الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، بيروت، دار صادر، ١٩٦٦م، ص١٨٢، كاتبي، الخراج، ص١٨٤، مصطفى, شاكر، دولة بني العباس، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٣م، ج٢، ص٣١٩، سرور، محمد جمال الدين، تاريخ الحضارة الإسلامية في المشرق، د. م، دار الفكر العربي، ١٩٦٥، ص١١٤-١١٥، أحمد، عبد الحسين علي، بيت المال في بغداد خلال العصر العباسي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٨٩م، ص١٣١.

الربع إن سقيت بآلة[1], وكثيراً ما أوصى عماله برفع العذاب عن المزارعين أثناء الجباية[2], وزادت ثروة الدولة ودخلها زمن الخليفة هارون الرشيد (١٧٠هـ/ ٧٨٦م - ١٩٣هـ/٨٨٩م), فبلغ ما يقارب خمسمائة ألف ألف درهم[3], وخاصة بعد توصيات القاضي أبي يوسف[4] فيما يتعلق بنظام الخراج والجباية, حيث ضم كتابه (الخراج) عدداً من الاقتراحات والتوصيات لطرق الجباية ومشاكلها ونسب المقاسمة وحلول ذلك[5], كما نبه كثيراً من قسوة الجباة وأساليبهم مع المزارعين[6], وخلّف في بيت المال تسعمائة مليون درهم[7].

وذكر اليعقوبي أنه عندما رأى الناس يعذبون في الخراج قال: "ارفعوا عنهم"[8] وعندما تولى الأمين (١٩٣هـ/ ٨٠٨م - ١٩٨هـ/٨١٣م) كانت الخزائن مليئة بالأموال[9] ولكنها

---

(١) قدامة، الخراج، ص٣٦٨، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٨٨-١٩٠، الدوري، النظم الإسلامية، ص١٢٠، زيدان، جرجي، تاريخ التمدن الإسلامي، بيروت، مكتبة الحياة، ١٩٨٠م، ج١، ص٣٣٦، بطاينة، محمد ضيف الله، الحضارة الإسلامية، عمان، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م، ط(١)، ص٢٢٥.

(٢) الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ص١٤٢-١٤٣، الريس، الخراج، ص٤١٠.

(٣) الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ص٢٨٨، حسن، إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، بيروت، دار الجيل، القاهرة، مكتبة النهضة، ١٩٩٦م، ج٢، ص٢٢٧.

(٤) القاضي أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم. تولى القضاء زمن المهدي والرشيد، وأول من لقب بقاضي القضاة في الإسلام، توفي سنة (١٨٢هـ/٧٩٨م)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١٤، ص٢٤٥-٢٦٣.

(٥) أبو يوسف، الخراج، ص٤، الريس، الخراج، ص١٢٢-١٢٣.

(٦) أبو يوسف، الخراج، ص١١٤, ١١٦, ١١٧, ١١٨، الدوري، العصر العباسي الأول،ص٢٠٧، حسيني، مولوي، س. أ. ق، الإدارة العربية، ترجمة إبراهيم العدوي وعبد العزيز الواحد، د. م، المطبعة النموذجية، د. ت، ص٣٦٨.

(٧) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٨، ص٣٦٤، الصابئ، رسوم دار الخلافة، ص٣٠الهامش، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٦، ص٢١٤، بطاينة، الإيجاز والإيناس، ص٤-٥، حتي، فيليب وآخرون، تاريخ العرب، بيروت، دار غندور للطباعة والنشر، ١٩٧٤م، ط(٥) ص٣٨٩.

(٨) تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص٤١٥

(٩) ابن الزبير، أحمد بن الرشيد ت ق(٥هـ/١١م) الذخائر والتحف، تحقيق محمد حميدالله، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤م، ص٢١٤ وما يليها.

تناقصت فيما بعد بسبب الظروف والأوضاع السياسية, وخاصة بعد الفتنة بينه وبين المأمون (١٩٨هـ/ ٨١٣م - ٢١٨هـ/٨٣٣م), وإتلاف الكثير من الأموال في هذه الفتنة[١] يضاف لذلك تمرد بعض الأقاليم وعدم دفعها ما يترتب عليها من ضرائب[٢]. وعندما تولى المأمون إهتم كذلك بالخراج وأموره, وخفف كثيراً منه على المزارعين, ففي سنة (١٩٤هـ/ ٨٠٩م) خفف الخراج عن خراسان[٣] ما يقارب الربع[٤], وفي سنة (٢٠٤هـ/ ٨١٩م) جعل مقاسمة أهل السواد بالخمسين بدل النصف[٥], وفي سنة (٢١٠هـ/ ٨٢٥م) خفف من خراج الشام وغيره من المناطق[٦], وحارب كل من تمرد ورفض رفع الخراج إلى العاصمة[٧].

واستقرت الدولة مالياً زمن المعتصم (٢١٨هـ/٨٣٣م - ٢٢٧هـ/ ٨٤١م) لعدم تهاونه في شؤون الخراج ومحاسبة عماله[٨], وخلّف في بيت المال ثمانية آلاف ألف دينار

---

(١) كاني، محمد بن مصطفى بن جعفر (١٠٤٠هـ/ ١٦٣٠م) بغية الخاطر ونزهة الناظر، نسخة مايكروفيلم في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، رقم الشريط(١٣)، عدد الأوراق(١٤٨)،ص٧٦, الريس، الخراج، ص٤٣٧.

(٢) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٨،ص٣٨٩-٣٩٠، ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمرو ت(٧٧٤هـ/١١٧٢م) البداية والنهاية في التاريخ، تحقيق عبد الوهاب فتيح، القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٤م، ج١٠، ص٢٤٥، السامرائي، حسام الدين، المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية، د. م، دار الفكر العربي، ١٩٨٣م، ص٢٠٦.

(٣) خراسان: بلاد واسعة أول حدودها مما يلي الهند وتشمل على أمهات المدن وهي قصبتها, ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٢، ص٣٥٠.

(٤) الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ص٢٧٩، كاتبي، الخراج، ٢٥٦.

(٥) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٨، ص٥٧٦، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٦، ص٣٥٨، ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢١٦، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٠، ص٢٧٣، زيدان، تاريخ التمدن، ج١، ص٣٣٧، سعد، فهمي، العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع للهجرة، بيروت، دار المنتخب، ١٩٩٣م، ط(١)، ص٦٩، علي، سيد أمير، مختصر تاريخ العرب، ترجمة عفيف البعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٧م، ط(١)، ص٣٦٥.

(٦) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص٤٦٠، الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٨، ص٦١٤ .

(٧) البلاذري، فتوح البلدان، ص٤١٨-٤١٩، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٦، ص٣٩٩ .

(٨) التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج٢، ص٦٠-٦١.

وثمانية آلاف ألف درهم[1], ولم يتهاون الواثق (٢٢٧هـ-٨٤١م- ٢٣٢هـ/٨٤٦م) كذلك في شؤون الخراج, وخلّف من العين خمسة آلاف ألف دينار, ومن الورق خمسة عشر ألف ألف درهم[2].

كما انتظمت إدارة المالية آنذاك. فوجدت عدة دواوين تتولى مهمة الإشراف عليها واهمها ديوان الخراج الذي يتولى تسجيل وتقدير الضرائب في كل إقليم[3], ويشرف كذلك على الموارد والنفقات. وقد أشار ابن خلدون إلى أهمية هذه الوظيفة قائلاً:"اعلم أن هذه الوظيفه من الوظائف الضرورية للملك, وهي القيام على أعمال الجبايات وحفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج[4]", وكان لكل ولاية ديوان للخراج يتولى جمع الأموال وخصم نفقات الولاية ثم يحمل الباقي إلى بيت المال في العاصمة[5].

وقد وردت العديد من القوائم التي تبين مقادير الخراج والجباية لبيت المال في هذه الفترة, وتعود لفترات زمنية مختلفة, مع وجود بعض الاختلافات في قراءة الأرقام ما بين المؤرخين في بعض الأحيان.

---

(١) المسعودي، أبو الحسن علي بن المحسن ت (٣٤٦هـ/ ٩٥٧م) التنبيه والإشراف، ليدن، بريل، ١٩٦٧م، ص٣٥٤-٣٥٥.

(٢) ابن الزبير، الذخائر والتحف، ص٢١٨، أحمد، بيت المال، ص١٤٨.

(٣) الحسن، الحسن بن عبدالله بن محمد، آثار الأول في ترتيب الدول د. م، مطبعة بولاق، ١٢٩٥هـ، ص٧١-٧٢.

(٤) المقدمة، ص٢٢٢.

(٥) الحنبلي الفراء، أبو يعلي محمد بن الحسن ت (٤٥٧ هـ/١٠٦٤م) الأحكام السلطانية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م، ص٣٥، ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٧٨، متز، آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة عبدالهادي أبو ريده، القاهرة، مكتبة الخانجي، بيروت، دار الكتّاب العربي، ١٩٦٧م، ط(٤)، ج١، ص٢٠٩، الكروي، إبراهيم سلمان، المرجع في الحضارة العربية الإسلامية، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠١، ص١٣٠-١٣١.

فأورد الجهشياري قائمة مفصلة لأقاليم الخراج تعود إلى زمن الرشيد, فذكر أن جملة الجباية من الورق والعين بلغت خمسمائة وثلاثين مليوناً وثلاثمائة واثني عشر ألف درهم[١].

كما أورد ابن خلدون قائمة أخرى وهي شبيهة بقائمة الجهشياري من حيث الأرقام والمقادير[٢]. ووردت قائمة أخرى كانت جملة الارتفاع حسب هذه القائمة تساوي ثلاثمائة وثلاثة وتسعين مليوناً ومائتين وواحد وثلاثين ألفاً وثلاثمائة وخمسة دراهم, ومن خلال السياق يُفهم أن هذه القائمة تعود إلى عام (٢٠٤هـ/ ٨١٩م)[٣]. وكذلك أورد ابن خرداذبة قائمة تعود إلى زمن الواثق سنة (٢٣٢هـ/ ٨٤٦م)، حيث بلغ مقدار الجباية حسب هذه القائمة ما مجموعه ثلاثمائة وأربعة وثلاثين مليوناً وثمانمائة وخمسة وخمسين ألفاً وثمانمائة وأربعين درهماً[٤].

يُفهم من هذه الأرقام الواردة ضخامة الثروة في العصر العباسي الأول, كما ويلاحظ تناقص في مقادير الجباية, حيث كان الخراج زمن الرشيد أعلى منه زمن الواثق, ونلاحظ كذلك تناقصاً تدريجياً فيما بعد، حتى إننا نرى أن قائمة ابن خرداذبة زمن الواثق أقل القوائم ارتفاعاً.

---

(١) الوزراء والكتّاب، ص٢٨٨، الصابئ، رسوم دار الخلافة، ص٢٩، حسيني، الإدارة العربية، ص٣٥٦، مجيد، تحسين حميد "دراسة لقوائم خراج الدولة العربية الإسلامية إلى نهاية القرن الرابع"، المؤرخ العربي، بغداد، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، ع٢٦، السنة ١١، ١٩٨٥م، ص١٠٢.

(٢) المقدمة، ص١٦٧ وما بعدها.

(٣) ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص٢٣٦وما بعدها.

(٤) المسالك والممالك، ص٦، ٢٠، ٣٥، ٣٩، ٤١، ٤٣، ٤٨، ٥٠، ٥٧، ٧٤، ٩٤، ١٢٤، ١٤٤.

الباب الأول

الموارد المالية

الباب الأول

الموارد المالية

تجدر الإشارة إلى أن موارد الدولة تناقصت في هذه الفترة كثيراً عما كانت عليه الحال في الفترات السابقة, فمنذ النصف الأول من القرن الثالث الهجري نلاحظ أن هناك تناقصاً كبيراً في الموارد لدرجة عدم التوازن بينها وبين النفقات[1], ويمكن إجمال الأسباب بما يلي:

- ميل الخلفاء إلى المبالغة في الإسراف والإنفاق، الأمر الذي قاد إلى حدوث الأزمات المالية المتكررة[2].

---

(١) مسكويه، أحمد بن محمد ت (٤٢١هـ/ ١٠٣٠م) تجارب الأمم وتعاقب الهمم، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، ١٩٩٠م، ج١، ص١٨٤، ٣١٧، مجهول ت(٤٨١هـ/ ١٠٨٨م) العيون والحدائق في أخبار الحقائق، تحقيق عمر السعيد، دمشق، المعهد الفرنسي، ١٩٧٢، ج٤، ق١، ص١٥٩، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١٨٣، ٢٣١، ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد ت (٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م) تاريخ ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، بيروت، دار الفكر، ١٩٨١م، ط(١)، ج٣، ص٤٦٧.

(٢) مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٣٦، ٢٦١، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٢٤٣، زيدان، تاريخ التمدن، ج١، ص٣٧٩، حتاملة، عبدالكريم عبده، البنية الإدارية في الدولة العباسية في القرن الثالث الهجري، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٨٤م، ط(١)، ص٣٢.

- لعبت الثورات دوراً كبيراً في التأثير على المالية, وبخاصة ثورة الزنج[1], التي كلفت الدولة كثيراً من الخسائر في الأموال والأرواح[2], وأثرت على الموارد الاقتصادية[3], ومثل ذلك يمكن القول عن حركة القرامطة[4] وتأثيرها على الموارد[5]. كما لا يمكن إغفال دور الحركات الانفصالية في هذه الفترة, حيث شهدت الدولة عدداً من حركات الانفصال, والتي تسببت بحدوث الخلل في الموارد, ففي سنة (٢٥٠هـ/ ٨٦٥م) وثب

---

(١) ثورة الزنج: ثورة استمرت أربعة عشر عاماً، بدأ نشاطها عام (٢٥٥هـ/٨٦٨م)، انتشرت في أماكن عدة في العراق والخليج والبصرة وفارس والسواد، وأنشأت عاصمة لها سميت (المختارة) وألحقت الهزائم المتكررة بالدولة العباسية إلى أن قاد الموفق الجيش العباسي لحرب الزنج وحقق نصر بعد قتال عنيف وخسائر عديدة، الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ٥٩٤-٥٩٨، ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن الأتابكي ت(٨٤٧هـ/ ١٤٤٣م) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م، ط(١)، ج٣، ص٢٨.

(٢) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٥٩٨، ٦١٧، ج١٠، ص٧١، التنوخي، أبو علي المحسن بن علي ت (٣٨٤هـ/ ٩٩٤م) نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق عبود الشالجي، بيروت، دار صادر، ١٩٧١م، ج٢، ص٢٥، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٤٨، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٣٤٤، ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٥٠-٢٥١، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص٢١، ٣١، ٣٣، السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن ت(٩١١هـ/ ١٥٠٥م) تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محي الدين، مصر، مطبعة السعادة، ١٩٥٢م، ط(١)، ص٣٦٣، الدوري، عبدالعزيز، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، بغداد، مطبعة السريان، ١٩٤٥م، ص١٠٥، السامر، فيصل، ثورة الزنج، دمشق، دار المدى، ٢٠٠٠، ط(٢)، ص١٢٤.

(٣) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٢٣٦، أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي ت (٧٣٢هـ/ ١٣٣١م) المختصر في تاريخ بني البشر، تحقيق محمد زينهم ويحيى حسين، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٨م، ط(١)، ص٦٩، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٣٧٨، ناجي، عبدالجبار وآخرون، الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي، الإسكندرية مركز شباب الإسكندرية للكتساب، ٢٠٠٣، ص١٨٦.

(٤) القرامطة: حركة سياسية اقتصادية حاول رئيس دعاتها حمدان قرمط تأسيس مجتمع لأتباعه لتخليصهم من الظلم، أول ظهورهم أن رجلاً قدم إلى سواد الكوفة، وكان يظهر الصلاة والزهد وتبعه خلق كثير، وكان يأخذ من كل واحد من أتباعه ديناراً يزعم أنها للإمام، واتخذ إثني عشر نقيباً وأمرهم بدعوة الناس إلى مذهبه، الطبري، تاريخ الرسل والملك، ج١٠، ص٢٣-٢٤، أبو الفداء، المختصر، ص١٠٨.

(٥) كاني، بغية الخاطر، ص٨٨، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٤٩٣، ٥٤٢، ج٨، ص١٤٩، ١٦٢، ١٨٦، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص٨٦-٨٧.

في الأردن رجل يعرف بالقطامي وهزم الجيش العباسي وجبى الخراج فيها[1]، كما سيطر الوالي يعقوب بن الليث الصفار في سنة (٢٥٥هـ/ ٨٦٨م)[2] على فارس وخراسان وجمع الخراج فيها لنفسه، وقطع والي الأردن وفلسطين عيسى الشيباني الخراج عن العراق أكثر من مرة[3]، وتكرر مثل ذلك سنة (٢٩٧هـ/ ٩٠٩م) حيث قطع عمر بن الليث الصفار الأموال من بلاد فارس إلى العراق[4].

وبعد أن رفض أهالي بعض المناطق رفع الخراج إلى ملك الروم قصدها وقام بسلبها ونهبها وذلك في سنة (٣١٣هـ/ ٩٢٥م)[5]، واستحوذ عدد من الحكام المحليين على الخراج.

---

(١) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص٤٩٥، فوزي، فاروق عمر، الخلافة العباسية السقوط والانهيار، عمان دار الشروق، ١٩٩٨م، ط(١)، ج٢، ص٥٤.

(٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص١٩٣، ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٤٣، ناجي وآخرون، الدولة العربية الإسلامية، ص١٨٥.

(٣) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص٥٠٥، الكندي، أبو عمر محمد يوسف بن يعقوب ت (٣٥٣هـ/٩٦٥م) الولاة والقضاة، تحقيق محمد حسن وأحمد المزيدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م، ط(١)، ص١٦١-١٦٢، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٨٩، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص١٧٦، ٢٣٨، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٣، ص١٠، فوزي، الخلافة العباسية السقوط والانهيار، ج٢، ص٥٤.

(٤) القرطبي، سعد بن عريب، ت(٣٦٩هـ/ ٩٧٦م) صلة تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٧م، ص٣٥، متز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص٢٤٤.

(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٤٦-١٤٧، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١٦٠، الخضري، محمد بك، تاريخ الأمم الإسلامية، د. م، دار الفكر العربي، ١٩٧٠م، ص٣٥٥.

كما هي الحال في آل البريدي[١]، الذين كانوا يتولون عدة أقاليم، ورفضوا رفع شيء من الخراج إلى بغداد متعذرين بعدم دفع المزارعين له[٢].

وبسبب كثرة الحركات الانفصالية تردت الأوضاع المالية آنذاك كثيراً فوصف المؤرخون الأوضاع في سنة (٣٢٤هـ/ ٩٣٩م) بأن أصبحت فارس والري وأصبهان بيد بني بويه، والموصل وديار بني ربيعة والجزيرة بأيدي بني حمدان، والشام ومصر بيد محمد بن طغج، وخراسان بيد نصر بن أحمد الساماني، واليمامة وهجر وبعض المناطق في البحرين في يد أبي طاهر الجنابي القرمطي، وجرجان بيد الديلم، ولم يبق للخليفة سوى بغداد وبعض المناطق في السواد. فضعفت الخلافة وبطلت دواوين المملكة[٣].

ولعب قادة الأتراك دوراً في الاستحواذ على خراج العديد من المناطق. ففي سنة (٢٥٦هـ/ ٨٦٩م) استولوا على العديد من أموال خراج بغداد[٤].

---

(١) آل البريدي: ثلاثة أخوة من أشد أعداء العراق، عاثوا فيه فساداً وأخربوا بغداد وواسط والبصرة بسوء المعاملة وفساد الجباية، وفرضوا العديد من الضرائب على أهل العراق، التنوخي، نشوار المحاضرة، ج١، ص٢٠ الهامش.

(٢) مجهول، أخبار الدول وأخبار الزمان في تاريخ بني العباس، نسخة مايكروفيلم في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، رقم الشريط (٣٠٢) عدد الأوراق (١٦٦) ص٤، مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٣٤٩، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٣٠٦.

(٣) مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٢٩٨-٢٩٩، الهمداني، محمد بن عبدالملك، ت(٥٢١هـ/١١٧٣م) تكملة تاريخ الطبري، تحقيق البرت يوسف كنعان، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦١م، ط(٢)، ص١٠١، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٣٦٦، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٣٢٣، ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٨٠، ابن العماد الحنبلي، شهاب الدين عبدالحي أحمد ت(١٠٨٩هـ/١٦٧٨م) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمد الأرناؤوط، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، ١٩٨٨، ط(١)، ج٤، ص١٣٤.

(٤) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٢٢١، خفاجي، تطور النظم، ص٢٢١.

ولا يمكن إغفال دور أمير الأمراء[1] (٣٢٤هـ/٩٣٥م-٣٣٤هـ/٩٤٥م) في الاستحواذ على أموال وموارد الدولة[2]، وكان للحروب المتواصلة بين المتنافسين على هذا المنصب أكبر الأثر في تدهور الموارد المالية، فبعد أن زادت حركات التمرد في الأطراف والأقاليم, اضطر الراضي (٣٢٢هـ/ ٩٣٣م- ٣٢٩هـ-٩٤٠م) إلى تقليد محمد بن رائق[3] منصب أمير الأمراء, وتولى جباية الخراج وإدارة الدواوين, وحملت الأموال على أثر ذلك إليه يتصرف بها كما يشاء إلى أن بطلت بيوت الأموال[4].

وأدت الحروب في عصر إمرة الأمراء إلى تدهور الأوضاع والموارد المالية, حيث أدت في كثير من الأحيان إلى خرق الأنهار والسدود وتعطل الزراعة والغلاء وغير ذلك[5].

---

(١) أمير الأمراء: لقب استحدث في العصر العباسي زمن الراضي بعد تدهور الأوضاع ويطلق على من يستأثر بالسلطة ويستبد بالأمور وكان ابن رائق أول من تلقب به، مسكويه، تجارب الأمم، الجزء الأول، ص٣٥١.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٣٣٢، ٣٥٢، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٢٨٧-٢٨٨، النويري، شهاب الدين أحمد عبدالوهاب ت(٧٣٣هـ/١٣٣٢م) نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق أحمد كمال زكي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م، ج٢٣، ص١٣٢.

(٣) محمد بن رائق، أبو بكر عبدالله بن رائق الأمير، كان مقدماً لدى الراضي والمتقي، دخل مصر وهزم الأخشيد ت (٣٣٠هـ/ ٩٤٣م)، الصفدي، صلاح الدين خليل أيبك ت(٧٦٤هـ/ ١٣٦٢م) الوافي بالوفيات، فرانز شتاينز فيسبادن، ١٩٧٤م، ج٣، ص٦٩.

(٤) التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج٢، ص٢٢١، مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٣٥١-٣٥٢، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٩٩، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٣٢٣، ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٨٢، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص١٣٤-١٣٥، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٩٥، ابن خلدون، المقدمة، ص٢١٩، القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي ت (٨٢١هـ/١٤١٨م) مآثر الأناقة في معالم الخلافة، تحقيق عبدالستار فراج، الكويت، وزارة الإرشاد، ١٩٦٤م، ج١، ص٢٨٧-٢٨٨.

(٥) الصولي، محمد بن يحيى بن عبدالله البغدادي، ت (٣٣٥هـ-٩٤٦م) أخبار الراضي بالله والمتقي بالله، نشر هيودون، بيروت، دار المسيرة، ١٩٧٩م، ط(٢)، ص١٠٥-١٠٦، ٢٧٨، مسكويه، تجارب الأمم، ج٢، ص٩، ٨٣-٨٤، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص١٢١، الدوري، تقي الدين عارف، عصر إمرة الأمراء في العراق، بغداد، مطبعة أسد، ١٩٧٥، ط(١)، ص٢٨٩-٢٩٠.
Hitti, Ph. K. A history of The Arabs, London, ١٩٧٣, p.٤٦٤.

وهناك أسباب أخرى يعزى إليها الخلل في الموارد ومنها دخول بني بويه[1] بغداد سنة (٣٣٤هـ/ ٩٤٥م)، وما رافق ذلك من السلب والنهب[2]، وأصبح الأمر كله والتصرف بالأموال والجباية لهم، لدرجة تحكمهم في نفقات الخليفة نفسه[3]، حيث خُصص له راتب يتقاضاه كسائر الموظفين[4]، فكان راتب المتقي (٣٢٩هـ/٩٤٠م – ٣٣٣هـ/٩٤٤م) ألفي درهم في اليوم وكان راتب المستكفي (٣٣٣هـ/٩٤٤م- ٣٣٤هـ/٩٤٥م) خمسين ألف درهم في اليوم[5].

كما أثرت الفتن الداخلية والمستمرة بين الخلفاء أنفسهم على المالية. وخاصة الفتنة بين المستعين (٢٤٨هـ/٨٦٢م- ٢٥١هـ/٨٦٥م) في بغداد وبين المعتز (٢٥١هـ/٨٦٥م – ٢٥٥هـ/٨٦٨م) في سامراء، حيث أمر المستعين عمال الخراج رفعه إلى بغداد وعدم رفعه إلى سامراء[6].

---

(١) بنو بويه: هم ثلاثة أخوة، عماد الدولة وركن الدولة ومعز الدولة، قدموا العراق وتسلموا العديد من المناصب والأعمال، وتغلبوا على العديد من المناطق إلى أن ملكوا بغداد من ايدي العباسيين وأصبح لهم الأمر في الولاية والجباية والعزل، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٢٦٤ وما يليها، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٨٤.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج٢، ص٨٦-٨٧.

(٣) الصولي، أخبار الراضي، ص١٣٥، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٤، ص٢٦، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٣، ص٣٢١، الدوري، عبدالعزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، بيروت، دار المشرق، ١٩٧٤، ط(٢)، ص٢٣٩.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج٢، ص٨٧، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق٢، ص٣٨١.

(٥) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص١٤٨، ابن تيمية، الأموال المشتركة، ص٦١ الهامش، ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر، ت(٧٤٩هـ/١٣٤٨م) تاريخ ابن الوردي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م، ط(١)، ج١، ص٢٦٨.

(٦) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٢٨٧-٢٨٨، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٤٤، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص١٤٣-١٤٤، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٠، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٣٦٠.

ولعب الضمان كذلك دوراً في تدهور الأوضاع الاقتصادية, فعندما عجز الخلفاء عـن توفير الأموال لسداد النفقات المترتبة عليهم لجأوا إلى تضمين الأراضي والجباية إلى المتضمن مقابل تعهد هؤلاء بدفع مبلغ معين من المال للدولة[1]، وفي كثير من الأحيان يقدم هؤلاء مالاً أقل بكثير من مقدار الخراج الحقيقي في هذه المنطقة[2], وكثيراً ما أدى ذلك إلى تفكير هؤلاء بالتمرد والاستقلال عن الدولة[3].

وفي كثير من الأحيان كان الخراج يجبى قبل الموعد المقرر, نتيجة لحاجة الدولة إلى الأمـوال كمـا حـدث سـنة (٣٠٤هـ/٩١٦م)[4]، وسـنة (٣٢٤هـ/٩٣٥م)[5]، وسـنة (٣٣٠هـ/٩٤١م)[6] وسنة (٣٣١هـ/٩٤٢م)[7]، وسنة (٣٣٢هـ/٩٤٣م)[8].

---

(١) الصولي، أخبار الراضي، ص٤، الصابئ، أبو الحسن هـلال بـن المحـسن ت(٤٤٨هـ/١٠٥٦م) الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق عبدالستار فراج، د. م، دار إحياء الكتب العلمية، ١٩٨٥، ص١٣-١٤، ص٣٦٢، صقر، ناديه حسني، مطلع العـصر العباسـي الثـاني، جـده، دار الشروق، ١٩٨٣م، ص١٩١.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٧٢، الصابئ، الوزراء، ص١٠٨.

(٣) الصابئ، الوزراء، ص٨٢، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٨٨.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٤٢-٤٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٩٩.

(٥) مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٨٣، خفاجي، تطور النظم، ص٢٢٤.

(٦) مسكويه، تجارب الأمم، ج٢، ص٢٥، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص١٢٧، الـدوري، تـاريخ العراق الاقتصادي، ص١٨٥.

(٧) الصولي، أخبار الراضي، ص٢٣٨، ٢٤٠، الدوري، عصر إمرة الأمراء، ص٢٩٧.

(٨) مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق٢، ص٣٥٦، الدوري، عصر إمرة الأمراء، ص٢٩٧.

كما كان للعوامل والظروف الطبيعية دور في التأثير على الموارد والزراعة مثل: الجفاف، والزلازل، والقحط[١] التي أثرت على الزراعة وبالتالي على الموارد[٢].

نستنتج مما تقدم ذكره أن الموارد المالية في هذه الفترة تأثرت بالعديد من العوامل السياسية والطبيعية التي أثرت سلباً عليها، وانعكس ذلك بدوره على المالية وأصبحت تواجه عدداً من المشاكل المالية.

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٣٧٣-٣٧٤، ج١٣، ص٣٣، ١٩٤، الدجيلي، بيت المال، ص٩٦.

(٢) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٢٠٧، ٢١٢، ٢١٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٨١، ٨٧، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٤٩، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٣، ص٢٠٥، ملكاوي، خلود يحيى، الدراهم العباسية المضروبة في سر من رأى، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٨، ص٢٤.

الفصل الأول: خراج الأرض وصدقة الزروع والثمار والركاز.

المبحث الأول: خراج الأرض

الخراج هو ما يخرج من غلة الأرض، وتستعمل لتدل على الحقوق التي تؤدى على رقاب الأرض[1]، والخراج في لغة العرب الغلة[2]، وتأتي بمعنى الرزق والأجر[3]، وورد لفظ الخراج في القرآن الكريم مرتين في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ [4].

وأحياناً يطلق لفظ الخراج على الجزية أو ضريبة الرأس، فقال العلاء الحضرمي: بعثني الرسول إلى البحرين آخذ من المسلم العشر ومن المشرك الخراج[5]، وأصبح يقال فيما بعد خراج الأرض وخراج الرأس، أي الجزية[6].

---

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٨٦، الحنبلي الفراء، الأحكام السلطانية، ص١٦٢، الكفراوي، عوف، الرقابة المالية في الإسلام، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٣م، ص٦٤.

(٢) ابن سلام، أبوعبيد القاسم بن سلام ت(٢٢٤هـ/ ٨٣٨م) كتاب الأموال، بيروت، مؤسسة ناصر للثقافة، ١٩٨١، ط(١)، ص٣٨، الصولي، محمد بن يحيى بن عبدالله البغدادي، ت (٣٣٥هـ/٩٤٦م) أدب الكتّاب، تصحيح محمد الأثري، د. م، د.ن، ١٩٧٠م، ص٢١٩، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٨٧، ابن رجب، الاستخراج، ص١٥٧، ابن سودة، محمد بن سودة ت(١٢٠٩هـ/١٧٩٤م) كشف الحال عن الوجوه التي ينتظم فيها بيت المال، تحقيق عبد المجيد الخيالي، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م، ط(١)، ص٤٩ الهامش، جوينبل، الخراج، دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة أحمد الشنتاوي وآخرون، ج٨، ص٢٨٠.

(٣) الصولي، أدب الكتّاب، ص٢٢١، الماردوي، الأحكام السلطانية، ص١٨٦، القلقشندي، أبو العباس أحمد ابن علي ت (٨٢١هـ/١٤١٨م) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للنشر، ١٩٦٣م، ج٣، ص٤٤٨.

(٤) القرآن الكريم، سورة الكهف، آية: ٩٤

(٥) البلاذري، فتوح البلدان، ص٩٠، كاتبي، الخراج، ص١٠١-١٠٢.

(٦) أبو يوسف، الخراج، ص١٢٩، ابن الفقيه، أحمد بن محمد الهمذاني، (٢٩٠هـ/٩٠٢م) كتاب البلدان، تحقيق يوسف الهادي، بيروت، عالم الكتب، ١٩٩٦م، ط(١)، ص٣٨١، ابن رجب، الاستخراج، ص١٤٩.

ويجبى الخراج من الأراضي التي فتحها المسلمون وأصبحت ملكاً عاماً للدولة, فكانت سياسة الدولة تجاهها أن يزرعها أصحابها ويؤدون الخراج عنها, والأراضي إما أن تكون عشرية أو خراجية, والفرق بينهما أن أراضي العُشر أسلم أهلها ويؤدون عنها زكاة المحاصيل الزراعية, أما الأراضي الخراجية فقد تركت بأيدي أصحابها يؤدون الخراج عنها حسب الاتفاق المبرم بين الطرفين(١).

وعادة يجبى الخراج من عدة أنواع من الأراضي وهي: الأراضي التي ملكت عنوة، وتركت بأيدي أصحابها يزرعونها ويؤدون الخراج عنها, والأراضي التي جلا أصحابها عنها وانتقلت ملكيتها إلى المسلمين يزرعونها ويؤدون الخراج عنها, وأراضي الصلح التي تركت بأيدي من صولحوا عليها ويدفع هؤلاء الخراج عليها(٢).

وتختلف العوامل المراعاة في تقدير الخراج من منطقة إلى أخرى، وذلك حسب جودة الأرض, وخصوبة التربة, ونوع المحصول, وطريقة الري, والبعد والقرب من الأسواق وغيرها من العوامل الأخرى(٣).

Dennet, D, Conversion and Poll- TAX in Early Islam, Harrvard university, Press, ١٩٥٠, p٢٤.

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٨٧، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١، ص٣٧، ٣٩، ابن رجب، الاستخراج، ص١٧٣.

(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٨٧، الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص١٧٨، عبد الواحد، عطية، السياسية المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩١م، ص٦٢٢، حسن، إبراهيم حسن، النظم الإسلامية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٠، ص٢٢١، محمد، قطب إبراهيم، النظم المالية في الإسلام، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠، ص٨٥.

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٨٩-١٩٠، الحنبلي الفراء، الأحكام السلطانية، ص١٦٧، متز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص٢٣٣، حيدر، محمد علي، الدويلات الإسلامية في المشرق، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٣م، ص١٩٢، اليوزبكي، توفيق سلطان، دراسات في النظم العربية العربية الإسلامية، الموصل، د. ن. ١٩٧٩م، ط(٢)، ١٥٩.

وكان الخراج يقسم إلى نوعين[1]: خراج الوظيفة, وهو ما يفرض على الأرض حسب المساحة ونوع المحصول, كما فعل عمر بن الخطاب ﷺ في أراضي السواد[2]. وخراج المقاسمة, أي فرض نسبة معينة على المحصول كالخمس أو السدس[3].

ويبدو أن نظام المقاسمة أفضل من نظام الوظيفة أو الجباية حسب المساحة، كما اعتبره القاضي أبو يوسف حلاً للعديد من مشاكل الجباية فقال: ولم أجد أوفر على بيت المال ولا أغنى لأهل الخراج من التظالم فيما بينهم من مقاسمة عادلة خفيفة, فيها للسلطان رضا ولأهل الخراج[4].

يشكل الخراج المورد الأساسي للدولة آنذاك, ونظراً للعلاقة الوثيقة بين الزراعة والخراج, فقد أعتنى به الخلفاء, واستصلحوا الأراضي الزراعية, وحفروا القنوات, واهتموا بالري[5], فعندما تولى المتوكل (٢٣٢هـ/ ٨٤٦م – ٢٤٧هـ/٨٦١م) أبدى اهتماماً بالأراضي والجباية والخراج, حيث حول الكثير من الأراضي الخراجية إلى العشرية سنة

---

(١) ابن الفقيه، البلدان، ص٣٨١-٣٨٢، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٩١، القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٤٤٨.

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص٩١-٩٢، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٨٨-١٨٩.

(٣) أبو يوسف، الخراج، ص٩١، الصابئ، الوزراء، ص٢٢٠، ٢٣٠، زيدان، عبدالكريم، أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢م، ص١٦١، الحصري، أحمد، السياسة الإقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، مصر، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٤م، ص٦٢١، السعدي، أمل عبدالحسين "في الفكر الاقتصادي العراقي" المؤرخ العربي، بغداد، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، ع٤١-٤٢، السنة١٦، ١٩٩٠م، ص١٢٦-١٢٧.

(٤) أبو يوسف، الخراج، ص٥٤، ابن تيمية، الأموال المشتركة، ص٥٨ الهامش.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج١١، ص٢٢٥، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٠، ص٣٧٣.
Sosa, Irrigation in Iraq, p. ٤٦-٤٧.

(٢٤١هـ/٨٥٥م) تخفيفاً على المزارعين[١], إلا أن أهم محاولاته في هذا الصدد تأخير موعد الجباية، لكي يتوافق ذلك مع موعد الحصاد، ففي سنة (٢٤٥هـ/ ٨٥٩م) لاحظ أن موعد افتتاح الخراج في نيسان يكون والزرع لم يستحصد بعد, فأمر بتأخير موعد الجباية وذلك ليتزامن مع موعد الحصاد لمراعاة مصلحة المزارعين[٢], فكان يطوف في إحدى رحلات الصيد، فرأى أن الزرع لم ينضج بعد, فسأل: من أين يعطي الناس الخراج؟ فقيل له: يستلفون الأموال أحياناً, ويتركون الأراضي أحياناً, وإن ذلك جار منذ القدم فقرر تأجيل النوروز[٣] من شهر نيسان إلى شهر حزيران ليتزامن ذلك مع موسم الحصاد[٤].

فقال الشاعر في ذلك:

إنَّ يومَ النَيروزِ عادَ إلى العهدِ ... الذي كانَ سنَّهُ أردشيرُ

أنتَ حولتَهُ إلى الحالةِ الأولى ... وقدْ كانَ حائراً يستديرُ

---

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٢٠٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٧٧، الحميري، محمد بن عبدالمنعم، ت (٧٢٧هـ/ ١٣٢٦م) الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٤، ط(٢)، ص٣٤٥.

(٢) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ح٩، ص٢١٨، البيروني، محمد بن أحمد الخوارزمي ت(٤٤٠هـ/١٠٤٨م) الآثار الباقية عن القرون الخالية، بيروت، دار صادر، ١٩٢٣م، ص٣١-٣٢، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٣٤٣ الهامش، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٨٩، العش، يوسف، تاريخ عصر الخلافة العباسية، بيروت، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٠م، ص١٠٥، حتاملة، عبدالكريم، خلافة المعتضد بالله، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ١٩٨٢، ص١٧٨.

(٣) النوروز: اليوم الجديد، هو عيد الربيع أول يوم في السنة الشمسية الذي يتم الاحتفال فيه، القلقشندي، صبح الأعشى، ج٢، ص٤١٩-٤٢٠.

(٤) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٢١٨، العسكري، الحسن بن عبدالله ت (٣٩٥هـ/١٠٠٤م) الأوائل، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٧، ط(١)، ص١٨٥-١٨٦، القلقشندي، صبح الأعشى، ج١٣، ص٥٩-٦٠، المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد ت (٨٤٥هـ/ ١٤٤١م) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تحقيق محمد زينهم ومديحة الشرقاوي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٨م، ج١، ص٧٥٨-٧٦١.

فافتتحتَ الخراجَ فيه فللأمة   في ذاكَ مرفقٌ مذكورُ[١]

(الخفيف)

إلا أنه لم ينفذ ذلك، حيث حال مقتله دون ذلك[٢].

ولإصلاح الأوضاع الاقتصادية حدد المهتدي بالله (٢٥٥هـ/ ٨٦٨م – ٢٥٦هـ/٨٦٩م) أياماً معينة للإشراف على أمور الخراج بنفسه ومحاسبة عماله[٣]، وكانت أهم إصلاحاته في هذا الصدد إسقاطه ما بقي من الكسور[٤] على المزارعين في سنة (٢٥٥هـ/٨٦٨م)، وذلك أنه لما نقل خراج العراق من نظام المساحة إلى المقاسمة بقي هناك بعض الأموال على المزارعين وعجزوا عن سدادها، ولتشجيع المزارعين أمر المهتدي بإسقاطها، وكان مقدارها يساوي اثني عشر مليون درهم سنوياً[٥].

ويمكن القول أن الخليفة المعتضد (٢٧٩هـ/ ٨٩٢م – ٢٨٩هـ/٩٠١م) كان كثير الإهتمام بأمور الزراعة والري، فأمر بإصلاح أحد فروع نهر دجلة في سنة (٢٨٣هـ/٨٩٦م)

---

(١) العسكري، الأوائل، ص١٨٦، البيروني، الآثار الباقية، ص٣٢.

(٢) ابن الآبار، محمد بن عبدالله القصاعي ت(٦٥٨هـ/١٢٥٩م) أعتاب الكتّاب، تحقيق صالح الأشتر، د. م، ١٩٦١، ط(١)، ص١٥١، القلقشندي، صبح الأعشى، ج١٣، ص٦١، المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج١، ص٧٦٣، زيدان، تاريخ التمدن، ج١، ص٣٧١– ٣٧٢، صقر، مطلع العصر العباسي الثاني، ص١٧٨–١٨٠.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٤، ص١١٩، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٦٢.

(٤) الكسور: المال الذي لا يطمع في استخراجه لغيبة أهله أو موتهم، الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف ت(٣٨٧هـ/٩٩٧م) مفاتيح العلوم، بيروت، دار المناهل، ١٩٩١م، ط(١)، ص٤٠–٤١.

(٥) ابن حمدون، محمد بن الحسن بن محمد ت (٥٦٢هـ/١١٦٦م) التذكرة الحمدونية، تحقيق إحسان عباس، د. م، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣م، ط(١)، ج١، ص٤١٤، الخضري، تاريخ الأمم الإسلامية، ص٣٢٣، السامرائي، المؤسسات الإدارية، ص١٨١.

وأزال منه حجراً تحول دون تدفق المياه، وذلك لتحسين نظام الري[١]، كما نظر في شكاوى الفلاحين المتعلقة بشؤون توزيع المياه[٢]، مراعياً العدالة في ذلك، ولم يتهاون في محاسبة العمال والجباة، واهتم بحماية الفلاحين والمزارعين من أساليب الجباة وقسوتهم[٣].

أما أهم إصلاح يحمد له في هذا الصدد إكمال ما بدأه المتوكل من تأخير موعد الجباية من نيسان إلى حزيران ليتزامن ذلك مع موسم الحصاد[٤]، وكانت الجباية قديماً تتم بناء على السنة الهلالية[٥]، ولما فتح المسلمون البلاد الساسانية تعاملوا مع الجباية بناء على السنة الشمسية، وكان الفرس في كل مائة وعشرين سنة يكبسون السنين بشهر واحد، وعندما ألغى الإسلام ذلك، أصبحت الجباية تتم قبل موعد الحصاد، وجرت عدة محاولات لإصلاح ذلك، إلا

---

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١٠، ص٤٦، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٣٦٠، الدوري، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص١٨٩، فوزي، فاروق عمر، الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية، بغداد، مكتبة المثنى، ١٩٧٧م، ط(٢)، ص٨٣.

(٢) الصابئ، الوزراء، ص٢٧٨-٢٧٩، علي، محمد كرد، الإسلام والحضارة العربية، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف، ١٩٦٨م، ط(٣)، ج٢، ص٢٤٧-٢٨٤.

(٣) ابن مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٧-٢٨، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٣١٥-٣١٦، فوزي، فاروق عمر، تاريخ العراق في عصور الخلافة العربية الإسلامية، بغداد، مكتبة المثنى، ١٩٨٨م، ط(١)، ص٢٣٢.

(٤) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١٠، ص٣٩، التنوخي، نشوار المحاضرة، ج١، ص٢٩٣ الهامش، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٧٩، ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج١، ص٤٤٣، ابن الجوزي المنتظم، ج١٢، ص٣٤٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٤٦٩، أبو الفداء، المختصر، ص٨٣، القلقشندي، مآثر الأناقة، ج١، ص٢٦٤، المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج١، ص٧٦٢-٧٦٣.

(٥) السنة الهلالية: هي المدة التي يقطع القمر الفلك فيها اثنتي عشرة دفعة وهي ٣٥٤ يوم وسدس اليوم، والسنة الشمسية: هي المدة التي تقطع الشمس الفلك فيها دفعة واحدة وهي ٣٦٥ يوم وربع اليوم، فيكون التفاوت بينهما أحد عشر يوماً وسدس يوم، أي كل ثلاث سنين شهر واحد وثلاثة أيام ونصف تقريباً، القلقشندي، صبح الأعشى، ج١٣، ص٥٥.

إن ذلك لم ينفذ فعلياً إلا زمن المعتضد[1]. ومما لاشك فيه أن لتلك الإصلاحات انعكاسات على الوضع الزراعي والخراج, فيذكر الصابئ أن الارتفاع زمن المعتضد ازداد كثيراً بحيث أنه "لم يرتفع سواد العراق لأحد بعد عمر بن الخطاب بمثل ما ارتفع أيام المعتضد"[2].

وبعد أن تصدى المكتفي (٢٨٩هـ/ ٩٠١م – ٢٩٥هـ/ ٩٠٧م) لحركات القرامطة والمعارضة انتعشت الزراعة, حيث اهتم بأمور الخراج ومحاسبة عماله[3]. ولتشجيع المزارعين على الإنتاج قرر المقتدر (٢٩٥هـ/٩٠٧م- ٣٢٠هـ/٩٣٢م) بطلان مال التكملة. فبعد أن استولى بنو الصفار[4] على فارس, ولسوء معاملة المزارعين ترك هؤلاء الأراضي, فقررت الدولة وضع الخراج على من بقي منهم وسمي مال التكملة, وبعد أن عجز المزارعون عن دفعه رفعوا شكوى بذلك إلى المقتدر, فأمر ببطلان مال التكملة[5].

وحرص الخلفاء كذلك على تنظيم إدارة الخراج وجبايته, حيث وجد ديوان للخراج في العاصمة يشرف على الدواوين الإقليمية, ووجد في كل إقليم وولاية ديوان للخراج يتولى

---

(١) البيروني، الآثار الباقية، ص٣٢-٣٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٤٦٩، زيدان، تاريخ التمدن، ج١، ص٣٧٢.

(٢) الوزراء، ص٢٠٩، الأزدي، جمال الدين أبو الحسن علي بن منصور ت (٦١٣هـ/١٢١٦م) أخبار الدولة المنقطعة، تحقيق عصام هزايمة وآخرون، إربد، مؤسسة حمادة، دار الكندي، ١٩٩٩، ط(١)، ج٢، ص٣٧٤.

(٣) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٢، ص٢٤.

(٤) بنو الصفار: جماعة تشكلت في ساجستان، وجمعت حولها الطبقات الفقيرة، تمردت على الخلافة العباسية وأدخل زعيمهم اسمه مع اسم الخليفة في الخطبة، واستولوا على العديد من المدن، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص١٩١.

(٥) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٨، الصابئ، الوزراء، ص٣٦٧-٣٧٠، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٢٨، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص١٣، متز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص٢١٤، الكبيسي، حمدان، عصر الخليفة المقتدر بالله، النجف الأشرف، مطبعة النعمان، ١٩٧٤م، ص٦٠-٦١.
Sammarraie, H. S. Agriculture in Iraq During the ٣rd – the century, Beirut, ١٩٧٠, p.٩٨.

الجباية ورفع المال إلى الديوان المركزي في العاصمة بعد خصم النفقات[1]. وفي نهاية القرن الثالث الهجري أصبح هنالك ديوان خراج للمشرق وآخر للمغرب[2], وكان يتم اختيـــار أكفـــأ الرجال لإدارة هذه الدواوين, فكانت كفاءة موظف ديوان الخراج عـــادة لا تقـــل كفـــاءة عـــن الوزير[3].

وهناك شروط يجب توافرها في عمال الخراج منها: أن يكون عالماً فقيهاً يوثق بدينه وأمانته, وأن يجمع بين الشدة واللين ولا يظلم, ولا يكلف الناس فوق طاقاتهم, وأن يكون هناك من الجند من يوثق بهم يقومون بمهمة الإشراف على عمال الخراج ومراقبتهم[4].

---

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٨٣، الصابئ، الوزراء، ص٣١٥، مجهول العيون والحـــدائق، ج٤، ق١، ص٢١٩، ٢٨٥، زيدان، تاريخ التمدن، ج١، ص٢٢٢-٢٢٣.

(٢) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١٠، ص٧٣، الصولي، محمد بن يحيى بن عبـــدالله البغـــدادي، ت (٣٣٥هـ/ ٩٤٦م) أخبار المقتدر بالله العباسي، تحقيق خلف نعمان، بغـــداد، دار الـــشؤون الثقافيـــة العامة، ١٩٩١م، ص٥٧، القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص٣٣، ١١٠، ابن خلدون، تـــاريخ ابـــن خلدون، ج٣، ص٤٤١.

(٣) اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن وهب بن واضح ت (٢٨٤هـ/٨٩٧م) البلدان، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م، ص١٥ الهامش، التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص٢٣، الـــصابئ، الـــوزراء، ص٨٧، حسن، النظم الإسلامية، ص٢٢١.

(٤) أبو يوسف، الخراج، ص١١٥-١١٦، الحسن، آثار الأول، ص٧١.

المبحث الثاني: صدقة الزروع والثمار.

لا يختلف مفهوم الصدقة عن الزكاة[١]، وتطلق الصدقة على الجزء من المـــال الـــذي يخرجه الغني من ماله إلى إخوانه الفقراء والمستحقين له[٢]، وهي واجبة على كل مسلم ســـواء أكان صبياً أو امرأة[٣]، والصدقة لا تعد مورداً مالياً بالمعنى الصحيح، إذ هي عبارة عن جزء من المال يؤخذ من مال الأغنياء ويعطى للفقراء، ومهما يكن من أمر فهي تساهم في إصـــلاح الأوضاع الاقتصادية إلى حد ما.

وقد ورد العديد من الأدلة الشرعية التي تثبت وجوبها

فقال تعالى: ﴿ وَأَقِيمُواْ الصَّلَاةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ ﴾[٤].

وقال تعالى: ﴿ ﴾[٥]

أما الأموال التي تجب فيها الصدقات فهي نوعان: الأموال الظـــاهرة مثـــل الـــزروع والثمار والمواشي، والأموال الباطنة مثل الذهب والفضة وعروض التجارة[٦].

---

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٤٥، الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص١٨١.

(٢) ابن زنجويه، محمد بن زنجويه ت(٢٥١هـ/ ٨٦٥م) الأموال، تحقيق شاكر فياض، الرياض، مركـــز فيصل للبحوث، ١٩٨٦، ط(١)، ج٢، ص٧٩٩، قدامة، الخراج، ص٢٥٤.

(٣) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد ت(٥٠٥هـ/١١١١م) إحياء علوم الدين، لبنان، دار الندوة الجديدة، ١٩٨٠، ج١، ص٢٠٩، ابن مماتي، أسعد الخطير الأيوبي ت (٦٠٦هـ/١٢٠٩م) قوانين الـــدواوين، تحقيق عزيز عطية، مصر، مطبعة مصر، ١٩٤٣م، ص٣٠٨.

(٤) القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية: ١١٠.

(٥) القرآن الكريم، سورة المعارج، الآية، ٢٤-٢٥.

(٦) ابن سلام، الأموال، ص١٧٨، الماوردي، الأحكام السلطانية ، ص١٤٥، الحنبلـــي الفـــراء، الأحكـــام السلطانية، ص١١٥.

وشروطها: أن تبلغ النصاب, وأن يحول عليها الحول, أي أن يمر على ملكيتها عام[1], ويتولى جبايتها عامل خاص، يشترط فيه أن يكون مسلماً, ذا عـدل وأمانـة وعلـم بأحكـام الزكاة[2], وعليه أن ينفق مال الصدقة في البلد نفسه, وأن لا ينقله من بلد لآخر[3], كما لا يجوز جبايتها من قبل عامل الخراج, وذلك لاختلاف مصارف مال الزكاة عن مصارف مال الخراج ولا يجمع المالان [4].

وبعد أن تزايدت أموال الصدقات برزت الحاجة إلى إنشاء بيت مال خاص للصدقات تحفظ فيه الأموال, وتصرف في الأوجه المحددة لها, فاستحدث لذلك ديواناً للنظر في شـؤونها يسمى ديوان الصدقات[5].

أما أوجه إنفاقها فتصرف إلى مستحقيها الذين ورد ذكرهم في الآية الكريمة في قولـه تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [6]

---

(١) ابن أنس، مالك بن أنس ت(١٧٩هـ/٧٩٥م) المدونة الكبرى، بيـروت، دار الفكـر، ١٩٧٨م، ج١، ص٢٤٣، ابن سلام، الأموال، ص١٦٧، ١٦٨، ابن زنجويه، الأموال، ج٢، ص٧٤٥، ابـن وهـب, البرهان, ص ٣٧٩, ابن مماتي, قوانين الدواوين, ص ٣٠٩, الصالح, صـبحي, الـنظم الاسـلامية, بيروت, دار العلم للملايين, ١٩٨٢م, ط٦, ص ٣٥٥-٣٥٦.

(٢) أبو يوسف, الخراج, ص ٨٦-٨٧, الماوردي, الأحكام السلطانية, ص ١٤٥, الحنبلي الفراء, الأحكـام السلطانية, ص ١١٥, الحسن, آثار الأول, ص ٧٣.

(٣) قدامة, الخراج, ص ١٣٣, الماوردي, الأحكام السلطانية, ص ١٥٨, البيهقـي, أحمـد بـن الحـسن ت(٤٥٨هـ/ ١٠٦٥م) السنن الكبرى, د.م, عالم الفكر, د.ت, ج٧, ص ٨, زيدان, تاريخ التمدن, ج١, ص ٢١٣.

(٤) أبو يوسف, الخراج, ص ٨٧, البلاذري, فتوح البلدان, ص ٤٣٤, الماوردي, الأحكام الـسلطانية, ص ١٥٦-١٥٨.

(٥) اليعقوبي, البلدان, ص ٣٣, مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص ١٥٢, الحسن, آثار الأول, ص ٧٣.

(٦) القرآن الكريم، سورة التوبة، آية: ٦٠.

فالواجب تقسيم مال الصدقة على هذه الفئات الثماني, وكان رسـول الله (ص) يقسم أموال الصدقة حسب اجتهاده فعندما اعترض على ذلك بعض الناس, نزلت الآية الكريمة التي تبين مصارفها.[١]

وتجب صدقة الزروع والثمار بشرطين, الأول: بدو صلاحها, والثاني: أن تبلغ خمسة أو سق[٢], وما قل عن ذلك لا زكاة فيه,[٣] وتختلف نسبة الصدقة على الزروع والثمار بحسب طريقة الري, حيث قدرت العشر للأراضي التي تسقى سيحاً, ونصف العشر للأراضي التـي تسقى بآلة.[٤]

وتجب الزكاة في الأصناف التالية: الحنطة, والشعير, والنخيل, وأضاف بعض الفقهاء أصنافاً أخرى مثل: الأرز, والذرة, والحمص, والعدس, والسمسم, والدخن وغيرها[٥].

---

(١) قدامة، الخراج، ص٢٥٤- ٢٥٥، ابن وهب، البرهان، ص٣٨٩، الصولي، أدب الكتّـاب، ص٢٠٣، الماوردي، الأحكام، السلطانية، ص١٥٥-١٥٨، البيهقي، السنن الكبرى، ج٧، ص١١، ومـا بعـدها، الحسن، آثار الأول، ص٧٣.

(٢) الوسق: ستون صاعاً ويقدره هنتس ١٩٤,٣ كغم قمح، هنتس، فالتر، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠م، ص٧٩.

(٣) ابن أنس، مالك بن أنس ت (١٧٩هـ/٧٩٥م) الموطأ، تونس، دار ابن سـحنون، ١٩٩٢، ص٢٧٣-٢٧٤، الشافعي، أبو عبدالله محمد بن إدريس ت (٢٠٤هـ/٨١٩م) الأم، بيروت، دار الكتب العلميـة، ١٩٩٣م، ط(١)، ج٢، ص٤٦-٤٧، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٠٥، ابـن ممـاتي، قـوانين الدواوين، ص٣١٣، الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص١٨١.

(٤) ابن أنس، الموطأ، ص٢٧٢-٢٧٣، أبو يوسف، الخراج، ص٥٨، الشافعي، الأم، ج٢، ص٤٩، ابـن وهب، البرهان، ص٣٨٢، الحنبلي الفراء، الأحكام السلطانية، ص١٢١، الرفاعي، أنور، الإسلام فـي حضارته ونظمه، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٢م، ط(٢)، ص٢٢٥.

(٥) ابن أنس، الموطأ، ص٢٧٣، ابن وهب، البرهان، ص٣٨٢، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٥١، ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص٣١٣.

ولا تجب الزكاة في أصناف أخرى مثل: الخيار والقثاء والباذنجان والبطيخ وغيرها[1].

المبحث الثالث: الركاز

الركاز ما ركزه الله تعالى في الأرض, أي أحدثه فيها كالركيزة[2], ويقال أركز الرجل أن وجد ركازاً, وصار المعدن ركازاً أي ارتكز وثبت[3], والركاز مال وجد مدفوناً من ضرب الجاهلية[4], وورد في القرآن الكريم الركز بمعنى الصوت الخفي, قال تعالى: ﴿أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾[5].

---

(١) الشافعي، الأم، ج٢، ص٤٦، الحنبلي الفراء، الأحكام السلطانية، ص١١٩، ١٢٢، ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص٣١٦، علي، إبراهيم فؤاد أحمد، الموارد المالية في الإسلام، القاهرة، دار الشروق العربي، ١٩٦٩م، ص٧٩.

(٢) قدامة، الخراج، ص٢٣٨، الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص٢٤، ابن سودة، كشف الحال، ص٤٣، الدبو' إبراهيم، المعادن والركاز، عمان، دار عمار، ١٩٨٦م، ط(١)، ص٨٥، زلوم، عبدالقديم، الأموال في دار الخلافة، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٣، ط(١)، ص١٢٥.

(٣) ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم ت (٧١١هـ/١٣١١م) لسان العرب، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م، ط(١)، ج٥، ص٤١٦.

(٤) ابن أنس، الموطأ، ص٢٥٠، أبو يوسف، الخراج، ص٢٤، الشافعي، الأم، ج٢، ص٦٠، ٦٢، ابن زنجويه، الأموال، ج٢، ص٧٤٠، الصولي، أدب الكتّاب، ص١٩٩، الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص٢٤، ٧٢، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٥٣، الغزالي، إحياء علوم الدين، ج١، ص٢١١، متز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص٢١٥، حسن، تاريخ الإسلام، ج٣، ص٣٠٤.

(٥) القرآن الكريم، سورة مريم، آية٩٨.

ويرى عدد من الفقهاء أن مصرف الركاز هو مصرف الفيء أي الخُمس واستندوا في ذلك إلى رواية أبي هريرة عن الرسول ﷺ قوله: "في الركاز الخمس[1].

ويذكر أن رجلاً وجد مالاً بقيمة ألف دينار مدفونة فأتى بها عمر بن الخطاب ﷺ فأخذ منها الخمس مائتي دينار. ودفع للرجل البقية, فمن ذلك تبين أن المقدار الذي أخذه عمر الخُمس. وهذا يدل على أن مصرفه الخُمس[2].

ويتوجب توافر شروط لاعتبار المال المدفون ركازاً, ويتعلق به الحكم وهو الخمس منها: أن تظهر عليه إشارات معينة تدل على أنه من وضع الجاهلية, أما إن وجدت عليه إشارات تثبت عكس ذلك مثل اسم النبي أو اسم أحد الخلفاء فلا يعتبر في هذه الحالة ركازاً, بل يعتبر لقطة[3].

---

(١) ابن أنس، المدونه الكبرى، ج١، ص٢٤٨-٢٤٩، ابن آدم، يحيى بن آدم ت(٢٠٣هـ/٨١٨) كتاب الخراج، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٩٨٤م، ط(٢)، ص٣١، الشافعي، أبو عبدالله محمد بن إدريس، ت (٢٠٤هـ/٨١٩) الرسالة، مصر، مكتبة مصطفى الباني، ١٩٦٩م، ط(١)، ص٨٩، ابن زنجويه، الأموال، ج٢، ص٧٣٨- ٧٣٩، قدامة، الخراج، ص٢٣٨، السرخسي، محمد بن أحمد ت(٤٩٠هـ/١٠٩٦م) المبسوط، دار المعرفة، ١٩٨٦، ج٣، ص٣.

(٢) ابن سلام، الأموال، ص١٤١، ابن زنجويه، الأموال، ج٢، ص٧٤٩.

(٣) ابن آدم، الخراج، ص٣١، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٥٣، الحنبلي الفراء، الأحكام السلطانية، ص١٢٨، ابن سودة، كشف الحال، ص٤٠.

الفصل الثاني: صدقة المواشي والنقد التعاملي

المبحث الأول: صدقة المواشي.

وهي الصدقة التي تؤخذ على الإبل والغنم والبقر، وتجب زكاتها بشروط:

الأول: أن تبلغ النصاب، وتكون سائمة[1].

الثاني: أن يحول عليها الحول[2].

الثالث: أن لا تكون عاملة، اي لا تستخدم في أعمال الحراثة والسقي سواء أكانت الإبل أو البقر[3].

ويتضح من ذلك مراعاة الاقتصاد الإسلامي للحفاظ على عناصر التنمية والإنتاج وذلك من خلال إسقاطة بعض الفئات من الصدقة، والتي تساهم بالإنتاج وخاصة أن الحيوانات كانت آنذاك المورد الرئيسي الذي يعتمد عليه المسلمون في الاقتصاد، إضافة إلى استعمالاتها الأخرى.

أما من حيث النصاب، ففي **الإبل** أول نصابها خُمس وفيها إلى تسع شاة جذعة من الضأن أو ثنية من المعز (والجذعة مالها ستة أشهر، والثنية ما استكملت السنة)، فإذا بلغت عشراً ففيها إلى أربع عشرة شاتان، ومن خمس عشرة إلى تسع عشرة ثلاث شياة، وفي

---

(١) السائمة: الإبل الخارجة إلى المرعي، الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص٧٢ الهامش.

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص٨٤، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٤٨، الغزالي، إحياء علوم الدين، ج١، ص٢٠٩، عبدالواحد، السياسة المالية، ص٥٥٢، الهزايمة، محمد عوض وآخرون، النظم الإسلامية، عمان، دار عمار للنشر والتوزيع، ١٩٩١م، ط(١)، ص١٢٧، بيسومي، زكريا محمد، المالية العامة الإسلامية، القاهرة، دار النهضة، ١٩٧٩م، ص٣٠١.

(٣) ابن سلام، الأموال، ص١٥٥، ١٥٦، قدامة، الخراج، ص٢٣١ الهامش.

العشرين إلى أربع وعشرين أربع شياة، فإذا بلغت خمساً وعشرين فكان فيها إلى خمس وثلاثين بنت مخاض (وهي التي استكملت السنة ودخلت في الثانية)...الخ [١].

أما النصاب في **البقر والجاموس** فزكاة البقر أول نصابها ثلاثون ففيها تبيع (عمره ستة أشهر) فإذا بلغت الأربعين إلى تسع وخمسين ففيها مسنة (ما بلغت سنتين) وفي الستين إلى تسع وستين تبيعان وهكذا[٢]. وفي **الغنم** يكون النصاب أربعين في البداية وفيها إلى مائة وعشرين جذعة من الضأن أو ثنية من المعز, وإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين إلى مائتين ففيها شاتان. ثم في كل مائة شاة[٣]. وفيما يتعلق **بالخيل والبغال** وما في حكمهما يخص الجهاد والركوب لا صدقة فيه إن لم تكن للتجارة[٤], ومن هنا يتضح مرة أخرى مدى مراعاة الاقتصاد الإسلامي لعناصر الإنتاج إضافة إلى مساهمتها في الجهاد.

---

(١) أبو يوسف، الخراج، ص٨٣، ابن زنجوية، الأموال، ج٢، ص٨٠٠-٨٠٣، قدامة، الخراج، ص٢٢٧، الحنبلي الفراء، الأحكام السلطانية، ص١١٦، الغزالي، إحياء علوم الدين، ج١، ص٢٠٩، ابن قدامة، أبو محمد عبدالله بن أحمد المقدسي ت (٦٢٠هـ/١٢٢٣م) المغنى، الرياض، مكتبة الرياض، ١٩٨١م، ج٢، ص٥٧٧.

(٢) ابن أنس، المدونة الكبرى، ج١، ص٢٦٦، أبو يوسف، الخراج، ص٨٣، الشافعي، الأم، ج٢، ص١٣، ابن سلام، الأموال، ص١٥٧، ابن زنجويه، الأموال، ج٢، ص٨٣٨، الصولي، أدب الكتّاب، ص٢٠٠، الغزالي، إحياء علوم الدين، ج١، ص٢١٠، ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص٣١٢، ابن قدامة، المغنى، ج٢، ص٥٩٢.

(٣) ابن أنس، الموطأ، ص٢٥٨، أبو يوسف، الخراج، ص٨٢، الشافعي، الأم، ج٢، ص١٤، ابن سلام، الأموال، ص١٥٩، ابن زنجويه، الأموال، ج٢، ص٨٥٣-٨٥٤، قدامة، الخراج، ص١١٧، ٢٣٢، ابن قدامه، المغني، ج٢، ص٥٩٧.

(٤) أبو يوسف، الخراج، ص٨٣، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٤٨، البيهقي، السنن الكبرى، ج٩، ص١٩٣، الغزالي، إحياء علوم الدين، ج١، ص٢٠٩.

المبحث الثاني: صدقة النقد التعاملي.

اعتبرت الشريعة الإسلامية الذهب والفضة من الثروة النامية وأوجبت فيها الزكاة والحكمة من ذلك استثمار المال وتحريكه وعدم كنزه، وقال تعالى:

﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (1)

واشترط لوجوب زكاة النقد التعاملي حولان الحول وبلوغ النصاب(2), ونصاب الفضة مائتا درهم ولا زكاة فيها إذا نقصت عن ذلك, ونصاب المائتي درهم خمسة دراهم في السنة أي (٢,٥%)(3), أما الذهب فنصابه عشرون مثقالاً(4), وما قل عن ذلك لا زكاة فيه(5).

---

(١) القرآن الكريم، سورة التوبة، آية: ٣٤.

(٢) ابن سلام، الأموال، ص١٤٠، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٥٢-١٥٣، الحنبلي الفراء، الأحكام السلطانية، ص١١٨، ابن الآبار، أعتاب الكتّاب، ص١٦٥، بطاينة، الحضارة الإسلامية، ص٢٢٠.

(٣) ابن سلام، الأموال، ص١٤٠، ١٧٩، الصولي، أدب الكتّاب، ص١٩٩، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٥٢-١٥٣، الغزالي، إحياء علوم الدين، ج١، ص٢١٠، ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص٣١٠، ابن قدامة، المغني، ج٢، ص٣٠.

(٤) المثقال: يستخدم للذهب والفضة ويساوي مثقال الذهب، ٢٠ قيراطاً وكل قيراط ٣ حبات، أي ٠,٢١٢غم، ومثقال الفضة يساوي ٠,٢٤٧غم، هنتس، المكاييل والأوزان، ص١٠.

(٥) ابن سلام، الأموال، ص١٦٦-١٦٧، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٥٢، الغزالي، إحياء علوم الدين، ج١، ص٢١٠، ابن قدامة، المغني، ج٢، ص٣.

الفصل الثالث: الجزية و عروض التجارة والمكوس والمواريث

المبحث الأول: الجزية.

الجزية: هي ما يؤخذ من أهل الذمة من اليهود والنصارى الذين عاشوا في ذمة المسلمين بموجب عهود ترعى مصالحهم، مقابل جزية أو مبلغ من المال يؤدونها عن الرؤوس[1], والجمع جزي، وهي من فعله من الجزاء، أي كأنها جزت عن قتله[2]، ووردت الجزية في قوله تعالى:

﴿قَاتِلُواْ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَلاَ بِالْيَوْمِ الآخِرِ وَلاَ يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَلاَ يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُواْ الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [3]

---

(١) أبو يوسف، الخراج، ص١٣١، ابن آدم، الخراج، ص٢٦، الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص٧٢، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١، ص٣٧، ج٢، ص٤١، الحنبلي الفراء، الأحكام السلطانية، ص١٥٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٢٢٠، ابن قيّم الجوزيه، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر ت (٧٥١هـ/١٣٥٠م) أحكام أهل الذمة، تحقيق صبحي الصالح، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٣م، ط(٢)، ج١، ص٢٢، الكتاني، محمد عبدالحي إدريس، نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية، بيروت، دار الأرقم، ١٩٩٠م، ط(٢)، ج١، ص٣١١، حسين، يحيى أحمد، أهل الذمة في العراق في العصر العباسي، إربد، عالم الكتب، ٢٠٠٤م، ط(١)، ص٩٢.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ج١٤، ص١٨١.

(٣) القرآن الكريم، سورة التوبة، آية٢٩.

وتأتي لفظة جوالي[1] أحياناً بمعنى الجزية وتعني كلمة جوالي في الأصل الجزية التي يدفعها أهل الذمة الذي جلوا عن أوطانهم الأصلية, وأصبحت مرادفة لكلمة الجزية[2].

وعندما بعث الرسول ﷺ كتبه إلى الملوك والرؤساء دعاهم إلى الدخول في الإسلام وإلا فرضت عليهم الجزية, فكتب أما بعد: ومن استقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذاك المسلم الذي له في ذمة الله والرسول, فمن أحب ذلك من المجوس فإنه آمن, ومن أبى فعليه الجزية[3].

كما وجدت بعض أوجه الشبه والخلاف بين الخراج والجزية, فأما أوجه الشبه فهي أن كلاً منهما يؤخذ من الكفار, وإنهما يجبيان بحلول الحول, أما أوجه الخلاف فهي أن الجزية تثبت بالنص, أما الخراج فتثبت بالاجتهاد، وإن الجزية تؤخذ من الكفار في حال الكفر وتسقط عنهم في حال الإسلام بخلاف الخراج فإنه على أراضي الكفار في حال الكفر والإسلام[4].

ويبدو أن هذه الضريبة جاءت مقابل إقامتهم على أرض المسلمين وحمايتهم والدفاع عن حقوقهم, حيث أن أهل الذمة يتمتعون بالكثير من الحقوق المدنية, والمواطن عليه المساهمة بالأعباء العامة للدولة مقابل التمتع بالخدمات.

---

(١) الجوالي: جمع جالية وهم من جلوا عن أوطانهم، وتسمى في بعض البلدان مال الجماجم أو الرؤوس، الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص٧٢.

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص٣الهامش، ابن وهب، البرهان، ص٣٩١، مسكويه، تجارب الأمم، ج٢، ص٢٥الهامش، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص١٢٧الهامش، ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص٣١٧، القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٤٥٨، ترتون، أ. س، أهل الذمة في الإسلام، ترجمة حسن حبشي، د. م. دار المعارف، ١٩٦٧م، ط(٢)، ص٢٦٨، بكر، جزية، دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة أحمد الشنتاوي وآخرون، ج٦، ص٤٥٦.

(٣) ابن سلام، الأموال، ص١٦، ١٧، البلاذري، فتوح البلدان، ص٩١، ترتون أهل الذمة، ص٢٣٨-٢٣٩.

(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٨١، الحنبلي الفراء، الأحكام السلطانية، ص١٥٣، زيدان، تاريخ التمدن، ج١، ص٢١٨، عثمان، فتحي، الحدود الإسلامية البيزنطية بين الاحتكاك الحربي والاتصال الحضاري، القاهرة، دار الكتّاب العربي، ١٩٩٦م، ج٣، ص١٣٥.

وليس للجزية مقدار محدد, وإنما ترك ذلك لتقدير ولي الأمر, وإنما كانت تختلف من فترة إلى أخرى, فقد أمر الرسول ﷺ معاذ بن جبل أن يأخذ من كل حالم من أهل الذمة ديناراً[١], ثم أخذت فيما بعد على الطبقات[٢], وفرض عمر ﷺ على الغني ثمانية وأربعين درهماً, وعلى المتوسط الحال أربعة وعشرين درهماً، وعلى الفقير اثني عشر درهماً[٣].

نلاحظ مما تقدم أن الجزية فرضت بشكل تصاعدي، فهي تزداد كلما زاد الدخل للذمي، وتتناقص كلما تناقص دخله. فهي بذلك أكثر عدالة من الضرائب المتساوية القيمة.

أما الأشخاص الخاضعون لها فهم الرجال الأحرار العقلاء، فلا تجب على المرأة أو الصبي[٤]، ويستثنى منها كذلك الأعمى والمجنون والمقعد والراهب, وممن ليس لهم

---

(١) مجهول، علم التاريخ على التمام والكمال، نسخة مايكروفيلم في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، رقم الشريط (١١٠) عدد الأوراق (٧٤)، ص٢١، ابن آدم، الخراج، ص٦٦، ٦٨، ٦٩، الشافعي، الأم، ج٤، ص٢٥٣، ٢٤٥، ابن زنجويه، الأموال، ج١، ص١٢٥، ١٢٦، ١٥٢، ج٢، ص٨٣٧، البلاذري، فتوح البلدان، ص٩٢، البيهقي، السنن الكبرى، ج٩، ص١٩٣، ابن قدامه، المغني، ج٢، ص٥٩١، ابن قيّم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج١، ص٣١، الممي، حسن، أهل الذمة في الحضارة الإسلامية، بيروت دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م، ط(١)، ص٤١.

(٢) ابن الأخوة، محمد بن أحمد القرشي ت (٧٢٩هـ/١٣٢٨م) المغبة والرغبة في معرفة أحكام الحسبة، نسخة مايكروفيلم في مركز الوثائق والمخطوطات في جامعة اليرموك، رقم الشريط (١٠٤)، عدد الأوراق (٩٩)، ص٢١، ابن حوقل، أبو القاسم النصيبي ت (ق٤هـ/١٠م)، صورة الأرض، القاهرة، دار الكتّاب الإسلامي، ١٩٩٠م، ص٢١١، الشيرزي، عبدالرحمن بن نصرت (٥٨٩هـ/١١٩٣م) نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق الباز العريني، بيروت، دار الثقافة، ١٩٨١م، ط(٢)، ص٤٩، القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٤٥٨.

(٣) أبو يوسف، الخراج، ص١٣٢، ١٣٤، الشافعي، الأم، ج٤، ص٢٥٥، ابن سلام، الأموال، ص٢٤، ٢٧، السرخسي، المبسوط، ج١٠، ص٧٨، ابن قيّم الجوزيه، أحكام أهل الذمة، ج١، ص٣١، الأبشيهي، شهاب الدين محمد بن أحمد ت (٨٥٠هـ/١٤٤٦م) المستطرف من كل فن مستظرف، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٩٨٦م، ج٣، ص١٧٣.

(٤) مجهول، علم التاريخ، ص١٧، أبو يوسف الخراج، ص٣٩، ١٣٢، ابن آدم، الخراج، ص٦٩، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٨٣، البيهقي، السنن الكبرى، ج٩، ص١٣٦، ترتون، أهل الذمة، ص٢٥٩-٢٦٠، ضيف، شوقي، العصر العباسي الثاني، د. م. دار المعارف، د. ت. ط(٨)، ص٦٤، بكر، جزية، دائرة المعارف الإسلامية، ج٦، ص٤٥٤.

يسار كالشيخ الكبير الذي ليس له عمل[1]، ويعفى منها كل من اعتنق الإسلام فقال الرسول ﷺ: ليس على مسلم جزية، لأن الجزية تسقط بالإسلام[2].

كما وجد سجل خاص يتضمن أسماء أهل الذمة وأماكن إقامتهم وحالاتهم المادية. وذلك لتعتمد في تقدير الجزية، كما وجد هناك ديوان خاص ينظم شؤونها يسمى "ديوان الجزية أو ديوان الجوالي"[3]، وهناك عامل لجبايتها يسمى عامل الجوالي[4]، وأحياناً يتولى العامل أو المحتسب مهمة جبايتها[5].

---

(١) الحنبلي الفراء، الأحكام السلطانية، ص١٦٠، السرخسي، المبسوط، ج١٠، ص٧٩، ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص٣١٨، ابن قيم الجوزيه، أحكام أهل الذمة، ج١، ص٩١، زيدان، أحكام الذميين، ص١٣٩-١٤٠.

(٢) ابن أنس، الموطأ، ص٢٨٠، ابن أنس، المدونة الكبرى، ج١، ص٢٤٢، الشافعي، الأم، ج٤، ص٢٦٠، العسكري، الأوائل، ص١١٥، البيهقي، السنن الكبرى، ج٩، ص١٩٩، المحامي، محمد كامل حسين، الجزية في الإسلام، بيروت، دار مكتبة الحياة، د. ت، ص٦٣، الدوري، عبدالعزيز، مقدمة في التاريخ الإقتصادي العربي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٧م، ط(٥)، ص٢٨.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٤٥٨، زلوم، الأموال، ص٦٩.

(٤) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص١٨٨، التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص٧٦الهامش، الصابئ، الوزراء، ص١٧٦.

(٥) ابن الأخوة، المغبة والرغبة، ص٢١، الشيرزي، نهاية الرتبة، ص١٠٧، ابن الأخوة، محمد بن أحمد القرشي ت (٧٢٩هـ/١٣٢٨م) معالم القربة في أحكام الحسبة، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م، ط(١)، ص٤٩.

وتجبى مرة واحدة في السنة[1] بحلول الحول، وكانت تختم في رقاب أهل الذمة أختام معينة وقت الجباية، وتتم إزالتها بعد أن تنتهي الجباية[2]، وأحياناً توضع في رقبة الذمي أختام أو علامة معينة بعد أن يدفع الجزية كنوع من البراءة[3].

وبسبب تعرض الدولة إلى العديد من الأزمات المالية المتكررة في هذه الفترة كانت تتم جبايتها قبل الموعد المقرر كما هي الحال في الخراج، وأحياناً تجري محاولات لرفع نسبتها أو لفرض ضرائب جديدة على أهل الذمة، ففي سنة (٢٣٥هـ/٨٤٩م) أمر المتوكل بأخذ العشر من أهل الذمة علاوة على الجزية[4]، وفي سنة (٣٣٠هـ/٩٤١م) جبى آل البريدي الجزية قبل موعدها المقرر[5]، وتكرر ذلك سنة (٣٣٢هـ/٩٤٣م) حيث افتتح موعد الجباية في وقت غير مناسب ولحق أهل الذمة ظلم عظيم من جراء ذلك[6].

أما طرق جبايتها فشبيهة نوعاً ما بطرق جباية الخراج، حيث تتم أحياناً عن طريق الضمان، حيث يتضمن شخص من المترفين جباية إقليم معين مقابل دفع مبلغ معين من المال

---

(١) ابن الأخوة، المغبة والرغبة، ص٢١، السرخسي، المبسوط، ج١٠، ص٨٢، التطلي، بنيامين بن بويه الأندلسي ت (٥٦٩هـ/١١٧٣م) رحلة بنيامين، تحقيق عزار حداد، الإمارات العربية المتحدة، المجمع الثقافي، ٢٠٠٢م، ص٣٢٦الهامش، الشيرزي، نهاية الرتبة، ص١٠٧، ابن الأخوة، معالم القربة، ص٥٠، ابن رجب، الاستخراج، ص١٨٠، القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٤٥٨.

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص١٣٧، البيهقي، السنن الكبرى، ج٩، ص١٩٨.

(٣) ابن سلام، الأموال، ص٢٩، ابن زنجويه، الأموال، ج١، ص١٥٧، ١٨٣، ١٨٤، ابن قيّم الجوزيه، أحكام أهل الذمة، ج١، ص٢٤.

(٤) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص١٧٢، الصولي، أخبار المقتدر، ص٥٢الهامش، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٥٢، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٠، ص٣٤٠.

(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج٢، ص٢٥، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق٢، ص٣٦٥، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص١٢٧، الدوري، عصر إمرة الأمراء، ص٢٩٧.

(٦) الصولي، أخبار الراضي، ص٢٥١، موريس، جان فييه، أحوال النصارى في خلافة بني العباس، ترجمة حسني زينة، لبنان، دار المشرق، ١٩٩٠م، ط(١)، ص٢١٨.

للدولة، وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى الظلم لأن الجباة قد يزيدونها في بعض الأحيان مرهقين بذلك أهل الذمة(١).

ونهى الرسول ﷺ عن تعذيبهم أثناء الجباية أو تحميلهم فوق طاقتهم(٢)، واقترح القاضي أبو يوسف أن يصار إلى إختيار العمال من ذوي النزاهة والأمانة. يجمعون الجزية من أهل الذمة حسب أوضاعهم المادية(٣).

وأمتازت سياسة الخلفاء تجاه أهل الذمة في هذه الفترة تارة بالشدة والقوة وفرض القيود القاسية عليهم وتارة بالتسامح, وأول من فرض عليهم قيوداً قاسية الخليفة المتوكل, ففي سنة (٢٣٥هـ/٨٤٩م) تشدد معهم كثيراً لدرجة تحديد نوع لباسهم(٤), حيث أمرهم بلبس الطيالسة العسلية والزنانير, وفي سنة (٢٣٩هـ/ ٨٥٣م) أمرهم مرة أخرى بلباس مميز يشترط فيه أن يشتمل اللون العسلي(٥).

---

(١) أبو يوسف، الخراج، ص١٣٤، الدوري، العصر العباسي الأول، ص٢١٥، حجازي، فايزة عبدالرحمن، أهل الذمة في بلاد الشام في العصر العباسي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ٢٠٠١م، ص٤٩.

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص١٣٣، ١٣٥، ١٤٢، ابن آدم، الخراج، ص٢٣، ٦٦، ٧٠، ابن سلام، الأموال، ص٦٥، البيهقي، السنن الكبرى، ج٩، ص٢٠٥.

(٣) الخراج، ص١٣٤، حتامله، البنية الإدارية، ص٤٢.

(٤) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص١٧١، العسكري الأوائل، ص١٨٧، التطلي، رحلة بنيامين، ص٣٨٨، ابن دقماق، إبراهيم بن محمد العلائي ت (٨٠٩هـ/١٤٠٦م) الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، تحقيق محمد كمال الدين، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٥م، ط(١)، ج١، ص١٤٢، الأبشيهي، المستطرف، ج٣، ص١٧٢.

(٥) الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحر ت (٢٥٥هـ/٨٦٨م) رسائل الجاحظ، بيروت، دار مكتبة الهلال، ١٩٨٧م، ط(١)، ج٢، ص٢٩، الأزدي، أخبار الدولة المنقطعة، ج٢، ص٣٥٨، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٧١، الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد ت (٧٤٨هـ/١٣٤٧م) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر تدمري، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩١م، ط(١)، ج١٧، ص١٦، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٤٧، حتي وآخرون، تاريخ العرب، ص٤٢٢، إعبيد، وائل عبدالرحيم، سياسة المتوكل الداخلية في سامراء والمتوكلية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٨٨م، ص١٨٥.

ومنعهم من ركوب بعض الحيوانات مثل الخيل[١] ويبدو أنه حاول الحد من نفوذهم بعد أن تسلموا بعض المناصب الهامة, فحاول الحد من ذلك وخاصة فيما يتعلق بأحكام المسلمين[٢]، كما أمر أكثر من مرة بهدم كنائسهم[٣]، وبعد مشاركتهم بالثورة مع أهل حمص ضد عاملها سنة (٢٤١هـ/ ٨٥٥م) أمر بهدم كنائسهم وإخراجهم من حمص[٤].

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الإجراءات نادرة تجاه أهل الذمة، فالمتعارف عليه منذ القدم أن هؤلاء يعيشون إلى جانب المسلمين ويتمتعون بالحرية والأمن والعدالة والتسامح[٥].

---

(١) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج٢، ص٧١، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص٤٨٧، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٧١، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٣، ص١٧٦.

(٢) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص١٧٢، ابن الجوزي، المنتظم، ج١١، ص٢٢٢-٢٢٣، عبدالباقي، أحمد، سامراء عاصمة الدولة العربية في عهد العباسيين، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٩م، ط(١)، ج١، ص٢٨٩.

(٣) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص٤٨٧، الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص١٧٢، ابن الجوزي، المنتظم، ج١١، ص٢٢٢، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٣٤٤، الدوري، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص٤٤.

(٤) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص١٩٩، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٧٦.

(٥) التطلي، رحلة بنيامين، ص٣٨٨.

وتباينت سياسة المقتدر تجاههم كذلك، ففي سنة (٢٩٦هـ/٩٠٨م) أمر أن لا يستعان بهم في الدواوين[١]، إلا أنه تسامح معهم في حالات أخرى، فعندما شكا له النصارى من أعمال المسلمين في دمشق والرملة في مهاجمة الكنائس ونهب الأموال والذهب والفضة في سنة (٣١٢هـ/٩٢٤م) أمر المقتدر بإعادة بناء كنائسهم التي نهبها المسلمون[٢]، وشملتهم كذلك الرعاية الصحية في بيمارستانات المسلمين، حيث عولجوا فيها مع المسلمين[٣]، وفي زمن المقتدر تولى النصارى عدداً من المناصب الهامة في الدولة، فكان إبراهيم بن أيوب النصراني على ديوان الجهبذة[٤] في سنة (٣١٦هـ/٩٢٨م) [٥].

وسلك القاهر (٣٢٠هـ/٩٣٢- ٣٢٢هـ/٩٣٣م) اتجاهاً متشدداً معهم، ففي سنة (٣٢٠هـ/٩٣٢م) استصدر فتوى بقتل الصابئة منهم، ثم عدل عن رأيه بعد أن قدموا له مالاً كثيراً[٦]، وفي زمن الراضي تولوا المناصب الهامة، فكان اصطفن بن يعقوب النصراني على بيت مال الخاصة[٧] في زمنه[٨].

---

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٨٢، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٧٩.

(٢) متز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص١٠٩، موريس، أحوال النصارى، ص١٩٦.

(٣) القفطي، جمال الدين أبو الحسن القاضي ت (٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م) أخبار العلماء بأخبار الحكماء، مصر، مطبعة السعادة، ١٣٢٦هـ، ص١٣٢، ابن أبي أصيبعه، موفق الدين أحمد ت (٦٦٨هـ/١٢٦٩م) عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق نزار رضا، بيروت، منشورات مكتبة الحياة، ١٩٦٥م، ص٣٠١.

(٤) ديوان الجهبذة: ديوان فرعي يتبع ديوان بيت المال يتولى أموره كتاب مختصون بالحسابات يسمون بالجهابذة يتولون مهمة تدقيق الحسابات من الموارد والمصروفات، الخوارزمي، مفتايح العلوم، ص٦٩.

(٥) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص١١٨.

(٦) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٧، ص٢٨٠، عثمان، الحدود، ج٣، ص٣١٧.

(٧) بيت مال الخاصة: خزانة الخليفة الخاصة التي تحمل إليها الأموال التي يتركها الخلفاء وأموال الضياع السلطانية وأموال المصادرات، وتنفق في المصالح العامة مثل نفقات الرسل والوفود وغير ذلك، الصابئ، الوزراء، ص٢٧.

(٨) الصابئ، الوزراء، ص١٥٨، متز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص١٠٨.

ويبدو أن وارد الجزية يشكل مورداً مالياً هاماً من موارد بيت المال. فبعد أن تولى المتوكل أمر أن تؤخذ الجزية من بعض النصارى المعفيين منها سابقاً لتقديمهم المساعدة للمسلمين في الثغور[١]، وكانت الجزية المفروضة على السامرة[٢] موحدة عن كل فرد خمسة دنانير، إلى أن عجزت بعض القرى مثل بيت ماما[٣] عن دفعها، الأمر الذي أجبر المتوكل على تخفيفها إلى ثلاثة دنانير[٤].

وبسبب دخول العديد من أهل الذمة في الإسلام تناقص واردها فيما بعد. ففي سنة (٢٢٥هـ/٨٤٠م) كان واردها مائتي ألف درهم في السنة[٥] وفي سنة (٢٣٢هـ/٨٤٦م) بلغت حوالي مائة وثلاثين ألف درهم[٦].

---

(١) البلاذري، فتوح البلدان، ص١٦٤، عثمان، الحدود، ج٢، ص٢٢٠.

(٢) السامرة: من الفرق اليهودية سموا بذلك نسبة إلى مدينة بالشام، الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص٤٥.

(٣) بيت ماما: قرية من قرى نابلس بفلسطين أهلها سامرة يدفعون الجزية إلى المتوكل، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج١، ص٥٢٢.

(٤) البلاذري، فتوح البلدان، ص١٦٣، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج١، ص٥٢٢، مصطفى، شاكر، جنوب بلاد الشام في العصر العباسي، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٩٢م، ص٨٢.

(٥) قدامة، الخراج، ص١٨٤.

(٦) ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص١٢٥، زيدان، تاريخ التمدن، ج١، ص٣٧٢.

المبحث الثاني: المكوس وعروض التجارة

المكس من يمكس إذا جبى مالاً. والمكس النقص والانتقاص من الثمن(١). وهي الضرائب التي تؤخذ على التجارات والسلع(٢).

وكان أول من وضعها الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ عندما كتب إليه أبو موسى الأشعري قائلاً: إن تجاراً من قِبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر. فكتب له عمر خذ منهم كما يأخذون من تجار المسلمين(٣).

وتهدف المكوس إلى حماية التجارة الداخلية من المنافسة الأجنبية, وذلك بعد أن يُفرض مبلغ معين من المال على البضائع الخارجية لتصبح مساوية لقيمة البضائع الداخلية.

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج٦، ص٢٦٥-٢٦٦.

(٢) مجهول، أخبار الدول، ص٣٠، يحيى بن عمر ت (٢٨٩هـ/٩٠١م) أحكام السوق، تحقيق محمد مكي، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٤م، ط(١)، ص٩الهامش، المقدسي، شمس الدين أبو عبدالله محمد البشاري ت (٣٨٧هـ/٩٩٧م) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تعليق غازي ظليمات، دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٠م، ص١٢٦، السبكي، تاج الدين عبدالوهاب ت (٧٧١هـ/١٣٦٩م) معيد النعم ومبيد النقم، تحقيق محمد النجار وآخرون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٣م، ط(٢)، ص٢٧الهامش، ابن خلدون، المقدمة، ص١١٢-١١٣.

(٣) أبو يوسف، الخراج، ص١٤٥-١٤٦، ابن آدم، الخراج، ص١٦٩، البيهقي، السنن الكبرى، ج٩، ص١٣٦، ابن الأزرق، بدائع السلك، ص٢١٤، الممي، أهل الذمة، ص٦٩، الكبيسي، حمدان، "ضريبة العشور"، المؤرخ العربي، بغداد، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، ع٤٣، السنة١٦، ١٩٩٠م، ص١٤٩.

وحدد النصاب الذي تدفع عليه العشور مائتي درهم أو عشرين مثقالاً[1]، ومن عدالة هذه الضريبة أنها تدفع مرة واحدة في السنة وإن تكرر انتقال التاجر لأكثر من مرة في السنة في البلد الواحد[2]، ويتولى موظف معين جباية هذه المكوس, ويسمى العاشر, ويشترط فيه أن يكون مسلماً من أهل التقوى والصلاح, ويلتزم بمقادير ونسب الضريبة ويخضع بدوره إلى المراقبة[3].

وكان يطلق على أماكن المكوس المآصر[4], حيث انتشرت كثيراً في العراق براً وبحراً, ويذكر أن أمير الأمراء محمد بن رائق أول من وضع المآصر في الإسلام[5], حيث يتم توصيل سلسلة أو حبل ما بين الضفتين ليحول ذلك دون مرور السفن قبل أن تخضع للتفتيش[6], وكانت المكوس غير ثابتة في هذه الفترة, فتارة يتم إلغاؤها وتارة تفرض مرة أخرى, فهي متروكة لرأي الخليفة, ففي سنة (٢٣٢هـ/٨٤٦م) أمر الواثق بإلغاء المكوس المفروضة على السفن[7]، كما ألغى المعتضد بعض الضرائب والمكوس سنة (٢٧٦هـ/

---

(١) أبو يوسف، الخراج، ص١٣٣، ابن آدم، الخراج، ص٢٥، ابن سلام، الأموال، ص١٥٧.

(٢) ابن آدم، الخراج، ص٢٥، ٦٤، ١٦٩، ابن سلام، الأموال، ص٢١٤، ٢١٦، قدامة، الخراج، ص٢٤٢، ابن قيّم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج١، ص١٦٠، ١٦١، ١٦٦، القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٤٥٩، ابن سودة، كشف الحال، ص٥٤، الشاعر، محمد فتحي، الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، بورسعيد، دار المعارف، ١٩٩٣م، ص٦١.

(٣) أبو يوسف، الخراج، ص١٤٣.

(٤) المآصر: سلسلة أو حبل يشد معترضاً في النهر ليمنع السفن من المرور والمضي، الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص٧٩-٨٠.

(٥) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص١٠٨، الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص١٩٢.

(٦) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص١٠٠الهامش.

(٧) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص١٥٠، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٣١، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٠، ص٣٣٤، الدوري، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص٣٩، الكبيسي، حمدان، التجارة الداخلية والخارجية، فصل من كتاب حضارة العراق، بغداد، د. ن، ١٩٨٤م، ج٥، ص٣١٠.

٨٨٩م)[١]، وألغى الوزير علي بن عيسى[٢] سنة (٣٠١هـ/٩١٣م) الكثير من الضرائب والمكوس في مكة والأهواز[٣] والجزيرة وغيرها[٤]، والتي اشتملت على العديد من أماكن الجباية والمآصر والتي قدر إيرادها السنوي بحوالي خمسمائة ألف دينار[٥].

وبعد أن دخل البويهيون بغداد فرضوا عدداً من الضرائب والمكوس على بعض السلع سنة (٣٣٠هـ/ ٩٤١م) وأدى ذلك إلى الإضرار بالمزارعين[٦]، وكان إيرادها السنوي يقدر في سنة (٣٣٣هـ/ ٩٤٤م) بخمسمائة دينار شهرياً[٧].

---

(١) مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٧٥، الأزدي، أخبار الدولة المنقطعة، ج٢، ص٣٧٣، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٦٩، البوزبكي، توفيق سلطان، مؤسسة الوزارة في الدولة العباسية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨م، ط(١)، ص١٥١، بيضون، إبراهيم، محاضرات في التاريخ السياسي للدولة العباسية، بيروت، مكتب كريديه إخوان، ١٩٧٩م، ص٩٣.

(٢) علي بن عيسى بن داوود بن الجراح: ولد سنة (٢٤٥هـ/ ٨٥٩م) وزر للمقتدر والقاهر، توفي سنة (٣٣٥هـ/ ٩٤٥م) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١٢، ص١٤-١٦.

(٣) الأهواز: اسم كورة ينسب إليها سائر الكور، وهي سبع بين البصرة وفارس، ولكل واحدة منهن اسم يجمعهن اسم الأهواز، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج١، ص٢٨٤.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٨، الصابئ، الوزراء، ص٣١٠، ٣٤٩، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص١٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٦٨، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص٣٧.

(٥) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٨٠، شاكر، محمود، التاريخ الإسلامي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٩٨٧م، ط(٣)، ج٢، ص١١٦.

(٦) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٣٨١، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص٢١٤.

(٧) الصولي، أخبار الراضي، ص٢٧٦، سعد، العامة، ص٧٣.

المبحث الثالث: المواريث

المواريث: هي مال من يموت دون وارث يرثه بقرابة أو نكاح أو ولاء[١]، وتسمى المواريث الحشرية[٢].

وشكلت المواريث الحشرية مورداً هاماً لبيت المال، وقد اختلف الفقهاء كثيراً في تركة من يموت ولا يخلف وارثاً، هل تنتقل إلى بيت المال أم تكون للورثة الذين هم ليسوا من أصحاب الفروض[٣]، فهناك من ذكر إنها ترد لذوي الأرحام استناداً إلى قوله تعالى:

﴿ وَأُوْلُواْ الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللّهِ إِنَّ اللّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾[٤]

وقد أيد هذا الرأي كل من الإمام علي وابن مسعود. وابن عباس وعمر وغيرهم[٥]. وذهب آخرون إلى أن المواريث الحشرية يجب أن ترد إلى بيت المال وتصرف في مصالح المسلمين، وقد أيد هذا الرأي عدد من الفقهاء، مثل زيد بن ثابت ومالك والشافعي[٦].

وتباينت نظرة خلفاء بني العباس إلى المواريث, فتارة يثبتونها وتارة يلغونها, وبرزت هذه القضية في العصر العباسي الثاني بشكل واضح, ومما يدل على أهميتها أن وجد ديوان

---

(١) الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين ت (٣٥٦هـ/٩٦٦م) الأغاني، د. م، نسخة مصوره عن طبعة دار الكتّاب، دار جمال للنشر، ١٩٦٣م، ج١٩، ص٢٨٠، القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٤٦٠، البلاطنسي، أبو بكر محمد بن محمد ت (٩٣٦هـ/١٥٢٩م) تحرير المقال فيما يحل ويحرم من بيت المال، تحقيق فتح الله الصباغ، مصر، دار الوفاء للنشر، ١٩٨٩م، ط(١)، ص١٤٠الهامش، مخلوف، حسنين محمد، المواريث في الشريعة الإسلامية، جدة، دار المدني، د. ت. ص١٠.

(٢) ابن وكيع، محمد بن خلف بن حيان ت (٣٠٦هـ/٩١٨م) أخبار القضاة، بيروت،عالم الكتب، د. ت، ج٢، ص٩٥، الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص٧٢، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٤٣، القلقشندي، مآثر الأناقة، ج١، ص٢٦٥الهامش.

(٣) الشافعي، الرسالة، ص٢٥٤ وما يليها.

(٤) القرآن الكريم، سورة الأنفال، آية: ٧٥.

(٥) الصابئ، الوزراء، ص٢٧١-٢٧٢.

(٦) الشافعي، الرسالة، ص٢٥٤، الصابئ، الوزراء، ص٢٧١.

خاص بها يسمى ديوان المواريث[١]، وينظر في أمور أموال من يموت سواء أكان مسلماً أو غير مسلم[٢]، ولحق الناس الكثير من الظلم والعسف من جراء طرق تحصيل الأموال تماماً كالخراج[٣]، ويمكن اعتبار هذه الإجراءات من ضمن الإجراءات التي اتخذها خلفاء بني العباس في سبيل الحصول على الأموال.

ويرى الباحثون أن المواريث وجدت زمن المعتمد (٢٥٦هـ/٨٦٩م- ٢٧٩هـ/٨٩٢م) إلى أن ألغى المعتضد ديوان المواريث سنة (٢٨٣هـ/ ٨٩٦م)، وذلك للتخفيف عن الناس. وأمر بردها إلى ذوي الأرحام[٤]، وذلك بعد أن كتب إلى الفقهاء في القضية وشاورهم فيما يتعلق بمواريث المسلم وغير المسلم، وكان رأيهم أن ترد مواريث أهل الملة على أصحاب السهام من القرابة إن فضل عن السهام المحددة في القرآن الكريم[٥].

استناداً إلى قوله تعالى: ﴿ وَأُوْلُواْ الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللّهِ إِنَّ اللّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾[٦]

---

(١) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٤٦٠.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج٣، ص٤٦٠.

(٣) الصابئ، الوزراء، ص٢٧٠.

(٤) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١٠، ص٤٤، الصابئ، الوزراء، ص٢٧٠-٢٧١، ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج١، ص٤٤٣، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٣٥٩-٣٦٠، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٤٨٢، الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٢١، ص١٣، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص٧٨، القلقشندي، مآثر الأنافة، ج١، ص٢٦٥، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٧٠، الخضري، تاريخ الأمم الإسلامية، ص٣٢٣، علي، محمد كرد، الإدارة الإسلامية في عز العرب، القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٣٤م، ص١٧٧، أحمد، أحمد رمضان، حضارة الدولة العباسية، القاهرة، الجهاز المركزي للكتب الجامعية، ١٩٧٨م، ص٦٨.

(٥) الصابئ، الوزراء، ص٢٦٩.

(٦) القرآن الكريم، سورة الأنفال، آية٧٥.

أما بالنسبة إلى مواريث أهل الذمة فلا يجوز أن يتوارث أهل ملتين, أي أن يرث المسلم الكافر أو العكس, وبناء على ذلك كل ملة تورث من هو منهم[(١)].

ويبدو أن قرارات الإلغاء السابقة ثم خرقها أكثر من مرة, فعندما توفي صافي الخرمي[(٢)], زمن المقتدر كانت تركته تقدر بحوالي مائة وعشرين ألف درهم وسبعمائة قطعة ذهب وغير ذلك[(٣)] فاستولى المقتدر عليها, ولكن وبعد تذمر الناس كثيراً من تلك الإجراءات أصدر المقتدر كتاباً أمر فيه رد المواريث إلى ذوي الأرحام وذلك في سنة (٣٠٠هـ/٩١٢م)[(٤)], إلا أن هذا القرار أيضاً لم يؤخذ به ولم ينفذ على أرض الواقع, وتم خرقه من قبل الخليفة نفسه, فقد استولى المقتدر في سنة (٣٠١هـ/٩١٣م) على تركة والي واسط علي بن أحمد الراسبي وكانت أموالاً عظيمة.[(٥)]

وتذمر الناس منها مرة أخرى سنة (٣٠٦هـ/٩١٨م), وذلك بعد أن أعاد الوزير حامد بن العباس[(٦)] "هذا الرسم الجائر"[(٧)], واضطر الخليفة إلى إلغائها مرة أخرى سنة

---

(١) الصابئ، الوزراء، ص٢٧٠، حسن، تاريخ الإسلام، ج٣، ص٣٠٤.

(٢) صافي الخرمي: صافي بن عبدالله الأمير، حاجب المكتفي والمقتدر توفي سنة (٣٠٠هـ/٩١٢م)، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٦، ص٢٤٥.

(٣) الصولي، أخبار المقتدر، ص١٣٠، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٩، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص١٢٢، الكبيسي، عصر المقتدر، ص٥٦٣، كنعان، علي، الاقتصاد الإسلامي، دمشق، دار الحسنين، حمص، دار المعارف، ١٩٧٧م، ط(١)، ص٢٢٥.

(٤) الصولي، أخبار المقتدر، ص١٥٤، القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص٤١، نوري، موفق سالم، العامة والسلطة في بغداد، إربد، دار المتنبي للنشر والتوزيع، دار الكتّاب الثقافي، ٢٠٠٥م، ص٢١٧.

(٥) الصولي، أخبار المقتدر، ص١٦٦-١٦٧، ابن الزبير، الذخائر والتحف، ص٢٣٠، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص١٣.

(٦) حامد بن العباس: وزرللمقتدر سنة (٣٠٦هـ/٩١٨م) وتولي عدة أعمال، توفي سنة (٣١١هـ/٩٢٣م)، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١١، ص٢٧٤-٢٧٧.

(٧) الصابئ، الوزراء، ص٢٧٠.

(٣١١هـ/٩٢٣م) [1], وعندما استولى أمير الأمراء محمد بن رائق على تركة شخص من الأغنياء أنكر الراضي عليه ذلك وأمره برده.[2]

ونلاحظ أن ذلك من ضمن الإجراءات التي اتخذها بنو العباس للحصول على الأموال, كما نلاحظ أن قرارات الإلغاء لم يؤخذ بها, وكثيراً ما كان يتم تجاوزها من قبل الخليفة أو أمير الأمراء.

---

(١) الصولي، أخبار المقتدر، ص٢٤٦، القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص١٠١، الصابئ، الوزراء، ص٢٦٨، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٢٢٠، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٥٨، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٨٢.

(٢) الصولي، أخبار الراضي، ص١٠٤.

الفصل الرابع: الموارد التي تستحدثها الدولة.

المبحث الأول: المستغلات

المستغلات: هي الضرائب التي تفرضها الدولة على المحال التجارية والأسواق والطواحين التي أنشأها الناس على أراضي الحكومة[1]، وذلك لتستثمر أموالها لتسد ما عليها من نفقات، لذلك عملت على تأجيرها للناس واستحدثت لذلك ديواناً سمي ديوان المستغلات[2]، وعينت له موظفاً خاصاً يدعى عامل المستغلات[3].

ويعتبر الخليفة المهدي أول من فرض الضرائب على المحلات والأسواق، وذلك في سنة (١٦٧هـ/٧٨٣م)[4] ويبدو أن لها مردوداً مادياً كبيراً، حيث يذكر اليعقوبي أن أجرة أسواق ومستغلات سامراء سنوياً عشرة ملايين درهم[5]، وبلغ وارد مستغلات بغداد مع دار الضرب سنة (٢٧٢هـ/٨٨٥م) مليوناً وخمسمائة ألف درهم سنوياً[6]، وكان إيرادها سنة (٣٠٠هـ/٩١٢م) يساوي ثلاثة عشر ألف دينار سنوياً[7].

---

(١) الأصطخري، أبو إسحاق إبراهيم الكرخي الفارسي ت (٣٢١هـ/٩٣٣م) المسالك والممالك، تحقيق محمد جابر، الجمهورية العربية المتحدة، دار القلم، ١٩٦١م، ص٩٦، التنوخي، نشوار المحاضرة، ج١، ص١٤٦، الشيخلي، صباح إبراهيم، الأصناف في العصر العباسي، نشأتها وتطورها، العراق، وزارة الإعلام، ١٩٧٦م، ص١٥١.

(٢) الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ص٤٧، حسن، تاريخ الإسلام، ج٣، ص٢٧٨.

(٣) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص٧٦الهامش، الصابئ، الوزراء، ص١٧٦.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١، ص١٠٠، ابن الجوزي، المنتظم، ج٨، ص١٩٥.

(٥) البلدان، ص٦٤.

(٦) ابن خرداذبه، المسالك والممالك، ص١٢٥.

(٧) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص٢٥الهامش، التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج١، ص٢٢١، الصابئ، الوزراء، ص٣١٠.

وفي سنة (٣٠٦هـ/٩١٨م) كان وارد أسواق الغنم في كل من سامراء وبغداد وواسط والكوفة ستة عشر ألف وتسعمائة وخمسة وسبعين ديناراً في السنة[١]، وبلغ وارد الأرحى في الفلوجة في السنة نفسها ستة عشر ألف وسبعمائة وستة وثلاثين ديناراً سنوياً، وبلغ واردها في ساوة[٢] في السنة نفسها سبعة عشر ألف وستمائة وخمسة وعشرين ديناراً[٣].

ومما يثبت أهمية مردودها المادي أن الدولة في سنة (٣٠٩هـ/ ٩٢١م) هدمت بعض الأماكن لإقامة المستغلات مكانها[٤]، وغالباً ما كانت المستغلات تلحق الضرر بالمجاورين والمزارعين، ففي سنة (٢٩٥هـ/٩٠٧م) ألحقت المستغلات في باب الطاق[٥] أضراراً بالفقراء والمزارعين، وبالرغم من مردودها المادي, إلا أن الخليفة أمر بهدمها بعد أن تذمر منها الناس[٦].

المبحث الثاني: المصادرات

المصادرة: تعني الاستيلاء على أموال موظفي الدولة من الوزراء والكتاب، وتعود المصادرات إلى أسباب سياسية أو شخصية أو لأسباب متعلقة بالفساد الإداري، ويتضح في هذه الفترة أن أسبابها تعود بشكل أساسي إلى الطمع في أموال كبار موظفي الدولة والأثرياء، بحيث

---

(١) زيدان، تاريخ التمدن، ج١، ص٣٦١، كاتبي، الخراج، ص٢٠٠، الزهراني، ضيف الله يحيى، الوزير العباسي، علي بن عسى بن داؤود بن الجراح، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٩٩٤م، ط١، ص٦٠.

(٢) ساوة: مدينة بين الري وهمذان قرب واسط، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص١٧٩.

(٣) زيدان، تاريخ التمدن، ج١، ص٣٦٠-٣٦٣، ناجي وآخرون، الدولة العربية الإسلامية، ص٢٤٦.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص١٩٩.

(٥) باب الطاق: محله كبيرة في الجانب الشرقي من بغداد، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج١، ص٣٠٨.

(٦) الصولي، أخبار المقتدر، ص٤٣-٤٤، القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص٢٩، الصابئ، الوزراء، ص٣١١، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٦٢.

أصبح الهدف الرئيسي منها سد العجز في المالية[1]، لأن الدولة مرت بأزمات مالية متكـررة، وزادت حاجة الخلفاء إلى توفير الأموال بمختلف السبل بما في ذلك المصادرات، وخاصـة أن أغلبها جاء في الفترات المتأخرة[2].

ومن أسبابها الفساد الإداري، واختلاس أموال الدولة[3]، كما يمكن اعتبار الخلافات من أهم أسبابها[4]، أو تأتي المصادرات كنوع من العقوبـة علـى حركـات التمـرد والعـصيان والاستقلال عن الدولة[5].

وبدأت المصادرات كظاهرة بارزة منذ زمن المتوكل، وذلك عندما احتاج إلـى الأمـوال لبناء القصر المعروف بالجعفري، فاشار عليه كاتب ديوان التوقيع بمصادرة أموال كبار رجـال الدولة لتوفير الأموال لبناء قصره[6]، وزادت المصادرات فيما بعد الأمر الذي استلزم اسـتحداث ديوان خاص للنظر في شؤونها يسمى "ديوان المصادرات[7]، وعين له مـوظفين، لدرجـة أن وجد له نائب في حال غياب رئيسه[8]، وإن كانت الأموال التي ستصادر كثيرة، كان الوضـع

---

(١) الصولي، أخبار الراضي، ص٢١، ٢٣، ابن الأثير، الكامل فـي التـاريخ، ج٧، ص٢١٦، فـوزي، الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية، ص١٢٠، أمين، أحمد، ظهر الإسلام، القاهرة، مكتبـة النهضة المصرية، ١٩٩٦م، ط(٧)، ج١، ص١١٥، بدري، محمد فهد، تاريخ العـراق فـي العـصر العباسي، د. م، مطبعة الإرشاد، ١٩٧٢م، ص٣٠٢.

(٢) الطبري، تـاريخ الرسـل والملـوك، ج٩، ص٣٩٦-٣٩٧، التنـوخي، نـشوار المحاضـرة، ج٥، ص٨١الهامش.

(٣) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٣٨٧، الصولي، أخبار المقتدر، ص٢٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٢٣٨-٢٣٩، صقر، مطلع العصر العباسي الثاني، ص٥٤-٥٥.

(٤) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٣٩.

(٥) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٥، ص٧٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٩٢-٩٣.

(٦) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٢١٤-٢١٥، صقر، مطلـع العـصر العباسـي الثـاني، ص١٧٨.

(٧) مسكويه، تجـارب الأمـم، ج١، ص٢١-٢٢، ١٥٤، ١٥٥، الـصابئ، الـوزراء، ص٣٣٧-٣٣٨، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٥٧.

(٨) الصابئ، الوزراء، ص٢٣٢، السامرائي، المؤسسات الإدارية، ص٢٩١.

يتطلب استحداث ديوان خاص لإدارة هذه الأموال، ومن ذلك ديوان المقبوضات الذي استحدث سنة (٣١٠هـ/٩٢٢م)[١]، وذلك للقبض على أموال أم موسى الهاشمية[٢] وأسبابها، وديوان المخالفين الذي استحدث لمصادرة أملاك مؤنس الخادم[٣] في سنة (٣١٩هـ/٩٣١م)[٤].

ويمكن تصنيف المصادرات إلى نوعين رئيسين:

الأول: المصادرات الحكومية.

الثاني: المصادرات غير الحكومية.

---

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٨٤، الدوري، عصر إمرة الأمراء، ص٢٣٢، رضا، محمد سعيد "الآثار السياسية والاجتماعية لنظام المصادرات في العصر العباسي"، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، ج١٠، ع١٢، ١٩٧٧م، ص٧٦.

(٢) أم موسى الهاشمية: من ذوات النفوذ زمن المقتدر، لعبت دوراً في الحياة السياسية والمالية، وأسرفت الأموال إلى أن قبض عليها المقتدر سنة (٣١٠هـ/٩٢٢م) كحاله، عمر رضا، أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م، ط(٥)، ج٥، ص١٢٣-١٢٤.

(٣) مؤنس الخادم: الملقب بالمظفر، أحد الخدم الذين بلغوا رتبة الملوك، خدم المعتضد والمقتدر والقاهر، الزركلي، خير الدين، الإعلام، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٤م، ط(٦)، ج٧، ص٣٣٥.

(٤) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٦٥.

الأول: المصادرات الحكومية

ومن أول أنواعها مصادرة (**أموال الوزراء**) حيث تعرض أغلب الوزراء هذه الفترة الى المصادرة, ويعود ذلك إلى ثراء وثروة هذه الطبقة, وقد حفلت المصادر التاريخية بالعديد من الشواهد عليها, وخاصة زمن المتوكل. ففي سنة (٢٣٢هـ/٨٤٦م) صادر وزيره محمد بن عبدالملك الزيات واستولى على أمواله[١], وصادر في سنة (٢٣٣هـ/٨٤٧م) وزيره أحمد بن خالد أبي الوزير[٢], وفي سنة (٢٤٨هـ/ ٨٦٢م) صادر المستعين وزيره أحمد بن أبي الخصيب[٣] واستولى على أمواله وأموال أبنائه[٤], وسلك المعتز السياسة نفسها, ففي سنة (٢٥٥هـ/٨٦٨م) استصفى أموال الوزير أحمد بن إسرائيل[٥].

---

(١) مجهول، الاكتفاء في أخبار الخلفاء، نسخة مايكرو فيلم في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الاردنية، رقم الشريط (٥٩٦) عدد الأوراق (٣٣١) ص ٢٩٤، الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص ١٦١،ابن دحيه، مجدي الدين عمرو بن الحسين ت(٣٤٠ه/ ٩٥١م) النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس، تحقيق مديحة الشرقاوي، د.م، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠١م، ط(١)، ص ٧٧، المسعودي، مروج الذهب،ج٤، ص٨٨، التوحيدي، علي بن محمد بن العباس ت (٣٨٧ه/٩٩٧م) مثالب الوزيرين، تحقيق ابراهيم الكيلاني، دمشق، دار الفكر، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٨م، ط٢، ص ٢٠٠الهامش، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد،ج٣، ص ١٤٥، ابن ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص ٢٣٧، أبو الفداء، المختصر، ص٥٥.

(٢) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ٤٨٥، الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص ١٦٢.

(٣) أحمد بن أبي الخصيب: وزر للمستعين ثم صادره ونفاه سنة (٢٤٨هـ/٢٦٢م)، توفي سنة (٢٦٥هـ/٨٧٨م)، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٦، ص٣٧٣.

(٤) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص ٢٥٩، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص ٣٥٤.

(٥) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص ٣٨٧، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص ٢٠١، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص ٢٠، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص ٣٧١.

وصادر المعتمد سنة (٢٦٤هـ/٨٧٩م) وزيره الحسن بن مخلد، وفي سنة (٢٦٥هـ/٨٧٨م) صادر وزيره سليمان بن وهب على أموال كثيرة[١] قائلاً له: تقلدت الوزارة منذ ايام المعتز والمهتدي وما نُكبت وما صُودرت وأريد منك خمسمائة ألف دينار, وذلك بعد أن تعرضت الدولة لأزمة مالية حادة[٢], كما قبض في سنة (٢٧٢هـ/٨٨٥م) على أموال الوزير صاعد بن مخلد وعلى دوابه[٣].

وراجت المصادرات زمن المقتدر[٤], وقدرت في عهده بحوالي اثنتين وعشرين مصادرة, وكان أشهرها مصادرة الوزير ابي الحسن علي بن محمد بن الفرات[٥] ثلاث مرات حيث بلغ مجموع ما صودر عليه سبعة آلاف ألف دينار[٦], وقيل أربعة ملايين وأربعمائة ألف[٧].

---

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص ٥٤١، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص ٣٨، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص ٣٢٧، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٣، ص ٤٩، الذهبي، تاريخ الاسلام، ج٢٠، ص ١٦.

(٢) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص ٩٦، اليوزبكي، مؤسسة الوزارة، ص ١٤٦.

(٣) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١٠، ص ١٠، الشابشتي، أبو الحسن علي بن محمد ت (٣٨٨هـ/ ٩٩٨م) الديارات، تحقيق كوركيس عواد، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥١م، ص ١٧٦، الصابئ، الوزراء، ص ١٢٣الهامش،ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص ٤١٩.

(٤) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٥، ص ٨١، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص ٢٢٧، ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص ٢٧٣.

(٥)علي بن محمد بن موسى بن الفرات: تولى الدواوين زمن المكتفي، وتولى الوزارة للمقتدر ثلاث مرات، توفي سنة (٣١١هـ/٩٢٣م)، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٢٢، ص ١٤٤-١٤٦.

(٦)القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص ٣٩، التنوخي، نشوار المحاضرة، ج١، ص ٢٤.

(٧) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص ٢٣٩، ابن تغري بردي، النجوم الزاهره، ج٣، ص ٢٦٥، علي، الاسلام، ج٢، ص ٢٦٠، آشتور، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الاوسط في العصور الوسطى، ترجمة عبدالهادي عبلة، دمشق، دار قتيبة، ١٩٨٥م، ص ١٧٦.

وكانت المصادرة الاولى سنة (٢٩٩هـ/٩١١م)[١] والثانية سنة (٣٠٦هـ/٩١٨م)[٢] والثالثة سنة (٣١١هـ/٩٢٣م)[٣]

كما صادر الوزير علي بن عيسى بن داؤد بن الجراح على أموال كثيرة في سنة (٣٠٤هـ/٩١٩م)[٤] وكذلك في سنة (٣١٥هـ/ ٩٢٧م)[٥] وصادر وزيره حامد بن العباس سنة(٣١١هـ/٩٢٣م) على أموال كثيرة ايضاً[٦].

وصادر الوزير ابو علي بن مقلة[٧] سنة ٣١٨هـ/٩٣٠م) على أموال كثيرة ايضاً[٨]، وصادر الوزير الحسين بن قاسم سنة (٣٢٠هـ/٩٣٢م) على أموال كثيرة ايضاً[٩]، وصادر الراضي وزيره علي بن مقلة على أموال كثيرة ايضاً[١٠].

---

(١) الصولي، أخبار المقتدر، ص ١٤٥، الصابيء، الوزراء، ص ٣٤٠، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص ٦٣، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص ٣٤.

(٢) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص ٦٩، التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٢، ص ٣٢، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص ١٩٢-١٩٤، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص ١٦٠.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص ٨٨، الصابيء، الوزراء، ص ٣٣٣، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص٦٥، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص ١٥٨، ابن حلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ٤٧٥.

(٤) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص ٥٩، مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٤٢، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص ١٨٣.

(٥) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص ١٤١.

(٦) الصابيء، الوزراء، ص ٢٤٧، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص ٣٥، ٣٧، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص ٢١٩، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص ١٤١، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص ٦٤، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٥٩، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص ٤٦٥.

(٧) علي بن محمد بن مقلة: تولى الوزارة للراضي والمتقي، توفي سنة (٣٤٦هـ/ ٩٥٧م) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٢٢، ص ٨٠-٨١.

(٨) التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج١، ص ٣٢٢، مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٢٥، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص ٢١٨، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون،ج٣، ص ٤٦٨.

(٩) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص ٢٣٨-٢٣٩، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص ١٧٨.

(١٠) مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٢٨٩، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص ٩٤، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص ٣١٤.

ومنها مصادرة (**أموال العمال والولاة**) حيث تعرض هؤلاء كذلك للمصادرة والنكبة أكثر من مرة, ومن أمثلة ذلك مصادرة المتوكل لعامل الخراج عمر بن فرج الرخجي في سنة (٢٣٣هـ/٨٤٧م)[1], ومصادرته لصاحب ديوان التوقيع نجاح بن سلمة سنة(٢٤٥هـ/٨٦٠م)[2] ومصادرة المعتمد والي اذربيجان[3] في سنة (٢٦٠هـ/٨٧٣م) على أموال كثيرة[4], وصادر عامل الخراج أحمد بن المدبر وصالحه على ستمائة ألف دينار[5]. وفي سنة (٢٧٣هـ/٨٨٦م) صادر العامل أبا أحمد لؤلؤة الخادم على أموال كثيرة[6], وكان هذا يقول: ليس لي ذنب سوى كثر مالي. [7]

وفي سنة (٢٨٢هـ/٨٩٥م) قبض المعتضد على أموال وضياع والي الموصل[8]، وفي سنة (٣٠٥هـ/٩١٧م) صادر المقتدر العامل إبراهيم بن أحمد المادرائي في معظم أملاكه[9]

---

(١) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ٤٨٥، الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص ١٦١، المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص ١٠٢، ابن الجوزي، المنتظم، ج١١، ص ١٩١، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص ٣٤١، شطناوي، تركي محمد، المصادرات في العصر العباسي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٤م، ص ١٣٣.

(٢) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص ٢١٥، ابن الجوزي، المنتظم، ج١١، ص٣٢٩، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص ٨٨-٨٩.

(٣) أذربيجان: إقليم غزير المياه والمزارع، يتصل شمالاً ببلاد الديلم، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج١، ص ١٢٨.

(٤) الطبري، تاريخ الرسل والملوك،ج٩، ص ٥١٠-٥١١، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص ٢٧١.

(٥) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص ٢١٣، الذهبي، تاريخ الاسلام، ج٢٠، ص ٢٥، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٣، ص ٥٣.

(٦) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٧، ص ١٢، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٢، ص٤١٣، ٤٣٠.

(٧) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص ٤٢٥، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص ٥٥.

(٨) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١٠، ص ٤٠، ابن الأثير، الكامل في التاريخ،ج٧، ص ٤٧٣.

(٩) الصابيء، الوزراء، ص ٢٤٦، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٨٦.

وصادر والي الشام ومصر الحسين بن أحمد بن العباس في معظم أملاكه[1]، وصـــادر عامـــل بادوريا[2] على ثلاثة عشر ألف دينار[3]، وصادر متولي أعمال واسط في معظم أملاكه[4].

ومنها مصادرة (**أموال الكتّاب**) حيث عمد الخلفاء كذلك لمصادرة الكتّاب والاســتيلاء على أملاكهم وخاصة زمن المتوكل[5] والمعتز[6] والمقتدر[7]، حيث صادر المتوكل فــي ســنة (٢٣٣هـ/٨٤٧م) كتّاب الوزير أحمد بن أبي خالد[8] وصادر كتّاب نجاح بن ســلمة صــاحب ديوان التوقيع في ســنة (٢٤٥هــ/٨٥٩م) علــى أربعــين ألــف دينــار[9]، وفــي ســنة (٢٥٥هـ/٨٦٨م)[10] صادر المعتز كاتبه على أموال كثيرة. وصــادر الراضــي فــي ســنة (٣٢٣هـ/٩٣٤م) الكاتب أبا إسحاق القراريطي على خمسمائة ألف دينار[11].

---

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص ١٤٣، النويري، نهايــة الأرب، ج٢٣، ص٦٥، ابــن خلــدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص ٤٦٥.

(٢) بادوريا، منطقة في الجانب الغربي من بغداد من كورة نهر عيسى، ياقوت الحموي، معجم البلــدان، ج١، ص ٣١٧.

(٣) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص ٢٥-٢٦.

(٤) الصابىء، الوزراء، ص ٤٠-٤١، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص ١٤١- ١٤٢.

(٥) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج٢، ص ٢٦، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ٤٨٥، ابن كثيــر، البدايــة والنهاية، ج١٠، ص ص٣٣٧.

(٦) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص ٣٨٧-٣٨٨، الذهبي، تاريخ الاسلام، ج١٩، ص ١٤-١٥، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٣٧٠-٣٧١.

(٧) النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص ٦٥، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص ٤٦٥.

(٨) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص ١٦٢، ابن الجوزي، المنتظم، ج١١، ص ١٩٥، ابن الأثيــر، الكامل في التاريخ، ج٧، ص ٣٩.

(٩) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج٢، ص ٢٦، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ٤٩٢، الطبــري، تــاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص ٢١٤-٢١٥، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص ٨٨-٨٩.

(١٠) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص ٣٩٧، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص ٧٩، ابــن العمــاد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٣، ص ٢٤٩.

(١١) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص ٣١٩، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص ٨٨، ابن تغري بــردي، النجوم الزاهرة، ج٣، ص ٢٨٤.

ومنها مصادرة **(أموال القضاة)** حيث صادر الخلفاء كذلك أموالهم دون ذنب في كثير من الاحيان, بل طمع في الثروة, فصادر المتوكل القاضي أحمد بن ابي داؤود واستولى على جميع أملاكه في سنة (٢٣٧هـ/٨٥٢م)[1]، ويذكر أن مقدار ما صولح عليه ستة عشر ألف ألف درهم[2]، كما صادر في سنة (٢٤٠هـ/٨٥٤م) القاضي يحيى بن أكثم المروزي واستولى على أمواله إضافة إلى الكثير من أراضيه في البصرة[3]، أما المقتدر فقد صادر وعذب القضاة. ومن ذلك مصادرته للقاضي محمد بن يوسف على مائة ألف دينار[4]، ومنها تعذيبه وسجنه للقاضي الاحوص الغلابي، وذلك بعد أن استحوذ على جميع أملاكه[5]، وصادر المستكفي القاضي محمد بن الحسن بن أبي الشوارب على أموال كثيرة في سنة (٣٣٤هـ/٩٤٥م)[6].

---

(١) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج٢، ص ٢٠، اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ٤٨٩، الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩،ص١٨٩، ابن دحية، النبراس، ص ٧٨، ابن الجوزي، المنتظم، ج١١، ص ٢٤٩، الأزدي، أخبار الدولة المنقطعة، ج٢، ص ٣٥٥، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص ٣٤٥.

(٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص ٥٩، الذهبي، تاريخ الاسلام، ج١٧، ص ٢٣، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص ٣٤٥، الدوري، العصر العباسي الاول، ص٢١٨، الهاشمي، عبدالمنعم، الخلافة العباسية، بيروت، دار بن حزم، ٢٠٠٣م، ط١، ص ٣٦.

(٣) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص١٩٧-١٩٨، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص ٧٤، الذهبي، تاريخ الاسلام، ج١٧، ص٢٨، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٠، ٣٤٥، ، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٢، ص ٣٦١.

(٤) الصولي، أخبار المقتدر، ص٢١٦، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص ٣٠.

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٧، ص ٥٤.

(٦) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٤، ص١٤٠-١٤٢، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٢، ص ١٩٧-١٩٨.

الثاني: المصادرات غير الحكومية

تطلع الخلفاء كذلك الى مصادرة أموال الأغنياء من غير كبار رجال الدولة مثل: التجار والأطباء والنساء، مما شكل خطراً على الملكية وأصبح الاستحواذ على اموالهم هدفاً مباشـــراً. ويمكن إعتبار مصادرة أموال التاجر الشهير ابن الجصاص من أبرز الأمثلة على ذلك، حيـث صودرت له أموال كثيرة من الذهب والفضة والـدواب وغيـر ذلـك[١]، وقـد تباينـت آراء المؤرخين في تحديد المبلغ الذي صودر عليه ابن الجصاص فذكرت بعضها أن المبلغ أربعـة آلاف ألف دينار[٢]، وقيل عشرة آلاف دينار[٣]، وقيل ستة عشر ألف دينار[٤]، وهناك روايـات ذكرت مبلغ عشرين ألف دينار[٥]، ووصف ابن الجصاص بأنـه بيـت مـال يمـشي علـى الأرض[٦]، وكان يقول: ان ثروتي سبعة آلاف ألف دينار سوى الجواهر.[٧]

---

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١٠، ص ١٤٩، الصولي، أخبار المقتدر، ص٢١، القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص ٤٨، التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج٣، ص ٧٧، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص ١٣٥، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص ١٥، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص ٢٦٧-٢٦٩، القلقشندي، مآثر الاناقة، ج١، ص ٢٧٨.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص ٣٥، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص ٨٦، أبـو الفـداء، المختصر، ص ٩٨، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص ٤٠، ابن العماد الحنبلي، شـذرات الـذهب، ج٤، ص ١٢.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص ٣٥الهامش، الصابىء، الوزراء، ص٢٤٥، مقدسي، أنيس، أمـراء الشعر العربي في العصر العباسي، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٩م، ط٧، ص ٤٦.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص ١٥٠، ابن كثير، البداية والنهايـة،ج١١، ص ١١٤، ابـن العمـاد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٤، ص ١٢، علي، وفاء محمد، الزواج السياسي في عهد الدولة العباسية، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٨م، ط١، ص ٦٤.

(٥) الصولي، أخبار المقتدر، ص ١٥٥، القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص٤١، مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٣٥، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص٤٠.

(٦) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج١، ص ٣١، الصابىء، الوزراء، ص١٢٥، سعد، العامة، ص ٢٤٤.

(٧) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج١، ص ٣١، الصابىء، الوزراء، ص١٢٥.

وقد تحمل هذه الروايات بعض الاختلافات والمبالغات لكنها تشير إلى حجم الثروة التي يمتلكها ابن الجصاص, وتزايدت مصادرات التجار في الفترة الأخيرة لدرجة ضربهم ومطالبتهم بالأموال(١).

ومنها مصادرة **(أموال الأطباء)** حيث تعرضت هذه الفئة كغيرها من الفئات للمصادرة ففي سنة (٢٤٤هـ/٨٥٩م) صادر المتوكل الطبيب بختيشوع بن جبرائيل(٢) ونفاه إلى البحرين(٣), وكان هذا يعادل المتوكل بالمال والثروة والزي والفرش والنفقات(٤), فقال القفطي في ذلك: " نكبه في ايام يسيرة فأخذ له مالاً كثيراً(٥), وقدرت قيمة ما في بيته بحوالي ستة الاف دينار(٦), كما صادر الراضي أحد الأطباء في سنة (٣٢٢هـ/٩٣٧م) على مبلغ مائتي ألف دينار(٧).

ومنها مصادرة **(أموال النساء)** حيث راجت مصادرتهن في هذه الفترة, ففي سنة (٢٥٥هـ/٨٧٠م) صادر الخليفة أموال قبيحة(٨) أم المعتز, وذلك بعد رفضها دفع نفقات

---

(١) الصولي، أخبار الراضي، ص ٧٦، مسكويه، تجارب الأمم، ج٢، ص ٨٣.

(٢) بختيشوع بن جبرائيل: طبيب سرياني بلغ منزلة عظيمة لدى المتوكل وغيره توفي سنة (٢٦٠هـ/ ٨٧٣م) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٠، ص ٨٧.

(٣) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص ٢١١، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٧٥.

(٤) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء، ص ٢٠٢، زيتون، عادل " آل بختيشوع النساطرة في البلاط العباسي" عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والآداب، مج٢٩، ع٤، ٢٠٠١م، ص١٥٢-١٥٣.

(٥) أخبار العلماء، ص ٧٣، رضا، " الآثار السياسية" ص ٦٨.

(٦) ابن أبي أصيبعة، عيون الانباء، ص ٢٠٦، زيتون " آل بختيشوع النساطرة" ص ١٥٦.

(٧) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص ٣٣٦، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص ١٨٩.

(٨) قبيحة: جارية المتوكل وام المعتز، كانت من ذوات الثروة والنفوذ في الدولة العباسية ت(٢٦٤هـ/٨٧٧م) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٢٤، ص ١٨٦-١٨٧.

الجند[1]، وكانت تملك مليوناً وثمانمائة ألف دينار سوى اللؤلؤ والزمرد والياقوت[2]، وقيل أن مقدار ما صودرت عليه كان كبيراً[3].

وصودرت أموال أم موسى الهاشمية بحجة إنفاقها الأموال[4] في زواج إبنة أختها، وذلك في سنة (٣١٠هـ/٩٢٢م) بمبلغ ألف ألف دينار[5]، وأطرف ما في مصادرة النساء تعذيب القاهر وضرب السيدة شغب[6] أم المقتدر لمصادرة أملاكها، لدرجة انها ماتت بسبب هذا التعذيب[7].

---

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص ٣٩٤-٣٩٥، ابن الزبير، الذخائر والتحف، ص ٢٣٦، ابن العمراني، محمد بن علي بن محمد ت (٥٨٠هـ/ ١١٨٤م) الأنباء في تاريخ الحلفاء، تحقيق قاسم السامرائي، القاهرة، لايدن، ١٩٧٣م، ص ١٣١، ابن العبري، يوحنا غويغريوس الملطي ت(٦٨٥هـ/ ١٢٨٦م) تاريخ مختصر الدول، بيروت، دار المسيرة، د.ت، ص ١٤٧، أبو الفداء، المختصر، ص ٦٨، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣،ص ٣٧١، المنجد، صلاح الدين، بين الخلفاء والخلعاء في العصر العباسي، بيروت، دار الكتاب الحديث، ١٩٧٤م ، ط٢، ص ٦٣.

(٢) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص ٣٩٥، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص ٢٠٠، اليافعي، أبو محمد عبدالله بن أسعد اليمني ت (٧٦٨هـ/١٣٦٦م) مرآة الجنان وعبرة اليقضان، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م، ط١، ج٢، ص ١٢٠، القلقشندي، مآثر الاناقة، ج١، ص ٢٥٠، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٦٠.

(٣) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص ٣٩٥، ابن العبري، تاريخ مختصر االدول، ص ١٤٧، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٦٠.

(٤) الصولي، أخبار المقتدر، ص ٢٢٨، القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص٩٥، ابن الزبير، الذخائر والتحف، ص ٢٤٠.

(٥) التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج٢، ص ٤٤الهامش، التنوخي، نشوار المحاضرة، ج١، ص ٢٤٣الهامش، ابن الزبير، الذخائر والتحف، ص ٢٤٠، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص ٢٠٩.

(٦) شغب: ام المقتدر بالله، قامت بتدبير أمور الدولة زمنه لصغر سنه، توفيت سنة (٣٢٠هـ/٩٣٢م) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٦، ص ١٦٧-١٦٨.

(٧) ابن الزبير، الذخائر والتحف، ص ٢٣٨، الأزدي، أخبار الدولة المنقطعة، ج٢،ص ٣٨٨، أبو الفداء، المختصر، ص ١١٢، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٨٦، الخضري، تاريخ الأمم الاسلامية، ص ٣٥٨-٣٥٩، رحمه الله، مليحة" خصائص سيرة السيدة شغب" المؤرخ العربي، بغداد، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، ع٢٧، السنة ١٢، ١٩٨٦م، ص ١٠٣.

وصودرت على مائة وثلاثين ألف دينار[1]، كما تعرضت نساء موظفي الدولة للمصادرة كذلك، كما هي الحال في نساء آل الفرات اللاتي صودرن اكثر من مرة على أموال كثيرة[2].

وأحياناً كانت تتم مصادرة أموال الأموات, إن كانوا من ذوي الثراء، كما هي الحال زمن المقتدر، ففي سنة (٢٩٨هـ/٩١٠م) استولى على أموال قائده المتوفي[3]، وكان هـذا يمتلـك الضياع والتي يقدر إيرادها بثلاثين ألف دينار سنوياً[4]، وعندما توفي استولى المقتدر عليهـا، واستولى على تركة والي واسط علي بن أحمد الراسبي[5].

يتضح مما تقدم، أن المصادرات أصبحت رائجة وسياسة تنتهجها الدولـة فـي هـذه الفترة. وشكلت أموالها مورداً أساسياً للخزينة، فيذكر الصابيء أن مال المصادرة زمن المقتدر بلغ من العين سبعة آلاف ألف وخمسمائة ألف وخمسة وسبعين ألفاً وستمائة وثمانين دينـاراً، ومن الورق خمسة آلاف وثلاثمائة ألف درهم، وتقدر فيه الدراهم الأخيرة بحـوالي ثلاثمائـة وثمانين ألف دينار، وعلى ذلك يكون المجموع الكلي من العين ثمانية آلاف ألف دينار وأربعين ألف دينار[6].

---

(١) التنوخي، منشوار المحاضرة، ج٢، ص ٧٦، مجهول، العيون والحدائق، ج٣، ق١، ص ٢٦٢-٢٦٣، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص ٤٨٦.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص ١٤١، ٢٣٩، الصابيء، الوزراء، ص ٦٩، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص ٤٧، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص ١٥٨.

(٣) الصولي، أخبار المقتدر، ص ١٣٠، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص ٩، ابن الجوزي، المنـتظم، ج١٣، ص ١٢٢، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص ١٢٣.

(٤) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص ١٠٠، التنوخي، نشواز المحاضرة، ج١، ص ٣٩.

(٥) الصولي، أخبار المقتدر، ص ١٦٦- ١٦٧، القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص ٤٥، ابـن الزبيـر، الذخائر والتحف، ص٢٣٠، بيطار، أمينة، من كتاب تجارب الأمم وتعاقب الهمم لمـسكويه، سـوريا، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٨٤م، ص ٣٠١.

(٦) الوزراء، ص ٢٤٥- ٢٤٨، الكبيسي، عصر المقتدر، ص٥٥٩.

وترتبت على هذه المصادرات آثار سلبية تمثلت بحرمان الدولة من الأموال والتـأثير على حركة التجارة والملكية، لدرجة أن الأغنياء لجأوا الى دفن أموالهم تحت الأرض لكـي لا تتعرض للمصادرة، وهذا أدى بدوره الى حرمان الدولة من الأموال وضياع الثروات، ففي سنة (٣٢٩هـ/ ٩٤٠م) وجد لبجكم[١] أمير الأمراء مال مدفون[٢].

المبحث الثالث: الموارد الأخرى

يضاف إلى الموارد السالفة الذكر موارد أخرى غير ثابتة, وليست مـستمرة, لكنهـا ساهمت نوعاً ما في ميزانية بيت المال ومنها **(ما يأتي من حكـام الأقـاليم)** التابعـة للدولـة العباسية، حيث يرسل العمال مع الخراج الهدايا القيمة والطريفة, ففي سنة (٢٥٦هـ/ ٨٦٩م) أرسل والي مصر أحمد بن طولون إلى المعتمد مليونين ومائتي ألف دينار مع الخراج إضـافة إلى الرقيق والكراع[٣], وفي سنة (٢٦٥هـ/٨٧٨م) أرسل والي خراسان وفارس عمـرو بـن الليث الصفار خلع وهدايا وتحف من خراسان وفارس وغيرها. [٤]

وفي سنة (٢٦٨هـ/ ٨٨١م) أرسل عمرو بن الليث الصفار كذلك ثلاثمائة ألف دينار نقداً ومائتي ألف دينـار عينـاً وفـضة[٥], وفـي سـنة (٢٧٥هـ/٨٧٨م) أرسـل كـذلك خمسين حملاً من الدراهم وطرائف الصين[٦], وفي سنة (٢٧٩هـ/ ٨٩٢م) قدمت هدايا والـي

---

(١) بجكم، أمير الأمراء، كان حظياً لدى الراضي، ووالياً في واسط سنة (٣٢٩ه/٩٤٠م) الصفدي، الوافي والوفيات، ج١٠، ص ٧٧-٧٨.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص ١١-١٢، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق٢، ص ٣٥٤- ٣٥٥، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص ١٢٢، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص ٣٧٢.

(٣) ابن الزبير، الذخائر والتحف، ص ٣٧، حسن، تاريخ الإسلام، ج٣، ص٢٠.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص٤١.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص ٤٥-٤٦، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص ٤١٧.

(٦) ابن الزبير، الذخائر والتحف، ص٣٧، ناجي وآخرون، الدولة العربية الإسلامية، ص ١٩٤-١٩٥.

مصر العينية والنقدية والفضية والذهبية[١], وفي سنة (٢٨١هـ/٨٩٦م) وصلت هدايا عمرو بن الليث الصفار إلى المعتضد بحوالي مليون درهم، وقيل أربعة ملايين درهم[٢].

وأرسل اليه سنة (٢٨٦ه/ ٨٩٩م) أربعة ملايين درهم[٣], وفي سنة (٢٩٨هـ/٩١٠م) أهدى أحمد بن إسماعيل والي خراسان للمقتدر عدداً من الهدايا العينية والنقدية[٤].

وفي سنة (٢٩٩هـ/٩١١م) وردت هدايا والي مصر الى المقتدر ومبلغ خمسمائة ألف دينار[٥], ووردت من عُمان إليه أيضاً في سنة (٣٠٥هـ/٩١٧م) هدايا ومن ضمنها حيوانات نادرة[٦] , ومنها (مال الجهبذة)[٧], واستفادت الدولة من الجهابذة كثيراً في تغطية حاجاتها للمال[٨], وكان الجهابذة يتولون جباية الأموال مقابل سلف للدولة, وأحياناً يأخذون من الناس

---

(١) مجهول، أخبار الدول، ص٣٣، الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١٠، ص ٣٠، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص ٤٥٩.

(٢) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص ٢٣٧، ابن الزبير، الذخائر والتحف، ص٣٩.

(٣) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١٠، ص ٧١، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص ٩١-٩٢، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص ٤٠١، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص ٤٩٣، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص ٨٦.

(٤) مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص ١٥٤، ابن الزبير، الذخائر والتحف، ص ٥٩، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص ١٢٤، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص ٦١.

(٥) الصولي، أخبار المقتدر، ص ١٣٨، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص ١٢٣-١٢٤، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣. ص ٣٦، الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٢٢، ص ٣٦، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص ١٢٤، المنجد، بين الخلفاء والخلعاء، ص ٧٤.

(٦) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص ٦٤، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٨٩-١٩٠، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ٣٨١.

(٧) الجهبذ: كاتب يختص بتحصيل الأموال وتدوينها في السجلات وإثبات ما ينفق منها، الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص ٦٩.

(٨) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص ٩٩-١٠٠، الشابشتي، الديارات، ص ١٣٠، الصابيء، الوزراء، ص ٩٢-٩٣، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٣٨،٣٣، الدوري، النظم الاسلامية، ص ١٣٧، كاتبي، غيداء خزنة" الجهبذة في العراق وتطورها حتى القرن الرابع الهجري" دراسات تاريخية، الجامعة الاردنية، ج٢٦، ع١، ١٩٩٩م، ص ٣٧٤.

أكثر من المعتاد, وسبب ذلك إرهاقاً للناس[1], وكان لمال الجهبذة دخــل كبيــر, ففــي زمــن المعتضد قدر دخلها بعشرة آلاف دينار[2]، ومما يدل على أهميتها أن الوزيرابن الفرات وصفها بأنها: "باب من أبواب الارتفاع لايجوز أن يترك ويضاع"[3].

ولأهمية مال الجهبذة تم استحداث ديوان الجهبذة وعين له موظف ورئيس لعمل تقرير شهري بالحسابات والموارد والنفقات. وتدقيق الحسابات المالية. [4]

ومنها **(الاقتراض)**حيث عمدت الدولة في كثير من الأحيان إلى الإقتــراض مــن الجهابــذة[5] والتجار[6]، ففي سنة (٣٠٠هـ/٩١٢م) طلب الوزير من الجهابذة تقديم الأموال وذلك بعــد أن عجز عن توفيرها[7]، وفي سنة (٣٢٣هـ/٩٣٤م) باع الوزير الضياع السلطانية لــسداد مــا استلفه من التجار[8]، وفي سنة ٣٢٤هـ/٩٣٥م) تم ضرب كبار التجار لتقديم القروض للدولة قسراً[9]، ونتيجة للضغط المادي عليهم اضطروا للهروب إلى مصر والشام.[10]

---

(١) الصابيء، الوزراء، ص ٢٧٧-٢٧٨، الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ١٩٦، كاتبي "الجهبذة في العراق" ص ٣٧٤. Sammarraie, Agriculture in Iraq, p

(٢) الصابيء، الوزراء، ص ٢٧٧.

(٣) الصابيء، الوزراء، ص ٢٧٧، الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص ١٩٧.

(٤) التنوخي، نشواز المحاضرة، ج٨، ص ٣٧الهامش، الخــوارزمي، مفــاتيح العلــوم، ص ٦٩، متــز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص ١٥٤، السامرائي، المؤسسات الادارية، ص ٢٥٤.

(٥) التنوخي، نشواز المحاضرة، ج٨، ص ٣٨-٤١، الــصابيء، الــوزراء، ص ٩٠-٩٢، الزهرانــي، الوزير العباسي، ص ٧٧.

(٦) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص ١٥٧، الشابشتي، الديارات، ص ١٧٥، مسكويه، تجارب الأمــم، ج١، ص ٣٢٩، الصابيء، الوزراء، ص ٢٠٩.

(٧) الصولي، أخبار المقتدر، ص ٢١٥، التنوخي، نشواز المحاضرة، ج٨، ص ٣٨.

(٨) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٣٢٦، متز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص٢٤٥.

(٩) الصولي، أخبار الراضي، ص ٧٦، سعد، العامة، ص ٢٤٤.

(١٠) مسكويه، تجارب الأمــم، ج٢، ص ٨٢-٨٣، مجهــول، العيــون والحــدائق، ج٤،ق٢، ص ٤٢٧، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص ١٣٥.

ومنها (**أخماس المعادن**) ففي زمن المتوكل كانت معادن الذهب والفضة على حـدود الحبشة يدفع عنها أصحابها الخمس لبيت المال[1]، كما ابتدعت الدولة في القرن الرابع الهجري عدداً من الضرائب في سبيل الحصول على الأموال, وأصبح استحداث الضرائب عادة مألوفة مثل ضريبة الزوارق، فكان للديلم[2] متضمنٌ يقوم بجباية الأموال من التجار على الزوارق بين بغداد والبصرة[3]، كما فرضت ضرائب أخرى على الحنطة في سنة (٣٣٠هـ/ ٩٤١م)[4].

ويمكن رسم صورة تقريبية لمالية الدولة في هذه الفترة بتوضيح أكثر من خلال:

اولاً: مقدار ما تركه الخلفاء في بيت المال من الأموال.

ثانياً: قوائم الجباية.

أولاً: مقدار ما تركه الخلفاء

يمكن اعتبار مقدار ما تركه الخلفاء آنذاك مؤشراً على المالية, عندما توفي المتوكـل وجد في بيوت الأموال أربعة آلاف ألف دينار وسبعة آلاف ألف درهم، وقيل سـبعة وسـتون مليون درهم[5].

---

(١) قدامة، الخراج، ص ٢٤٠، ابن وهب، البرهان، ص ٣٧٩، الصولي، أدب الكتّـاب، ص١٩٩، ابـن الجوزي، المنتظم، ج١١، ص ٢٨٤، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٧٧-٧٨.

(٢) الديلم: جماعة من جنوب بحر قزوين إيرانو الاصل، لعبوا دوراً في الحياة السياسية زمـن البـويهيين وأصبح منهم الملوك، مسكويه، تجارب الأمم، ج٢، ص ٤١.

(٣) الصولي، أخبار المقتدر، ص ٢٠٦.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج٢، ص ٢٥-٢٦،ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، س٣٨١-٣٨٢.

(٥) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص ١٢٢، الريس، الخراج، ص ٤٧٠-٤٧١.

ولما توفي المنتصر (٢٤٧هـ/٨٦١م /٢٤٨هـ/٨٦٢م) كان في بيت المال تسعون ألف ألف درهم[١]، وعندما توفي المعتضد ترك تسعة آلاف ألف دينار[٢]، في حين ذكرت مصادر اخرى انها عشرة آلاف ألف دينار[٣].

وخلّف المكتفي في بيت مال الخاصة حوالي خمسة عشر ألف دينار[٤], وفي بيت مال العامة ستمائة ألف دينار[٥], وعندما تولى المقتدر أنفق جميع ذلك ومال الخراج ومال المصادرة[٦].

---

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص ٦.

(٢) الصابيء، الوزراء، ص١٥٧، ٢٠٩، ضيف، العصر العباسي الثاني، ص ٥٤.

(٣) الصولي، أخبار الراضي، ص١١٥، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص ٣٢٤، الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٢١، ص ٣٦، الدوري، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص١٨٨.

(٤) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١٠، ص ١٣٩، الصولي، أخبار المقتدر، ص٤٠، القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص٢٨، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٢، ص١٠، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص ٢٥، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٣، ص ١٨٠، العش، تاريخ عصر الخلافة العباسية،ص ١٦٨.

(٥) الصابيء، الوزراء، ص ١٥٧، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص ٦٠،ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص ١١٢، الذهبي، تاريخ الاسلام، ج٢٢، ص٢١.

(٦) الثعالبي، أبو منصور عبدالله البشاري ت (٤٢٩هـ/١٠٣٨م) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، تحقيق ابراهيم صالح، دمشق، دار البشائر، ١٩٩٤م، ط٥، ج١، ص ٣٢٣، ابن دقماق، الجوهر الثمين،ج١، ص ١٧١-١٧٢، الخازن، وليم، الحضارة العباسية، بيروت، دار المشرق، ١٩٩٢، ص ٢٨.

الثاني: قوائم الخراج

تعتبر قوائم الخراج ذات أهمية كبيرة في التوصل إلى كثير من الحقائق، وخاصة في الجوانب المالية التي أغفلتها المصادر التاريخية العامة، ولكن هذه القوائم قليلة إذا ما قيست بعمر الدولة العربية الإسلامية، ولعل سبب ذلك يعود إلى حرق الدواوين المركزية ببغداد أيام الفتنة بين الأمين والمأمون(١).

١. **قائمة أبا الوزير عمر بن مطرف:**

يذكر أن أبا الوزير عمر بن مطرف كان يتقلد الدواوين للمهدي، وهو ولي للعهد وعمل تقديراً عرض فيه ما كان يحمل إلى بيت المال من جميع النواحي من الأموال والأمتعة(٢).

وقد وردت هذه القائمة في العديد من المصادر التاريخية، فقد أورد ابن الفقيه والجهشياري أرقام جبايات السواد والأقاليم الأخرى، وفيما يلي تقديرات لوارد السواد والجزيرة والشام وغيرها كما ورد في هذه القائمة(٣):

الرقم	أسماء الأقاليم	مقدار الجباية من الأموال	الأمتعة والعروض
١	أثمان غلات السواد	٨٠,٧٨٠,٠٠٠ درهم	
٢	أبواب المال بالسواد	١٤,٨٠٠,٠٠٠ درهم	٢٠٠ حلة نجرانية ٢٤٠ رطلاً من الطين للختم.
٣	كسكر	١١,٦٠٠,٠٠٠ درهم	
٤	كوردجلة	٢٠,٨٠٠,٠٠٠ درهم	
٥	حلوان	٤,٨٠٠,٠٠٠ درهم	

(١) قدامة، الخراج، ص ١٦٢.

(٢) الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ص ٢٨١.

(٣) الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ص ٢٨١-٢٨٨.

٦	الأهواز	٢٥,٠٠٠,٠٠٠ درهم	٣٠ ألف رطل سكر
٧	فارس	٢٧,٠٠٠,٠٠٠ درهم	٢٠ ألف رطل من ماء الزبيب الأسود ٢٥٠ ألف رطل من الرمان والسفرجل ٣٠ ألف قارورة من ماء الورد ١٥ ألف رطل من الانبجات(١) ٥٠ ألف رطل من الطين السيرافي ٣ أكرار من الزبيب بالكر الهاشمي
٨	كرمان	٤,٢٠٠,٠٠٠ درهم	٥٠٠ ثوب يمني ٢٠ ألف رطل تمر ١٠٠ رطل كمون
٩	مكوان	٤٠٠,٠٠٠ درهم	
١٠	السند وما يليها	١١,٥٠٠,٠٠٠ درهم	مليون قفيز كيرخي طعام ثلاثة فيلة ألفا ثوب من الثياب الحبشية وأربعة آلاف فوطة و١٥٠ مناً من العود الهندي و١٥٠مناً من سائر أصناف العود و٢٠٠٠ زوج نعال سوى القرنفل والجوزبوا.
١١	سجستان	٤,٦٠٠,٠٠٠ درهم	٣٠٠ ثوب من الثياب المعينة ٢٠ ألف رطل من الفانيد(٢)
١٢	خراسان	٢٨,٠٠٠,٠٠٠ درهم	ألفا نقرة فضة، أربعة آلاف برذون، ألف رأس من الرقيق، ٢٧ ألف ثوب، ٣٠٠ رطل من الاهليلج.
١٣	جرجان	١٢,٠٠٠,٠٠٠ درهم	ألف من الأبريسم
١٤	قومس	١,٥٠٠,٠٠٠ درهم	ألف نقرة من الفضة و٧٠ كساء و٤٠ ألف رمانة.
١٥	طبرستان والرويان	٦,٣٠٠,٠٠٠ درهم	٦٠٠ قطعة من الفرش الطبري

(١) الانبجات: المانجو يتخذون منها المربى.

(٢) الفانيد: نوع من الحلوى.

	ودنباوند		٢٠٠ كساء، ٥٠٠ ثوب، ٣٠٠ منديل، ٦٠٠ جام.
١٦	الرّي	١٢,٠٠٠,٠٠٠ درهم	١٠٠ مليون رمانة، ١٠٠٠ رطل خوخ
١٧	أصفهان	١١,٠٠٠,٠٠٠ درهم	٢٠ ألف رطل عسل، ٢٠ ألف رطل شمع
١٨	همدان ودسبتي	١١,٨٠٠,٠٠٠ درهم	١٠٠٠ مناً من رب الرمان ٢٠ ألف رطل من العسل الاروندي
١٩	ماء البصرة والكوفة	٢٠,٧٠٠,٠٠٠ درهم	
٢٠	شهرزور وما يليها	٢٤,٠٠٠,٠٠٠ درهم	
٢١	الموصل وما يليها	٢٤,٠٠٠,٠٠٠ درهم	٢٠ ألف رطل من العسل الأبيض
٢٢	الجزيرة والديارات والفرات	٣٤,٠٠٠,٠٠٠ درهم	
٢٣	أذربيجان	٤,٠٠٠,٠٠٠ درهم	
٢٤	موقان وكرخ	٣٠٠,٠٠٠ درهم	
٢٥	جيلان	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم	١٠٠ رأس رقيق، ١٢ زقاً من العسل، عشرة من البزاة، ٢٠ من الكساء.
٢٦	أرمينية	١٣,٠٠٠,٠٠٠ درهم	٢٠ بساطاً محفوراً، ٥٨٠ قطعة من الرقم، ١٠,٠٠٠ من المالح المنبوذ، ١٠ آلاف رطل من الطريخ، ٣٠ من البزاة، ٢٠٠ بغل.
٢٧	قنسرين والعواصم	٤٩٠,٠٠٠ دينار	
٢٨	حمص	٣٢٠,٠٠٠ دينار	١٠٠٠ راحلة من الزبيب
٢٩	دمشق	٤٢٠,٠٠٠ دينار	
٣٠	الأردن	٩٦,٠٠٠ دينار	
٣١	فلسطين	٣٢٠,٠٠٠ دينار	٣٠٠ ألف رطل من الزبيب من جميع أجناد الشام
٣٢	مصر (سوى تنيس ودمياط	١,٩٢٠,٠٠٠ دينار	

	والاشموينن)		
٣٣	برقة	١,٠٠٠,٠٠٠ درهم	
٣٤	افريقية	١٣,٠٠٠,٠٠٠ درهم	١٢٠ من البسط
٣٥	اليمن (سوى الثياب)	٨٧٠,٠٠٠ دينار	
٣٦	الحجاز	٣٠٠,٠٠٠ دينار	

جملة التقدير:

أن جملة التقدير العين تبلغ ٥٠٠٠,٠٠٠ خمسة ملايين دينار، وأن قيمتها بالدراهم بحساب سعر الصرف للدينار الواحد ٢٢ درهماً تساوي ١٢٥,٥٣٢,٠٠٠ درهم وأن مقدار الورق ٤٠٤,٧٠٨,٠٠٠ درهم، ويكون مجموع الورق مع العين ما قيمته ٥٣٠,٣١٢,٠٠٠ درهم[١].

ملاحظات على قائمة الجهشياري:

وقعت بعض الأخطاء الحسابية، فقد ذكرت القائمة أن قيمة خمسة ملايين دينار تساوي بالدرهم ١٢٥,٥٣٢,٠٠٠ درهم، ولكن حاصل ضرب خمسة ملايين في اثنين وعشرين ٥ × ٢٢ = ١١٠ مليون درهم فقط، وإذا جمعت المبالغ التي وردت في القائمة فإن مجموع الدراهم الناتج يزيد عن المجموع الذي ذكره الجهشياري وهو ٤٠٤,٧٨٠,٠٠٠ درهم، ويبدو أن الخطأ وقع في مقدار خراج (شهرزور) فقد ذكرت القائمة أن مقداره اربع وعشرون مليون درهم، ولكن اعتماد ما جاء عن خراج (شهرزور) في قائمة ابن خلدون ومقداره ٦٧٠٠,٠٠٠ درهم[٢] يجعل مقدار مجموع الدراهم الذي نصت عليه قائمة الجهشياري متفقاً مع مجموع اخرجة البلاد التي ردت في القائمة مقدرة بالدراهم؛ وإذا جمعت مبالغ الدنانير التي وردت في القائمة أيضاً، كان حاصل الجمع ٤٧٣٦٠٠٠ دينار وهو خلاف ما ذكره الجهشياري ومقداره ٥٠٠٠,٠٠٠

(١) الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ص ٢٨٨.
(٢) ابن خلدون، المقدمة، ص ١٦٨.

خمسة ملايين دينار، فيرى الريس أن خطأ وقع في مقدار خراج مصر، ويرجح أن مقدار خراج مصر كان ٢,٢٩٠,٠٠٠ دينار وليس ١,٩٢٠,٠٠٠ دينار كما ذكرت القائمة ثم يذكر أن سعر الصرف زمن الرشيد كان ١٥ درهماً للدينار الواحد ليصل بعد ذلك كله إلى القول بأن مجموع الخراج زمن الرشيد كان ٤٩٠,٣٧٠,٠٠٠ درهماً، ويراه رقماً معقولاً، وإن الخراج في زمن الرشيد لم يكن يقل بأي حال من الأحوال عن ٥٠٠ مليون درهم[1].

كما أوردت المصادر الأخرى أرقام أبواب التقديرات في قائمة أبي الوزير، وضمن هذا الإطار يمكن الإشارة إلى قائمة ابن الفقيه[2]، غير أنها اختلفت في بعض التقديرات لكل باب، ويمكن توضيح ذلك بالتالي:

- أثمان غلات السواد:

ابن الفقيه ٨٦,٧٨٠,٠٠٠ درهم[3]

الجهشياري ٨٠,٧٨٠,٠٠٠ درهم[4]

- أبواب المال في السواد:

ابن الفقيه ٤,٨٠٠,٠٠٠ درهم و٢٠٠ حلة بخرانية و٢٤٠ حملاً من الطين للختم[5]

الجهشياري ١٤,٨٠٠,٠٠٠ درهم و٢٠٠ حلة بخرانية و٢٤٠ رطلاً من الطين للختم [6]

---

(1) الريس، الخراج والنظم المالية، ص ٤٩٢-٤٩٣.
(2) ابن الفقيه، البلدان، ص ٣٩٣-٣٩٤.
(3) ابن الفقيه، البلدان، ص ٣٩٣.
(4) الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ص ٢٨١.
(5) ابن الفقيه، البلدان، ص ٣٩٣.
(6) الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ص ٢٨١.

- هناك تشابه يصل إلى حد التطابق فيما يتعلق بارتفاع كل من: كسكر كور دجلة، حلوان[1].

- الجزيرة والديارات القرانية

ابن الفقيه –

الجهشياري ٣٤,٠٠٠,٠٠٠ درهم[2]

- قنسرين والعواصم

ابن الفقيه –

الجهشياري ٤٩٠,٠٠٠ دينار[3]

- حمص

ابن الفقيه –

الجهشياري ٣٢٠,٠٠٠ دينار، وألف راحلة من الزبيب.[4]

- دمشق

ابن الفقيه –

الجهشياري ٤٢٠,٠٠٠ دينار[5]

- الأردن

ابن الفقيه –

---

(1) ابن الفقيه، البلدان، ص ٣٩٣؛ الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ص ٢٨١-٢٨٢.
(2) الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ص ٢٨٥.
(3) الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ص ٢٨٦.
(4) الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ص ٢٨٧.
(5) الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ض ٢٨٧.

الجهشياري ٩٦,٠٠٠ دينار[١]

- فلسطين

ابن الفقيه ٣٦٠,٠٠٠ دينار[٢]

الجهشياري ٣٢٠,٠٠٠ دينار، و٣٠٠ ألف رطل من الزبيب من جميع أجناد الشام[٣].

وتضمنت قائمة ابن الفقيه مقدار ارتفاع المواد العينية من جميع أجناد الشام مثل: الزيت، التفاح، التين، أما وارد الشام فلم يصل إلينا سوى معلومة عن فلسطين نظراً إلى النقص الحاصل في المخطوط.

ومن خلال المقارنة بين هذه الأرقام في القائمتين يمكن القول أن هناك تشابهاً يصل إلى حد التطابق بين قائمتي ابن الفقيه والجهشياري وحلوان، ويمكن القول أيضاً أن هناك بعض الاختلاف في العروض والمتاع الخاصة بأبواب المال في السواد، أما باقي الأجناد في الشام من الصعب إدخالها في المقارنة، نظراً لاختفائها من قائمة ابن الفقيه.

---

(١) الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ص ٢٨٧.

(٢) ابن الفقيه، البلدان، ص ٣٩٣.

(٣) الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ص ٢٨٧.

٢. قائمة قدامة بن جعفر:

أورد قدامة بن جعفر في كتاب الخراج وصناعة الكتابة قائمة ذكر فيها الأخرجة التي وردت وكانت على عبرة سنة (٢٠٤هـ/٨١٩م) وهي السنة التي وجد لها حساب في الدواوين في بغداد، وذلك لأن الدواوين كانت قد أحرقت في الفتنة التي نشبت بين الأمين والمأمون، فكانت هذه السنة أول سنة يوجد لأخرجتها حساب في الدواوين[١].

بدأ قدامة بحصر خراج السواد وقدر أثمانه على أساس ثمن الكرين المخلوطين من الحنطة والشعير = ٦٠ دينار والدينار = ١٥ درهماً، ولابد أن هذه العبرة هي أساس قائمة ابن خرداذبة التي تتطابق عموماً مع قائمة قدامة من حيث الأرقام ومقادير الارتفاع[٢].

وقد وردت هذه القائمة على النحو التالي:

الرقم	اسم الناحية	مقدار الحنطة بالكر	مقدار الشعير بالكر	الدراهم
	طسايسج السود في الجانب الغربي			
١	الأنبار ونهر عيسى	١١٨٠٠	٦٤٠٠	٤٠٠,٠٠٠
٢	طسوج مسكن	٣٠٠٠	١٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
٣	طسوج قطربل	٢٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
٤	طسوج بادوريا	٣٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠,٠٠٠
٥	بهرسير	١٧٠٠	١٧٠٠	١٥٠,٠٠٠
٦	الرومقان	٣٣٠٠	٣٣٠٠	٢٥٠,٠٠٠
٧	كوثى	٣٠٠٠	٢٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠
٨	نهر درقيط	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
٩	نهر جوبر	١٥٠٠	٦٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
١٠	باروسما ونهر الملك	٣٥٠٠	٤٠٠٠	١٢٢,٠٠٠
١١	الزوابي الثلاثة	١٤٠٠	٧٢٠٠	٢٥٠,٠٠٠

---

(١) قدامة، الخراج، ص ١٦٢.

(٢) ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص ٢٣٦-٢٤٠.

١٢	بابل وخطرنية	٣٠٠٠	٥٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠
١٣	الفلوجة العليا	٥٠٠	٥٠٠	٧٠,٠٠٠
١٤	الفلوجة السفلى	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠
١٥	طسوج النهرين	٣٠٠	٤٠٠	٤٥٠٠٠
١٦	طسوج عين التمر	٣٠٠	٤٠٠	٤٥٠٠٠
١٧	طسوج الجبة والبداة	١٥٠٠	١٦٠٠	١٥٠,٠٠٠
١٨	سورا وبربسيما	١٥٠٠	٤٥٠٠	١٥٠,٠٠٠
١٩	فرات باذقلي	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٦٢
٢٠	طسوج السلحين	٢٠٠٠	١٥٠٠	١٤٠,٠٠٠
٢١	روذمستان وهرمزجرد	٥٠٠	٥٠٠	٢٠,٠٠٠
٢٢	تستر	٢٢٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
٢٣	إيغار يقطين	١٢٠٠	٢٠٠٠	٢٠٤٨٠٠
٢٤	كسكر	٣٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٧٠,٠٠٠
٢٥	طسوج بزر جسابور	٢٥٠٠	٢٢٠٠	٣٠٠,٠٠٠
٢٦	طسوج الراذانين	٤٨٠٠	٤٨٠٠	١٢٠,٠٠٠
٢٧	طسوج نهر بوق	٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
٢٨	كلوذاي ونهر بين	١٦٠٠	١٥٠٠	٣٣٠,٠٠٠
٢٩	جازرو والمدينة العتيقة	١٠٠٠	١٥٠٠	٢٤٠,٠٠٠
٣٠	روستقباذ	١٠٠٠	١٤٠٠	٤٦,٠٠٠
٣١	سلسل ومهروذ	٢٠٠٠	١٥٠٠	١٥٠,٠٠٠
٣٢	جلولا وجللتا	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
٣٣	الذيبين	١٩٠٠	١٣٠٠	٤٠,٠٠٠
٣٤	الدسكرة	١٨٠٠	١٤٠٠	٦٠,٠٠٠
٣٥	البندنيجين	٦٠٠	٥٠٠	٣٥٠٠٠
٣٦	طسوج براز الروز	٣٠٠٠	٥١٠٠	١٢٠,٠٠٠
٣٧	النهروان الأعلى	١٧٠٠	١٨٠٠	٣٥٠,٠٠٠
٣٨	النهروان الأوسط	١٠٠٠	٥٠٠	١٠٠,٠٠٠
٣٩	بادرايا وباكسايا	٤٧٠٠	٥٠٠٠	٣٣٠,٠٠٠
٤٠	كورة دجلة على عبرة سنة	٩٠٠	٤٠٠٠	٤٣٠,٠٠٠

	مائتي وستون			
٤١	نهر الصلة على تلك العبرة	١٠٠٠	٣١٢١	٥٩٠٠
٤٢	النهروان الأسفل	١٧٠٠	١٣٠٠	٥٣٠٠٠

ذكر قدامة الجبايات بالدراهم ومجموعها الكلي عنده ٩,٢٤٢,٠٠٠ درهماً، غير أنه أضاف فقرة فيها أرقاماً عن المجموع الكلي للجباية فقال:

فذلك ارتفاع السواد سوى صدقات البصرة:

من الحنطة ١٧٧٢٠٠ كر

ومن الشعير ٩٩٧٢١ كر

ومن الورق ٨,٠٩٥,٨٠٠ درهم [١]

يكون ثمن الغلات بأوسط الأسعار وهو حساب الكرين المقرونين من الحنطة والشعير ستين ديناراً، وهو من العين ورقاً على صرف خمسة عشر درهماً بدينار ١٠٠,٣٦١,٨٥٠ درهم ومجموع ذلك من الورق ١٠٨,٤٥٧,٦٥٠[٢]، وكانت صدقات البصرة ترتفع في السنة ٦,٠٠٠,٠٠٠ فجميع ارتفاع السواد على ما بينا في التسعير على العبر المبينة ١٤,٤٥٧,٦٥٠ درهماً[٣].

(١) قدامة، الخراج، ص ١٦٧.
(٢) قدامة، الخراج، ص ١٦٧.
(٣) قدامة، الخراج، ص ١٦٨.

وهذه الأرقام لا تتطابق مع مجموع الأرقام التي ذكرها لكل طسوح وهي:

الحنطة	٧٣٥٠٠ كر
الشعير	٩٣٢٠٠ كر
الورق	١٠٤,٤٢٢,٠٠٠ درهم

ثم أنه ذكر أن مجموع ثمن الغلة ١٠٠٣٦١٨٥٠ درهماً على أساس سعر الكرين المقرونين من الحنطة والشعير ٦٠ ديناراً، والصرف ١٥ درهماً بدينار، غير أن الرقم الحاصل من قسمة ثمن الغلة على سعر الكر من الدرهم (١٥× ٦٠) هو ١١١٥١٣ كر وهو يختلف عن مجموع الرقمين الإجماليين اللذين ذكرهما للحنطة والشعير كما أنه يختلف عن مجموع الأرقام التفصيلية التي ذكرها والتي تبلغ ١٦٦٧٠٠ كراً[1].

ولابد أن هذه الاختلافات تعود إلى أخطاء في النسخ.

(1) العلي، صالح، الخراج في العراق، بغداد، المجمع العلمي العراقي، ١٩٩٠م، ص ٣٢٧.

٣. قائمة الوزير على بن عيسى لسنة(٣٠٦هـ/٩١٨م)[١]

وتمثل قائمة الوزير علي بن عيسى موازنة دقيقة لمالية الدولة, وهذه القائمة الثالثة المفصلة التي وصلتنا عن جباية الدولة الإسلامية، وقد أشار إليها عدد من المؤلفين، فذكر مسكويه أن عليّ بن عيسى قال: كنت عملت عملاً لارتفاع المملكة وما على من الخرج فكان الخرج زائداً على الدخل بشيء كثير[٢]، وذكر الصابئ: "ذكر علي بن عيسى في العمل الذي عمله لارتفاع المملكة سنة ست وثلثمائة، ونعى به الدنيا بتقاصر مواردها وتناقص أموالها واستثنى فيه الحرمين واليمن وبرقة وشهرزوروالصامغان وكرمان وخراسان[٣]"حيث تضمن القسم الأول منها مجموع دخل الدولة من جميع الأطراف من الخراج والأعشار والجوالي وغيرها.

وردت قائمة علي بن عيسى بشكلين مختلفين، ويبدو أن السبب في ذلك يعود إلى خطأ في قراءة الأرقام.

القائمة رقم (١) [٤]

١,٨٤٧,٧٣٤	ديناراً	أموال السواد وطساسيجه وصدقات أراضي المغرب (أي الغرب) بالبصرة والمراكب بها وسائر ما ينسب اليها ويجري معها، وتفصيل ذلك ما يلي:
١٦٦,٢٨٦	ديناراً	بادوريا وكلواذي ونهر بين
١٩٣,٣٢٠	ديناراً	الأنبار وقطربل ومسكن وحربي
٧٥,٨٧٨	ديناراً	بهرسيروالرومقان وايغار يقطين وجازر والمدينة العتيقة
٢٥,٠٠٨	ديناراً	كوثي ونهر درقيط

(١) زيدان، تاريخ التمدن، ج١، ص ٣٥٩ وما بعدها.

(٢) تجارب الأمم، ج١، ص ٢٩.

(٣) رسوم دار الخلافة، ص٢١.

(٤) العلي، الخراج، ص ٣٤٣- ٣٤٦.

٩,٥٢٠	ديناراً	الزاب الأعلى ونهر سابس
١٨,٤٣٦	ديناراً	الفلوجة العليا والاجمتان
١٢,٥٨٥	ديناراً	الفلوجة السفلى والنهرين وعين التمر
١٤٠,٢٥٩	ديناراً	السيب الأعلى وسورا وبربسما وبابل وخطرنيه وباروسما الأعلى
٣٣,٣٣٥	ديناراً	نهر الملك وجوجي ونهر جوبر والاساسيات والمالكيات
٤٨,٨٣٥	ديناراً	باروسما الاسفل
١١٠,١٥٤	ديناراً	طساسج الكوفة والخور
١,٢١٩	ديناراً	العمارات بسر من رأى
٢٠,٨٠٩	ديناراً	نهر بوق والذيب الأسفل
٢٤,٣٠٥	ديناراً	بزر جسابور
٣٠,١٣٥	ديناراً	الراذانات
١٢,٦٦٨	ديناراً	روستقباذ
٤٨,٤٠٠	ديناراً	النهروان الأعلى وسمنطاي
٤٠,٣٢٧	ديناراً	النهروان الأوسط
٦٠,٥٣٢	ديناراً	النهروان الأسفل
١٥٩,٠٨٩	ديناراً	الصلح والمبارك
٤٢,٩٩٩	ديناراً	بادرايا وباكسايا
٣٠٠,٧٢٠	ديناراً	ضمان واسط مع الضياع الخاصة والمستحدثة والعباسية بعد النفقات الراتبة
١٢٢,٠٩٥	ديناراً	البصرة وكور دجلة
٢١,٨٧٥	ديناراً	المراكب بالبصرة
٤٢,٧٥٠	ديناراً	أموال الضمانات وما يؤدي عن فصول الايغارات مما ينسب الى الأعمال المفردة
٧,٠٥٠	ديناراً	النفاطه بالانبار
٨,٢٥٠	ديناراً	القارة بهيت
٦,٣٧٥	ديناراً	أسواق الغنم بمدينة السلام وسر من رأى وواسط والكوفة والبصرة
١٨,٠٠٠	ديناراً	الجوالي بمدينة السلام
١٢,١٧٤	ديناراً	ما يؤدى الى الحضرة من مال الايغارات بالشحن والمقاطعات.
١٣,٧٧٣	ديناراً	هيت واعمالها سوى ضياع الملتزم

-	-	اموال الضياع الخاصة سوى ما كان بنواحي واسط فانه اضيف إلى أموال الخاصة وخلط بها ودخل في حمولها ونفقاتها.
١٤,٧٣١	ديناراً	السواد.
٣٣,٢٨١	ديناراً	مال الضياع العلوية.
٦١٧,١١٦	ديناراً	مال الضياع الفراتية.
١٧٠,٣١٨	ديناراً	السواد.
١٤٠,٥٧٠	ديناراً	مال الوقوف.
٢١,٨٦٩	ديناراً	السواد.
١٠٠,٧١٣	ديناراً	مال ضياع البر المفردة في سنة ٣٠٣هـ.
٧٧,٩٠٨	ديناراً	مال الحزر والجهبذة سوى ما يجمعه العمال من أصول الأموال وسوى ما سوغه مؤنس منها بفارس وسوى ما دخل منها من ضمان واسد.
المجموع: ١٤,٠٤٨,٦٨٧	ديناراً	

القائمة رقم (٢) [١]

وردت هذه القائمة في أربعة أقسام رئيسية وهي:

١- جباية السواد.

٢- جباية المشرق.

٣- جباية المغرب.

٤- جباية الأموال الخاصة والموقوفة.

١- جباية السواد

١,٨٤٧,٧٣٤	ديناراً	أموال السواد وطساسيجه وصدقات أراضي المغرب (أي الغرب) بالبصرة والمراكب بها وسائر ما ينسب اليها ويجري معها، وتفصيل ذلك ما يلي:
١٦٦,٢٨٣	ديناراً	بادوريا وكلواذي ونهر بين
١٩٨,٣١٣	ديناراً	الأنبار وقطربل ومسكن وحربي
٧٥,٥٧٦	ديناراً	بهرسيروالرومقان وايغار يقطين وجازر والمدينة العتيقة
٢٥,٠٠٠	ديناراً	كوثي ونهر درقيط
٩,٥٢٦	ديناراً	الزاب الأعلى ونهر سابس
١٦,٧٣٦	ديناراً	الفلوجة العليا والاجمتان
١٣,٥٨٥	ديناراً	الفلوجة السفلى والنهرين وعين التمر
١٤٠,٢٥٩	ديناراً	السيب الأعلى وسورا وبربسما وبابل وخطرنيه وباروسما الأعلى
٣٨,٣٥٠	ديناراً	نهر الملك وجوجي ونهر جوبر والاساسيات والمالكيات
٤٦,٣٣٦	ديناراً	باروسما الاسفل
١١٠,١٥٤	ديناراً	طساسج الكوفة والخور
٥٠,٢١٩	ديناراً	العمارات بسر من رأى
٢٠,٥٩٠	ديناراً	نهر بوق والذيب الأسفل
٢٤,٣٠٠	ديناراً	بزر جسابور

---

(١) زيدان، تاريخ التمدن، ج ، ص٣٦٠-٣٦٧.

٢٠,٠٣٥	ديناراً	الراذانات
١٣,٦٦٦	ديناراً	روستقباذ
٤٦,٤٨٠	ديناراً	النهروان الأعلى وسمنطاي
٤٠,٣٢٧	ديناراً	النهروان الأوسط
٦٠,٥٣٢	ديناراً	النهروان الأسفل
١٥٩,٠٨٩	ديناراً	الصلح والمبارك
٤٢,٤٩٩	ديناراً	بادرايا وباكسايا
٣١٠,٧٢٠	ديناراً	ضمان واسط مع الضياع الخاصة والمستحدثة والعباسية بعد النفقات الراتبة
١٢١,٠٩٥	ديناراً	البصرة وكور دجلة
٢٢,٥٧٥	ديناراً	المراكب بالبصرة
٤٢,٧٥٠	ديناراً	أموال الضمانات وما يؤدي عن فصول الايغارات مما ينسب الى الأعمال المفردة
٨٠,٢٥٠	ديناراً	القارة بهيت
١٦,٩٧٥	ديناراً	أسواق الغنم بمدينة السلام وسر من رأى وواسط والكوفة والبصرة
٦٠,٣٧٠	ديناراً	دور الضرب بمدينة السلام وسر من رأى وواسط والكوفة والبصرة
١٦,٠٠٠	ديناراً	الجوالي بمدينة السلام
١٣,٨٧٤	ديناراً	ما يؤدى الى الحضرة من مال الايغارات بالشحن والمقاطعات.
المجموع: ١,٥٤٧,٧٣٤	ديناراً	مجموع جباية السواد.

ثانياً: جباية المشرق

١,٢٦٠,٩٢٢	ديناراً	كور الأهواز ضماناً على إبراهيم بن عبدالله المسمعي وغيره
١,٦٣٤,٥٢٠	ديناراً	أموال فارس مع ما يسوغه مؤنس الخادم مع ما في ايدي اصحاب الأطراف
٢٥٨,٠٤٠	ديناراً	ضياع الأمراء بهذه النواحي مع مال المراكب بسيراف
٣٦٤,٣٨٠	ديناراً	كرمان مع ضياع الأمراء سوى مال العهد وقرى المفازة وما يسوغه مؤنس الخادم من مال الخزن والجهبذة (الصيرفة)
٨٠,٠٠٠	ديناراً	مقاطعة عُمان سوى اللطف(الهدايا) المحمولة الى الحضرة
٦,٥٧٠,٥٢٥	ديناراً	ارتفاع الخراج والضياع العامة بالمشرق على العقد والارتفاع

		بالامانة والضمانة والخراج والأعشار والأخماس بالري والدماوند مع ما فيه مما استخرجه ابن داودان وأحمد بن علي.
٤٦٥,٠٧٨	ديناراً	ابن داودن وأحمد بن علي
١٢٢,٦٤٤	ديناراً	الضياع بها
		(قزوين وزنجان وأبهر الضياع بها)
١١٥,٧١٠	ديناراً	الخراج
٥٨,٢٩٠	ديناراً	الضياع
		(قم)
١٩٧,٢٢٩	ديناراً	الخراج
٨٠,٢٢٩	ديناراً	الضياع
		(أصفهان)
٤١٠,١٧٨	ديناراً	الخراج على العقد المجددة مع خراج الاكراد وما يغل من الايغار وضياع السلطان.
١٨٩,٣٣٤	ديناراً	الضياع بها
		(ماء البصرة والايغارين)
١٨٥,٦٣٦	ديناراً	الخراج بماء البصرة والايغارين
٢٦٧,٥٢٠	ديناراً	الضياع بها
		(همدان)
١٥٠,٤٨٠	ديناراً	الخراج بهمذان
٥٥,٧٨٩	ديناراً	الضياع
		(ماسبذان)
٥٧,٧٤٦	ديناراً	الخراج
١٦,٧٥٠	ديناراً	الضياع
١٧,٦٢٥	ديناراً	ساوة ودار الضرب بها
١٠٥,٦٧٨	ديناراً	ماء الكوفة بالخراج سوى الضياع الراسية والمستحدثة
٨٩,٥٠٠	ديناراً	الضياع بها
٣٠٠,١٥	ديناراً	حلوان عن الخراج والضياع
٢٢٦,٣٧٠	ديناراً	أذربيجان وأرمينية على المعارفة التي فورق عليها سبيل السعر
٦,٤٣٩,٦٦٣	ديناراً	مجموع جباية المشرق

ثالثاً: جباية المغرب (أي غربي دجلة من ولايات الدولة العباسية)

٤,٧٤٦,٤٩٢	ديناراً	مجمل ما يتعلق بالمغرب (ما يقع غرب دجلة من الولايات) وتفصيل ذلك كما يلي:
٢٩٠,٧٧٣	ديناراً	مصر والاسكندرية بعد الاحتسابات القديمة (سوى مصادرة الماذرايئين ومال المرافق والتجارة وأثمان الغنم)
١,٠٨٠,٠٠٠	ديناراً	دينار جند فلسطين بعد الاحتسابات
٨٠,٧٥٠	ديناراً	مال(؟)
٢٣٠,٦٤٧	ديناراً	جند الاردن بعد الاحتسابات
٤٠,٤٦٠	ديناراً	مال (؟)
١٠٢,٠٦٢	ديناراً	مال (؟)
١١٣,٠٧٥	ديناراً	جند دمشق بعد الاحتسابات
٣١٥,٣٠٠	ديناراً	مال (؟)
٢٠٠,٤٦٠	ديناراً	جند حمص بعد الاحتسابات
١١٥,١١٤	ديناراً	مال (؟)
١٣٣,٠٩٧	ديناراً	جند قنسرين والعواصم بعد الاحتسابات
٣٥٢,٥٧٠	ديناراً	مال(؟)
١٥,٧٦٥	ديناراً	دلوك ورعبان
٥٢,٩٨٥	ديناراً	الثغور الشامية سوى صلح أحمد بن الحسين الكاتب
٥,٣٩٧	ديناراً	شمشاط وحصن منصوروكيسوم
٦٥,٣٣٢	ديناراً	مال (؟)
١٤,٥٠١	ديناراً	سميساط وملطية بعد الاحتسابات
٣٤,١٢٠	ديناراً	مال (؟) الاحتسابات (النفقات)
٥,٤٧٨	ديناراً	آمد سوى ما جمع من اقطاع وصيف كافة بعد الاحتسابات
٨٢,٤٢٢	ديناراً	مال (؟)
٥٦,٧٥٠	ديناراً	أرزان وميافارقين بعد الاحتسابات
٨٢,٤٢٢	ديناراً	مال (؟)
٢٥٧,٢٢٥	ديناراً	ديار مضر
٢٢,٧٩٧	ديناراً	ديار ربيعة بعد الاحتساب
٣٠٤,٠٩٣	ديناراً	مال (؟)

١٧,٧٥٠	ديناراً	الموصل وماردين وبهذرا والرساتيق الجليلة بعد الاحتسابات
٤٩٢,٤٣٠	ديناراً	مال (؟)
٩٦,٥٨٤	ديناراً	طريق الفرات قبل الاحتساب
٤,٧٤٦,٤٩٢	ديناراً	مجموع جباية المغرب

رابعاً: جباية الأموال الخاصة

٢٨٩,٠٣٦	ديناراً	الضياع المستحدثة بعد ضمان واسط
٥١٩,٤٤٧		أموال الخاصة سوى ما كان منها بنواحي واسط فإنه أضيف إلى أموال العامة وخلط بها ودخل في حمولها ونفقاتها
١٨٥,٤١١		العبر (املاك الشواطئ أي الاملاك على السواحل)
١١٦,١٦٠		الأهوار (المستنقعات)
٧٢,٦٢٦		المشرق
١٠٤,٠٠٠		المغرب
١٨,٧٧٨	ديناراً	**هيت وأعمالها سوى ضياع السكر**
٨,٣٤٠		العبر
٥,٢٦٢		الأهوار
٥٨,٤٥٠		المغرب
٦٢,٢٠٠		المشرق
١٤٤,٧٦٠		**مال الضياع العباسية سوى ما هو بنواحي واسط**
١٤,٧٣٢		العبر
١٤,٢٤٦		الأهوار
٣٠,٦٧٢		المشرق
٧٥,١١٦		المغرب
٠٠٤,٥٧٠	ديناراً	**مال الموقوف للمساجد سوى ما كان منها بواسط**
٢٢,٨٦٩		المشرق
١٢,٧٦٠		المغرب
٦١٧,١٢٦	ديناراً	**مال الضياع الفراتية**
١٧٠,٢٢٦	ديناراً	العبر

١٢٩,٧٢٤		الأهواز
٩٧,٣٣٦		فارس
٩٥,٢٧٨		المشرق
١١٤,٢٢٥		المغرب
١٠٠,٣١٨	دينارا	مال الضياع المفردة في سنة ثلاث وثلاثمائة
٧٦,٩٨٠	دينارا	مال الخزن الجهبذة سوى ما جمعه العمال من اصول الأموال وسوى مايسوغه مؤنس الخادم منها بفارس وسوى ما دخل منها في ضمان واسط
١,٧٦٨,٠١٥		مجموع جباية الأموال الخاصة

الخلاصة:

جباية السواد : ١,٥٤٧,٧٣٤

جباية المشرق : ٦,٤٣٩,٦٦٣

جباية المغرب : ٤,٧٤٦,٤٩٢

جباية الأموال الخاصة : ١,٧٦٨,٠١٥

مجموع جباية الدولة : ١٤,٥٠١,٩٠٤ حسب قائمة علي بن عيسى لسنة (٣٠٦هـ/٩١٨م) كما ذكر زيدان [1]، ولكن لا بد من الاشارة إلى وجود خلاف كبير بين المجمل والمجموع المفصل، حيث أن المجموع الحقيقي لهذه القائمة كما يلي:

جباية السواد : ١,٨٣٦,١٨١

جباية المشرق : ٦,٤٣٩,٦٦٣

جباية المغرب : ٤,٦٦٠,٣٤١

جباية الأموال الخاصة : ١,٧٧١,٠١٥

مجموع جباية الدولة : ١٤,٧٠٧,٢٠٠

هذه القائمة احتوت على إيرادات الدولة العباسية زمن المقتدر, ويلاحظ عليها كثرة المبالغ المجباة من الأقاليم, وخاصة بعد إنضمام فارس وغيرها, كما وردت هذه القائمة بعملة موحدة وهي الدينار, واشتملت على ضرائب جديدة ومتنوعة لم تكن معروفة سابقاً مثل: ضرائب النقود, ضرائب الشجر, مال الجهبذة, وغيرها.

---

(١) تاريخ التمدن،ج١، ص ٣٦٧.

وإذا ما قورنت هذه الايرادات مع ايرادات العصر العباسي الأول وحولت إلى دراهم بلغت نحو جباية العصر العباسي الأول مع فارق النفقات، حيث ازدادت النفقات في هذه الفترة وتضاعفت للأسباب التي سيتم ذكرها لاحقاً.

يلاحظ على قائمة الوزير علي بن عيسى ما يلي:

١. أن الأرقام الواردة غير متطابقة في المصادر كما هو واضح في القوائم السابقة وكذلك أقسام القائمة غير متطابقة، حيث أن القائمة الأولى اغفلت العديد من أقسام الجباية واشتملت على قسم واحد، في حين أن القائمة الثانية اشتملت على أربعة اقسام.

٢. ذكر علي بن عيسى أثمان الغلات ولم يذكر مقدار الغلات.

٣. اختلاف سعر التبادل بين الدينار والدرهم أبان العهود الإسلامية المختلفة مثل:

السنة	سعر التبادل بالدرهم
١. (٢٠٤هـ/٨١٩ م)	١٥[١]
٢. (٣٣٠هـ/٩٤١ م)	١٣[٢]
٣. (٣٩٠هـ/٩٩٩ م)	٢٠[٣]
٤. (٤١٨هـ/١٠٢٧ م)	١٢[٤]

- أي أن صرف الدينار لم يكن ثابتاً باختلاف أوزانه ونسبة الذهب فيه، لأن المتداول لم يكن ديناراً محدداً.

---

(١) قدامة، الخراج، ص ١٦٧.

(٢) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص ١٣٠.

(٣) أبو شجاع، محمد بن الحسين، ذيل تجارب الأمم، القاهرة، دار الكتاب، ١٩٩٠، ج٣، ص ٣٦٤.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج٨، ص ٣١.

٤. أن الجباية بالمنتوج لم تكن متوازنة لا بين الغلة والورق ولا من حيث وحدات المساحة المنتجة رستاقاً أو طسوجاً، لذلك نجد اختلاف الأرقام المنتوج عند ابن خرداذبة وعند قدامة وغيره.

٥. تنفرد قائمة الوزير علي بن عيسى عن القوائم السابقة بأنه "نعى به الدنيا بتقاصير مواردها وتناقص أموالها"[١].

٦. تشتمل على موارد كثيرة غير الخراج مثل: الأعشار، الأخماس، دور الضرب، الجهبذة وغير ذلك[٢].

٧. تظهر فيها سياسة التضمينات واضحة للعيان، حيث يوكل أمر الجباية إلى جماعة من الممولين للدولة وفق عقود لدفع مقدار من المال عن الأقاليم المضمنة لهم، فيزداد الضمان أو يقل وفق سياسة هؤلاء، وهذا يؤدي بدوره إلى الضرر بالفلاحين والعسف في جباية الخراج[٣].

٨. تنفرد قائمة علي بن عيسى بذكر باب خاص لجباية الأموال الخاصة وهي تمثل الأراضي العائدة للخلفية والبيت العباسي، وهذه المبالغ التي ذكرت في باب الأموال الخاصة، وهي لا تمثل جباية الخراج لهذه الأراضي، وإنما تمثل موارد هذه الأراضي أو مبالغ تضمينها، وليس الضرائب المفروضة عليها لأنها في حقيقتها ليست أراضي خراجية علماً بأن هذه الأموال لا تدخل مواردها في بيت المال العام وإنما توضع في بيت المال الخاص ولا يستعان بها إلا في الحالات الطارئة والأزمات[٤].

---

(١) الصابئ، رسوم دار الخلافة، ص ٢١.

(٢) الصابئ، الوزراء، ص ٢٧٧.

(٣) التنوخي، نشواز المحاضرة، ج٢، ص ٢٤.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص ٢٤.

وبالرغم من أهمية هذه القوائم إلا أنها قليلة، ولعل سبب ذلك هـو حـرق الـدواوين المركزية في بغداد أيام الفتنة بين الأمين والمأمون[1].

ويمكن أن نوجز ملاحظاتنا على هذه القوائم بما يلي:

١. لم يذكر علي بن عيسى الأساس المتبع في ترتيب القائمة، ففي بدايةالامر بدأ بالمناطق المحيطة ببغداد إلا انه لم يتابع هذا التنظيم فدمج عدة اقاليم مع بعضها الـبعض مـن شرق وغرب بغداد، كما أجمل جباية عدة طساسيج في أستان واحـد مثـل: الأنبـار وقطربل ومسكن وحربي والفلوجه السفلى والنهرين وعين التمر وغيرهـا، وجمـع طساسيج كانت في قائمتي ابن خرداذبة وقدامه في استانين أو أكثر فعلى سبيل المثال جمع بادوريا وبهرسير والرومقان وايغاريقطين ونهر الملك ونهر جوبر والأساسيات ...الخ، وهذا يدل على تغير وتطور في النظام الإداري آنذاك، وفي المقابل ذكرت كل من قائمة ابن خرداذبة وقدامة ارتفاعات اثنين واربعين وحدة كل منها طسوج سـوى أنهما اعتبرتا وحدة كل من باروسما ونهر الملك وسورا وروذمـستان وهرمزجـرد، واعتبرتا كل من كسكر وكوردجلة وحدة.

٢. ذكر علي بن عيسى وحدات إدارية لم يذكرها ابن خرداذبة وقدامة وهي: حربي، نهر سابس، الاجتمان، السيب، الصلح والمبارك، المالكيات، الحوز، أما وحدة الجباية عند كل من ابن خرداذبة وقدامة وعلي بن عيسى الطساسيج وليس الأستانات، وقد ذكـر ابن خرداذبة وقدامة أسماء الاستانات وما يضمه كل استان من طـساسيج، ولكنهمـا ذكرا الارتفاعات من كل طسوج ولم يذكرا اجمالي ارتفاع أي استان فيما عدا كسكر وكور دجلة، أما علي بن عيسى فلم يذكر الاستانات وإنما ذكر أسماء الطساسيج دون

---

(1) قدامة، الخراج، ص ١٦٢.

أن يشير إلى ذلك، وفي المقابل أغفلت قائمة علي بن عيسى عدداً من الطساسيج التي وردت عند كل من ابن خرداذبة وقدامة مثل: النهرين والجبة والبداة والبرس الأعلى والاسفل، وفرات باذقلي، والسليحين، وتستر وغيرها.

٣. يلاحظ من القوائم أن جباية الخراج في الولايات الشرقية التابعة للدولة العباسية ذكرت مبالغها بالدراهم، في حين ذكرت الأقاليم الغربية بالدنانير، أما قائمة علي بن عيسى زمن المقتدر فقد ذكرت جميع أموال الجباية بالدينار ولا وجود للدراهم الفضية، في حين كانت تؤدي الولايات الغربية عملات ذهبية واقتصرت قائمة علي بن عيسى على النقود الذهبية الأمر الذي يثبت سيادة الذهب في هذه الفترة، لأن الذهب المتدفق على بغداد من الأقاليم الغربية أخذ سبيله إلى المشرق أيضاً.

٤. يتضح من القوائم مقدار التناقص في الخراج، ولم يبق مقدار الجباية على حاله، ففي زمن المأمون تناقصت الجباية عما هو الحال في زمن الرشيد وتناقصت فيما بعد أيضاً، ولعل سبب ذلك انفصال كثير من الأقاليم عن الدولة الإسلامية، ودليل ذلك أن كثير من الأقاليم التي وردت في قائمة جباية الرشيد لم تعد موجودة في قائمة جباية المقتدر، فعلى سبيل المثال قائمة علي بن عيسى لا يرد فيها بعض الأقاليم مثل: البحرين واليمامة واليمن وافريقية والمغرب وطبرستان وغيرها، علماً بأن هذه الأقاليم وردت جبايتها زمن الرشيد والمأمون[1].

٥. من دراستنا لهذه القوائم نجد أنها لا تقتصر على المبالغ النقدية فقط بل هناك موارد أخرى وهدايا عينية يقدمها كبار الموظفين والولاة للخلفاء مثل السبائك الفضية والذهبية والحلي والحبوب والحيوانات والرقيق وغير ذلك.

---

(١) الجهشياري، الوزراء والكتاب، ص ٢٨٤-٢٨٧.

٦. أمدتنا قوائم الخراج بمعلومات عن شهرة بعض الأقاليم ببعض المنتوجات والصناعات والمحاصيل الزراعية والحيوانات فعلى سبيل المثال:

١. السواد: الحلل النجرانية، الطين للختم.
٢. خراسان: الفضة، الثياب.
٣. الأهواز: السكر.
٤. كرمان: المتاع اليمني، التمر.
٥. السند: الفيلة، العود.
٦. جرجان: الحرير.
٧. طبرستان: الثياب والأكسية.
٨. الري: الرمان والخوخ.
٩. الموصل: العسل الأبيض.
١٠. أرمينيا: البسط، الثياب الأرمينية.
١١. فلسطين، الزبيب والزيت.
١٢. اليمن: العنبر، الزيت[1].

---

(1) الجهشياري، الوزراء والكتاب، ص ٢٨١-٢٨٨.

الباب الثاني

النفقات المالية

الباب الثاني

النفقات المالية

ترتكز المالية على عنصرين أساسين هما: الموارد التي تحدثت عنها سابقاً والنفقات التي سأتحدث عنها فيما يلي بالتفصيل:

كانت الأموال التي تأتي من الموارد السابقة تنفق في العديد من مصالح الدولة وخاصة في: نفقات دار الخلافة, ومال البيعة, ونفقات القصر, ونفقات النساء والأبناء, ونفقات الحج والحرمين, ونفقات بني هاشم, ونفقات الفقهاء والعلماء, والأطباء, والشعراء, وكذلك نفقات موظفي الدولة من الوزراء وغيرهم، ونفقات الجهاز العسكري كرواتب الجند والشرطة, ونفقات الحملات العسكرية, وبناء الحصون، والفداء, والثغور, ومنها نفقات المرافق العامة مثل: السجون، الزراعة، البناء, الصحة، ومنها نفقات الأمور الطارئة مثل: الفيضانات والزلازل، والأوبئة، والمجاعات ,غيرها.

كانت النفقات بدايةً محدودة إلا إن المشكلة بدأت في الظهور منذ العصر العباسي الثاني تحديداً، بحيث أصبح الخلفاء لا يهتمون بما يدخل أو يخرج من بيوت الأموال, إضافة إلى عوامل سياسية أخرى, وإغراق هؤلاء أنفسهم بالترف والإسراف والتبذير[1], فأوجدت كثرة النفقات وزيادة الإسراف نوعاً من غياب التوازن بين الموارد والنفقات[2].

---

(١) مسكويه، تجارب الأمم ، ج١، ص٢٣٨، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٢٤٣، ابن خلدون، المقدمة، ص٢٥٥-٢٥٦.

(٢) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج١، ص٦٥، الصابئ، الوزراء، ص٣٤، الصابئ، رسوم دار الخلافة، ص٢١، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٢٣١.

ويحسن قبل الحديث عن النفقات الحديث بإيجاز عن سياسة خلفاء هذه الفترة في الإنفاق، فتميزت سياستهم بكثرة الإسراف إلا في حالات نادرة، فوصف المتوكل بكثرة الإسراف والتبذير فكان لا يحسن الإدارة المالية، وأنفق ما أدخره الخلفاء في بيت المال، وأسرف كثيراً على العمارة تحديداً حتى قيل: لم تكن النفقات في عصر من الأعصار ولا وقت من الأوقات مثلها أيام المتوكل. [١]

وضعفت الإدارة المالية زمن المستعين، وخاصة بعد أن تحكم القادة والسيدة والدته بالأمور المالية وبيوت الأموال[٢]، وسلك المهتدي نهجاً مغايراً لإصلاح الوضع المالي، فحرم الشراب والغناء[٣]، وخفف من نفقات اللباس والطعام والشراب، وحول آنية الذهب والفضة إلى دراهم ودنانير[٤]، إلا إن تحكم الأتراك والقادة ومقتله فيما بعد على أيديهم حال دون استمرار هذه الإجراءات الاقتصادية[٥].

وتعرضت الدولة إلى عدد من الأخطار زمن المعتمد، وخاصة حركتا الزنج والقرامطة اللتان استنزفتا مالية الدولة، لدرجة أنه احتاج في بعض الأيام إلى ثلاثمائة دينار فلم تتوفر

---

(١) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص١٢٢.

(٢) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص٢٩٤، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٢١، ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ص٢٢١، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص٤، القلقشندي، مآثر الأناقة، ج١، ص٢٤١، الخضري، تاريخ الأمم الإسلامية، ص٢٧٤.

(٣) مجهول، الاكتفاء في أخبار الخلفاء، ص٣٠٨، الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٦، ص٤٠٦، المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص١٨٩، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٢٠٣، ٢٣٥، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٦٢، عبدالباقي، سامراء، ج١، ص٣٤٢.

(٤) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص١٨٩، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٤، ص١١٩، أمين، ظهر الإسلام، ج١، ص١٠٢.

(٥) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص١٢٤، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٤، ص١١٧ وما بعدها، ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٤٦-٢٤٧.

له[1]، وعندما تولى المعتضد كانت الخزينة خاوية[2]، فاقتصد في النفقات وأحسن التدبير وأصلح الأمور، حتى صلحت الأحوال في زمنه[3], ووصف بأنه أكثر خلفاء بني العباس اقتصاداً[4]، فاتخذ عدداً من الإجراءات التي تعود لمصلحة المالية، فاعتبر أن يومي الثلاثاء والجمعة عطلة رسمية[5]، وكان لذلك اثره في التوفير على المالية, حتى أصبح هناك نوعٌ من التوازن بين الموارد والنفقات[6]، وعندما توفي خلّف في بيت المال بعد النفقات تسعة آلاف ألف دينار[7]، وقيل عشرة آلاف ألف دينار[8].

وعندما تولى المقتدر كان في الخزائن "ما لا عين رأت ولا أذن سمعت"[9]، إلا أنه أنفق وأتلف ذلك كله[10]، وعانت الخزينة في عهده من العجز المالي والأزمات المالية بسبب

---

(١) اليعقوبي، البلدان، ص٦٩، الثعالبي، أبو منصور عبدالله البشاري ت (٤٢٩هـ/١٠٨٣م) آداب الملوك، تحقيق خليل عطية، بيوت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م، ط(١١)، ص١٦٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٤٥٥، ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص١٤٩.

(٢) الصابئ، الوزراء، ص٢٤١، ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج١، ص٤٤٢، الأزدي، أخبار الدولة المنقطعة، ج٢، ص٣٨٩.

(٣) ابن دحيه، النبراس، ص٨٦، المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٢٣٢، الصابئ، الوزراء، ص٢٠٩، ابن دقماق، الجوهر الثمين، ج١، ص١٦٠، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٦٩.

(٤) التوحيدي، علي بن محمد بن لعباس ت(٣٨٧هـ/٩٩٧م) الإمتاع والمؤانسة، بيوت، المكتبة العصرية، ١٩٥٣م، ج٣، ص١٠٥، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٣٢٤، ابن دقماق، الجوهر الثمين، ج١، ص١٦٠.

(٥) الصابئ، الوزراء، ص٢٧، حتامله، البنية الإدارية، ص٥٨-٥٩.

(٦) ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج١، ص٤٤٣، حتاملة، عبدالكريم عبده، المعتمد في خلافة المعتضد بالله العباسي، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٨٤م، ط(١)، ص٨٧.

(٧) ابن دحية، النبراس، ص٨٦، المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٢٣٢، ضيف، العصر العباسي الثاني، ص٥٤.

(٨) الصابئ، الوزراء، ص٣١٧، ابن الزبير، الذخائر والتحف، ص٢١٤.

(٩) الثعالبي، ثمار القلوب، ج١، ص٣٢٣.

(١٠) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج١، ص٢٩٥، الصابئ، رسوم دار الخلافة، ص٢١، الأزدي، أخبار الدولة المنقطعة، ج٢، ص٣٨٧، أبو الفداء، المختصر في تاريخ البشر، ص١١٢، الخازن، الحضارة العباسية، ص٢٨.

توسعه في الإسراف في الطعام والشراب والنساء[١]، وخاصة أنه تولى الخلافة وهو صغير في السن. [٢] الأمر الذي فتح المجال لتدخل النساء والحاشية في أموال الدولة[٣]، فأتلف في عهده نيفاً وسبعين ألف ألف دينار[٤]، وكان في بيت المال عند توليه الخلافة خمسة عشر ألف ألف دينار[٥]، زاد الخراج في عهده كما ذكر مسكويه بسبب انضمام فارس[٦] وكرمان[٧] للدولة العباسية[٨]، إلا أنه انفق كل ذلك[٩]، وعانت الخزينة من العجز المالي فزادت النفقات على

---

(١) كاني، بغية الخاطر، ص٨٨، مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٣، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٣٦، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٣، ص٢٦٥.

(٢) الثعالبي، أبو منصور عبدالله البشاري ت (٤٢٩هـ/١٠٨٣م) تحفة الوزراء، تحقيق حبيب الراوي وابتسام الصفار، بغداد، وزارة الأوقاف، ١٩٧٧م، ص٩٣.

(٣) المسعودي، التنبيه والإشراف، ص٣٧٧-٣٧٨، مسكويه تجارب الأمم، ج١، ص١٣، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٣٦، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص٣٣، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٤٧٣، ٤٨٦، مقدسي، أمراء الشعر، ص٤٨.

(٤) ابن دحية، النبراس، ص١٠٤، مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٣٨، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٢٦٢، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٣٠٩، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٢٤٣، علي، الإسلام والحضارة، ج٢، ص٢٦٠.

(٥) الصولي، أخبار المقتدر، ص٢٤، ٤٠، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٦٠، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١٠، الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٢٢، ص٢١، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١١٢.

(٦) فارس،: إقليم واسع أول حدوده جهة العراق إلى جهة ساحل بحر الهند وسيراف، ياقوت لحموي، معجم البلدان، ج٤، ص٢٢٦.

(٧) كرمان: ولاية مشهورة تشتمل على مدن واسعة بين فارس ومكران وسجستان وخراسان، كثيرة النخل والمواشي، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٤، ص٤٥٤.

(٨) تجارب الأمم، ج١، ص٢٣٨، ناجي وآخرون، الدولة العربية الإسلامة، ص٢٢٥.

(٩) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٤١، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١٩، ابن دقماق، الجوهر الثمين، ج١، ص١٧١.

الموارد كثيراً[1]، فيذكر أن الوارد يساوي مليوناً وأربعمائة وستة وثلاثين ألف وأربعمائة وستة وسبعين درهماً [2].

وعندما عجز الراضي عن معالجة العجز في المالية اضطر إلى استقدام محمد بن رائق وسلمه منصب أمير الأمراء، وأصبح هذا مسؤولاً عن الخراج والأموال، ولم يبق للخليفة سوى الاسم من الخلافة فقط[3]، فكان الراضي آخر خليفة انفرد بتدبير الجيوش والأموال. وآخر خليفة خطب على المنبر يوم الجمعة، وآخر خليفة جالس الندماء، وآخر خليفة كانت له نفقاته ومطابخه وشرابه ومجالسه جارية على ترتيب الخلفاء الأوائل[4].

---

(١) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج١، ص٦٥، الصابئ، الوزراء، ص٣٤، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٢٣١، ٢٣٨، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٤٦٩.

(٢) الصابئ، رسوم دار الخلافة، ص٢٧.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٣٥١-٣٥٢، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٩٩، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٣٢٣، ابن خلدون، المقدمة، ص٢١٩، القلقشندي، مآثر الأناقة، ج١، ص٢٨٧-٢٨٨.

(٤) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج١، ص٣٠٠، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٣٣٧، الأزدي، أخبار الدولة المنقطعة، ج٢، ص٤٠٧-٤٠٨، ابن الأثير، الكامل في التاريخ،ج٨، ص٣٦٨، أبو الفداء، المختصر في تاريخ البشر، ص١٢٧، ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ص٢٦٣، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٥٠٨، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٩٣، اليوزبكي، توفيق سلطان، الوزارة نشأتها وتطورها في الدولة العباسية، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٧٦م، ص١٧٨.

الفصل الأول: نفقات دار الخلافة

يقصد بها كل ما ينفقه الخليفة منذ توليه الخلافة حتى نهاية خلافته وتشمل:

المبحث الأول: مال البيعة

البيعة لغة هي: المعاقدة بين طرفين, فكل طرف منهما باع للآخر ما عنده[1], ومال البيعة مبلغ يوزعه الخليفة على الجند لكسب تأييدهم له, وسار خلفاء بني العباس على المنوال نفسه. [2]

وشكل مال البيعة عبئاً ثقيلاً على المالية, حيث أسرف الخلفاء كثيراً في ذلك, فعندما تولى المتوكل سنة (٢٣٢هـ/ ٨٤٦م) صرف رواتب للجند والأتراك برزق أربعة أشهر للأتراك, وثمانية أشهر لبقية الجند[3], وصرف مال البيعة عند ولاية العهد لأبنائه بأرزاق عشرة أشهر للجند[4], وصرف المنتصر مال البيعة رزق عشرة أشهر أيضاً[5], وخصص المستعين لها رزق خمسة أشهر سنة (٢٨٤هـ/٨٩٧م) إضافة إلى صرفه رزقاً لكبار رجال الدولة[6] وصرف المعتز للجند رزق عشرة أشهر سنة (٢٥١هـ/٨٦٥م)، ولما لم يتوفر المبلغ

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج٨، ص٣٠-٣١.

(٢) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١٠، ص٢٢، مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٤، ٨، الدوري، عصر إمرة الأمراء، ص٣٠٢.

(٣) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص٤٨٤، الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص١٥٥، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٠، ص٣٣٧، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٣٤١، الكساسبه، حسين فلاح، المؤسسات الإدارية في مركز الخلافة العباسية، د. م، د. ن، ١٩٩٢م، ص١١٧، التكريتي، بهجت كامل، "الحس العربي في سياسة المتوكل على الله العباسي"، المؤرخ العربي، بغداد، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، ع٤٥، ١٩٩٦، ص١٥٢.

(٤) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص٤٨٧، المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص١٣٦.

(٥) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص٤٩٣، كتابجي، زكريا، الترك في مؤلفات الجاحظ ومكانتهم في التاريخ الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧٢م، ص١٥٧.

(٦) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٦-٧.

لذلك أمر بتخفيضه إلى رزق شهرين فقط[1]، وقد بلغ ما صرف على الجند والموظفين من مال البيعة في سنة (٢٢٥هـ/٨٣٩م) حوالي ثلاثين ألف دينار[2]، وبالغ المقتدر كثيراً في صرف مال البيعة فصرفه ثلاث مرات، فأمر بصرف ثلاثة ملايين دينار[3]، عندما تولى الخلافة في سنة (٢٩٥هـ/٩٠٧م) وأعطى الفرسان رزق ثلاثة أشهر والرجاله رزق ستة أشهر[4]. وبعد أن خُلع وأعيد إلى الخلافة صرف مال البيعة مرة أخرى في سنة (٢٩٦هـ/٩٠٨م) سبعمائة ألف دينار[5]، وعندما خُلع وأعيد سنة (٣١٧هـ/٩٢٩م) صرف مال البيعة مرة أخرى مع زيادة لبعض الفئات، وعندما لم يفِ المبلغ المتوفر بذلك باع ما في الخزائن لتوفيره[6]، وعندما عجز عن توفيره أيضاً أرجع الأموال التي كان اقطعها للناس سابقاً، واستحدث لذلك ديواناً خاصاً سمي "ديوان المرتجعة"[7].

وعندما يعجز الخليفة عن توفير مال البيعة يأمر ببيع دار الوزارة لتوفيره، كما فعل القاهر، فعندما لم يجد مالاً للبيعة أمر ببيع دار الوزراة[8]، وكان مال البيعة مرتفعاً[9].

---

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٢٨٤، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٤٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص١٤٢-١٤٣، عبدالباقي، سامراء، ج١، ص٣٢٧-٣٢٨.

(٢) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٣٩٣.

(٣) الصابئ، الوزراء، ص٣١٧.

(٤) الصولي، أخبار المقتدر، ص٤٠، القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص٢٨.

(٥) الصابئ، الوزراء، ص١٣٣، الدجيلي، بيت المال، ص٢٠٢.

(٦) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٩٩-٢٠٠، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٦٢، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٢٠٦، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٤٧٥، الجنابي، خالد قاسم، تنظيمات الجيش في العصر العباسي الثاني، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩م، ط(١)، ص٨٧-٨٨.

(٧) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص١٢٤-١٢٥، سعد، العامة، ص٦٥.

(٨) مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٢٦٧، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٧٥.

(٩) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٥٨.

المبحث الثاني: نفقات القصر من المأكل والمشرب والملبس.

اهتم الخلفاء العباسيون كثيراً بنفقات القصر من: الطعام والشراب واللباس وغيره. وقد وردت العديد من الروايات التي ترسم لنا صورة وإن كانت تقريبية عن مقدار ما ينفقه الخلفاء على ذلك. فكان المتوكل شديد الإسراف على ذلك[1]، حيث أنفق على المطابخ مئتي ألف دينار، وعلى الثلج مليوني درهم، وعلى الفرش مائة ألف دينار، وعلى الكسوة ثلاثمائة ألف دينار، وعلى الطيب مئة ألف دينار، وعلى خزائن الشراب مليون درهم[2]. ومن شدة اهتمامه باللباس أنشأ خزانة خاصة في القصر للكسوة واللباس، وعليها عدد من الموظفين يتقاضون الرواتب الثابتة من الدولة ويعملون بالنوبة[3].

وبلغت نفقات القصر في عهدي المنتصر والمستعين ألف درهم يومياً[4]، وحاول المهتدي بالله الاقتصاد في ذلك، فاتخذ عدداً من الإجراءات التقشفية، حيث قلل من نفقات المائدة من عشر آلاف درهم إلى مائة درهم[5]، وبلغت نفقات الطعام زمن المعتضد عشرة آلاف درهم، وأجور الطباخين ثلاثين ديناراً يومياً[6]، ونفقات المطابخ الخاصة والعامة ثلاثمائة وثلاثة وثلاثين وثلث الدينار[7]، وثمن وظائف الشراب مئة دينار يومياً.

---

(١) . اليعقوبي، أحمد بن يعقوب بن واضح ت (٢٨٤هـ/٨٩٧م) مشاكلة الناس لزمانهم وما يغلب عليهم في كل عصر، تحقيق محمد كمال الدين، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٠م، ص٤٤، التنوخي، نشوار المحاضرة، ج١، ص٣٠١-٣٠٤.

(٢) ابن الزبير، الذخائر والتحف، ص٢١٩-٢٢٠، الكساسبة، المؤسسات الإدارية، ص٥٩.

(٣) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٥، ص٤٨، الصابئ، الوزراء، ص١٩٦، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١، ص١١٦، ابن الجوزي، المنتظم، ج١١، ص١٨٠.

(٤) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٣، ١٩٣.

(٥) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص١٩٠، التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٣، ص١٩٣، أمين، ظهر الإسلام، ج١، ص١٠٢.

(٦) الصابئ، الوزراء، ص٢٣، زيدان، تاريخ التمدن، ج١، ص٣١٩.

(٧) الصابئ، الوزراء، ص٢٠، حسن، تاريخ الإسلام، ج٣، ص٣٠٨.

وبالغ المقتدر بالإسراف على القصور، وبخاصة قصر الشجرة الذي زينه بأنواع الزينة، وكانت فيه شجرة من الذهب والفضة[١]، ووجد في قصره العديد من الخدم[٢]، واتصف بكثرة الإنفاق والإسراف على الطعام[٣]، وقدرها ابن الجوزي بألف وستمائة دينار يومياً[٤]. حيث أنفق المقتدر على الحلوى والفاكهة ثلاثين ديناراً يومياً، إلى أن خففها القاهر إلى دينار واحد فقط كما خفف كثيراً من أنواعها[٥].

المبحث الثالث: نفقات نساء الخلفاء والجواري والأولاد وتأديبهم.

حظيت المرأة في العصر العباسي بنفوذ واسع بما استولت عليه من الأمول، كما تحكمت بالأمور المالية والسياسية وأصبحت ذات ثروة وضياع[٦]، فكانت نفقة السيدة شجاع[٧].

---

(١) كاني، بغية الخاطر، ص٨٨، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١، ص١١٦-١١٧، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٨٩، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص١٧٤-١٧٥، القزويني، زكريا بن محمد ت(٦٨٢هـ/١٢٨٢م) آثار البلاد وأخبار العباد، بيروت، دار صادر، ١٩٧٠م، ص٣١٦، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٨١، الكبيسي، عصر المقتدر، ص٥٤.

(٢) كاني، بغية الخاطر، ص٨٨، التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٥، ص٤٨، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١، ص١١٦، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٨٠، ابن دقماق، الجوهر الثمين، ج١، ص١٧٢، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٣، ص٢٦٥.

(٣) الصولي، أخبار المقتدر، ص٤٣، القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص٢٩، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٧، ص٢٢٣، الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص٢٥٧.

(٤) المنتظم، ج١٣، ص٧٢.

(٥) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص١٥٥، متز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص٢٧٦.

(٦) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٣٩٥، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٢٠٠، حسن، تاريخ الإسلام، ج٣، ص٤٥٥.

(٧) شجاع: أم المتوكل توفيت سنة (٢٤٧هـ/٨٦١م) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٦، ص١١٩.

ستمائة ألف دينار سنوياً[1]، وغلة ضياعها أربعمائة ألف دينار[2]، وجواهرها ألف ألف دينار[3].

وكانت السيدة قبيحة من ذوات الثروة واليسار[4]، حتى باتت قادرة على دفع مرتبات الجند[5]. ويذكر الطبري أن مقدار ما وجد عندها مليون دينار[6]، وغلة ضياعها عشرة آلاف ألف دينار سنوياً[7].

وبالغ الخلفاء في الإسراف والإنفاق على الزواج، وأبرز مثال يوضح لنا ذلك زواج المعتضد بالله من قطر الندى[8]، حيث أنفق والدها خمارويه[9] والي مصر خزائن الدولة في

(١) ابن الزبير، الذخائر والتحف، ص٢١٩.

(٢) ابن الزبير، الذخائر والتحف، ص٢٣.

(٣) ابن الزبير، الذخائر والتحف، ص٢٣٥، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٣، ص٢٢٢.

(٤) ابن عبدربه، أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي ت (٣٢٨هـ/٩٣٩م) العقد الفريد، تصحيح أحمد أمين وآخرون، بيروت، دار الكتّاب العربي، ١٩٨٣م، ج٦، ص٤٠٢، البيروني، محمد بن أحمد الخوارزمي ت (٤٤٠هـ/١٠٤٨م) الجماهر في معرفة الجواهر، بيروت، عالم الكتب، د. ت، ص١٥٨، ابن الزبير، الذخائر والتحف، ص٢٣٦، الذهبي، تاريخ الإسلام، ج١٩، ص١٥.

(٥) ابن العمراني، الانباء، ص١٣١-١٣٢، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٨٠، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص١٩٩-٢٠٠، المنجد، بين الخلفاء والخلعاء، ص٦٣.

(٦) تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٣٩٥.

(٧) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٢٠٠، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص٢٠.

(٨) قطر الندى: بنت خمارويه والي مصر، وزوجة المعتضد بالله، توفيت سنة (٢٩٠هـ/٩٠٢م) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٢٤، ص٢٥٠.

(٩) خمارويه بن أحمد بن طولون: من ملوك الدولة الطولونية تولى ممصر ايام المعتمد والمعتضد توفي سنة (٢٨٢هـ/٨٩٥م)، ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن أبي بكر ت(٦٨١هـ/١٢٨٢م)، وفيات الأعيان وأنباء ابناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ١٩٦٨م، ج٢، ص٢٤٩-٢٥٠.

جهازها من مصر إلى بغداد. وقيل حُمل معها ما لم ير مثله ولا سمع به إلا في وقته[1].

وخصص المعتضد لنفقات النساء مائة دينار يومياً[2].

ولعبت النساء دوراً بالسيطرة على أموال الدولة زمن المقتدر[3]، وأسرف الخليفة عليهن كثيراً من الأموال، حتى قيل أنه أتلف الأموال بين النساء والجواري[4]، وكانت أمه السيدة شغب من أكثر النساء إتلافاً للأموال، وكانت نفقتها اليومية ثلاثمائة وثلاثة وثلاثين وثلث الدينار, أي عشرة آلاف في الشهر[5]، وقدر دخلها السنوي بألف ألف دينار[6], حتى أن ثيابها مطليه بالمسك والعنبر وفق رأي التنوخي[7].

وأنفق الخلفاء كذلك على **الجواري** حيث شكلن عنصراً أساسياً في القصر[8], وأنفق المتوكل كثيراً في شرائهن[9], وبلغت النفقة عليهن في زمنه كما ذكر ابن الزبير عشرة ملايين

---

(1) مجهول، أخبار الدول، ص٣٤، الثعالبي، آداب الملوك، ص١١٢، ابن الساعي، تاج الدين علي بن أنجب ت (٦٧٤هـ/١٢٧٥م) نساء الخلفاء المسمى جهات الأئمة الخلفاء من الحرائر والإماء، تحقيق مصطفى جواد، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٣م، ط(٢)، ص١٠٩، القلقشندي، مآثر الأناقة، ج١، ص٢٦٥، أمين، ظهر الإسلام، ج١، ص١١٠.

(2) الصابئ، الوزراء، ص٢٢، الكساسبه، المؤسسات الإدارية، ص٦٢.

(3) التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج٢، ص٤٥ الهامش، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٨١، الدوري، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص٣٠.

(4) الثعالبي، ثمار القلوب، ج١، ص٣٢٣، البيروني، الجماهر في معرفة الجواهر، ص٥٧، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١١٢، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٣، ص٢٦٥، الكبيسي، عصر المقتدر، ص٥١، المنجد، بين الخلفاء والخلعاء، ص٦٤.

(5) التنوخي، نشواز المحاضرة، ج٨، ص٨٥، مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٤٢.

(6) ابن دحية، النبراس، ص١٠٤، التنوخي، نشواز المحاضرة، ج٢، ص٤٥الهامش، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٣٢١، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٨٦.

(7) نشواز المحاضرة، ج١، ص٢٩٤، أمين، ظهر الإسلام، ج١، ص١٠٣.

(8) مجهول، الإكتفاء في أخبار الخلفاء، ص٣٠١، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٧، ص٢٢٥، الحسن، آثار الأول، ص١٢٦.

(9) ابن الزبير، الذخائر والتحف، ص٢٩-٣٠، ابن الساعي، نساء الخلفاء، ص٨٧، الحسن، آثار الأول، ص١٢٦.

درهم[1], وقدرت جواريه بأربعمائة جارية[2], وأنفق المعتمد في شراء الجواري الكثير من الأموال[3], ووصلهن المعتضد كذلك بالأموال والهدايا[4], وتبارى الخلفاء وكبار رجال الدولة بالاستكثار من الجواري, وخاصة زمن المقتدر[5] الذي وصف بكثرة الإسراف عليهن[6]. فيذكر التنوخي إنه في إحدى المناسبات كانت هناك مجموعة من الجواري وإحداهن تجيد الغناء فأمر بشرائهن جميعاً[7]، وسكر في مناسبة ما وكانت قد حُملت إليه أموال في الوقت نفسه فوزعها على النساء والجواري[8].

وكانت أسعارهن آنذاك تختلف من جارية لأخرى، إلا إنها تراوحت ما بين عشرة آلاف دينار[9]، وعشرين ألف دينار[10].

وخصص الخلفاء جزءاً من المالية للنفقة على **الأبناء** وخاصة في مناسبات الختان والتأديب والزواج، ففي إحدى المناسبات أنفق المتوكل لابنه المعتز مئة ألف دينار نقداً وعيناً[11]، وفي مناسبة أخرى وزع الكثير من الأموال على الجواري والخدم والتي قدرت

---

(١) الذخائر والتحف، ص٢١٩.

(٢) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص١٢٢، ابن الساعي، نساء الخلفاء، ص٩٢، زيدان، تاريخ التمدن، ج٢، ص٦٥٤، الخازن، الحضارة العباسية، ص٥٩.

(٣) الأصفهاني، الأغاني، ج١٦، ص١٣، ابن الساعي، نساء الخلفاء، ص١٠٢، ضيف، العصر العباسي الثاني، ص٨٩.

(٤) الشابشتي، الديارات، ص٧٥، ابن الساعي، نساء الخلفاء، ص٦١، ٦٤، ٦٥.

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١، ص١١٦، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٨٤، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٤، ص٩٩.

(٦) ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١١٦، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٨٤.

(٧) الفرج بعد الشدة، ج١، ص٣١٠، الكبيسي، عصر المقتدر، ص٦٥.

(٨) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج١، ص٢٨٩.

(٩) ابن عبدربه، العقد الفريد، ج٦، ص٤٠٤، ابن الساعي، نساء الخلفاء، ص٨٥، الحسن، آثار الأول، ص١٢٦.

(١٠) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص١٦، سعد، العامة، ص٢٨٦.

(١١) ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٩، الزهراني، النفقات، ص١٧٣.

بعشرين مليون درهم، وكان مجمل النفقة في هذه المناسبة ما بين النقدية والعينية ستة وثمانين مليون درهم[1].

وخصص المعتضد لأبناء المتوكل جارياً في اليوم ثلاثة وثلاثين دينار وثلث الدينار[2]. وكان جاري أبناء المقتدر في اليوم مائة وستة وستين دينار وثلث الدينار، وأنفق المقتدر في حفل ختان أبنائه ستة آلاف دينار في سنة (٣٠٢هـ/ ٩١٤م)[3].

وأغدق الخلفاء أموالاً كثيرة على **تأديب الأبناء** فكانوا يختارون لتأديبهم علماء من ذوي الخبرة والشهرة[4]، ويرتبون لهم الجرايات الثابتة[5]، وكانت هذه تختلف من مؤدب لآخر، وذلك حسب شهرته ومكانته، فصرف المتوكل ليعقوب بن السكيت[6] مؤدب ابنه ت (٢٤٤هـ/٨٥٨م) خمسين ألف دينار[7].

وكان راغباً بأن يعهد للجاحظ (ت ٢٥٥هـ/٨٦٨م) بتأديب ابنه لكونه من ذوي الشهرة والخبرة والمكانة العلمية، إلا إنه صرفه بعد أن رأى ملامح وجهه، وبالرغم من ذلك فقد وصله

---

(١) التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج١، ص٢١٩، الشابشتي، الديارات، ص٩٦-١٠٠، ابن الزبير، الذخائر والتحف، ص١١٩، ضيف، العصر العباسي الثاني، ص٦٧-٦٨.

(٢) الصابئ، الوزراء، ص٢٥، زيدان، تاريخ التمدن، ج١، ص٣١٨، حسن، تاريخ الإسلام، ج٣، ص٣٠٩.

(٣) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص١٥، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص١٥٠، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص٤١، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٣٠.

(٤) ابن النديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب الوراق ت (٣٨٠هـ/٩٩٠م) الفهرست، تحقيق رضا تجدد، طهران، د. ت، ١٩٧١م، ص١٦٧، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص١٥، ١١٥، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص١٥١، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٠، ص٣٦٦.

(٥) ابن النديم، الفهرست، ص٦٦، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٢، ص٧٦.

(٦) يعقوب بن السكيت: أدب ابناء المتوكل ت(٢٤٤هـ/٨٥٨م)، ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج٦، ص٣٩٥-٣٩٦.

(٧) ابن النديم، الفهرست، ص٧٩، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١٤، ص٢٧٥، الشقيرات، حسين رجا، مؤدبو الأمراء في العصر العباس الأول، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠١م، ص٦٠.

بالأموال[1]. وأهدى لمحمد بن عمر بن يزيد المبرد[2] (ت ٢٨٥هـ/٨٩٨م) مؤدب المعتز خمسة عشر ألف دينار[3]، وكانت جراية مؤدب المعتضد والمكتفي ابن بكر عبدالله بن أبي الدنيا[4] الذي تولى تأديب أكثر من واحد من أبناء الخلفاء[5]، خمسة عشر ديناراً[6].

المبحث الرابع: نفقات الحج وصلات أهل الحرمين وبني هاشم والفقهاء والعلماء والأطباء والشعراء والمغنيين.

يتولى الخليفة مهمة النفقة على **الحج وأهل الحرمين** وترميم العمارة فيها وتوفير المياه لها، وقد اهتم الخلفاء بذلك كثيراً[7]، وخاصة الخليفة المتوكل، ففي سنة (٢٤٥هـ/٨٥٩م) زاد نفقات أهل الحرمين. ووفر المياه لها وخصص مائة ألف دينار لعمل عين. وذلك بعد أن شحت المياه فيها[8].

---

(١) الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج٢، ص٢١، المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص١٠٠، أبو الفداء، المختصر في تاريخ البشر، ص٦٩، اليافعي، مرآة الجنان، ج٢، ص١٢٠، الشقيرات، مؤدبو الأمراء، ص٦٠.

(٢) محمد بن يزيد المبرد: كان مقدماً باللغة والنحو ت(٢٨٥هـ/٨٩٨م)، ابن النديم، الفهرست، ص

(٣) ابن الزبير، الذخائر والتحف، ص١١٩، ١٢٠.

(٤) عبدالله بن محمد بن أبي الدنيا: عالماً بالأخبار، أدب المكتفي، ت(٢٨١هـ/٨٩٤م)، ابن النديم، الفهرسن، ص٢٣٦.

(٥) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٢٧٢، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١٠، ص٨٩، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٣٤١.

(٦) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٣٤١، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص٧٦، حتاملة، خلافة المعتضد بالله، ص٤٦٥.

(٧) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٢٣٤، التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٣، ص٩٧، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص١٠٣، الحسن، آثار الأول، ص٢٢، ٣٣.

(٨) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٢١٣، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٠، ص٣٧٣.

وفي سنة (٢٤٦هـ/٨٦٠م), خصص مبلغ مائة ألف دينار لإجراء الماء إلى مكة المكرمة[١], ووزع الأموال على أهل الحرمين, وكان يرسل مع أمير الحج مبلغاً من المال ليوزعه على أهل الحرمين[٢], أما المقتدر فقد أوقف الضياع الواسعة على الحرمين, وصرف ثلاثمائة ألف دينار للحج في سنة (٣٢٠هـ/٩٣٢م) [٣] وخصص لهم الجرايات الثابتة[٤], والتي قدرت سنوياً بثلاثمائة وخمسة عشر ألف وأربعمائة وستة وعشرين ديناراً[٥], وكانت والدته السيدة شغب ترسل إليهم الأدوية والأشربة[٦]، وتُوقف عليهم الوقوف والصدقات[٧].

وأوقف الوزير علي بن عيسى بعض الضياع على الحرمين[٨]، كما اقترح على المقتدر وقف بعض الضياع والتي يبلغ إيرادها ثلاثة عشر ألف دينار، وبعض أراضي السواد التي يبلغ إيرادها ثمانين ألف دينار على الحرمين[٩].

ومنها النفقة على **بني هاشم** وهم أهل الخليفة أو العباسيون من بني هاشم، ويأتون في المنزلة بعد الخليفة، ويسمون الأشراف وأبناء الملوك، ولهم المناصب الهامة في الدولة, بخاصة

---

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٣٤١، الذهبي، تاريخ الإسلام، ج١٨، ص١٧، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٢، ص٣٨٦، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٤٩.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٣٤١، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٢، ص٣٨٦.

(٣) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٣، ص٢٦٤-٢٦٥، الكبيسي، عصر المقتدر، ص٦٣.

(٤) . كاني، بغية الخاطر، ص٨٨، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٨١.

(٥) ابن دحية، النبراس، ص١٠٤، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٦٣-٦٤، الأزدي، أخبار الدولة المنقطعة، ج٢، ص٣٨٧، ابن دقماق، الجوهر الثمين، ج١، ص١٧١.

(٦) ابن دحية، النبراس، ص١٠٤، الأزدي، أخبار الدولة المنقطعة، ج٢، ص٣٨٨.

(٧) مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٢٦٣، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٧٢، الأزدي، أخبار الدولة المنقطعة، ج٢، ص٤٠٠، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٢٤٥، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص١٠٦.

(٨) الصولي، أخبار المقتدر، ص٢٧٦، التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٥، ص٧٨-٧٩، ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٦٨، الخضري، تاريخ الأمم الإسلامية، ص٣٤٣.

(٩) التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج١، ص٢٢١، الصابئ، الوزراء، ص٣١٠، الزهراني، الوزير العباسي، ص٩٦.

الإمامة[1]، ولهم نقابة خاصة[2]، وكان هؤلاء مقدمين عند الخليفة, وخصص لهم الرواتب والجرايات والهدايا، فخصص لهم المعتمد جارياً يومياً ثابتاً, لكل رجل منهم دينار واحد أي ثلاثون ديناراً في الشهر[3]، وخصص المعتضد لمشايخهم جارياً مع جاري الخطباء عشرين ديناراً يومياً أي ستمائة دينار شهرياً[4], أما باقي بني هاشم فقد خصص لهم ثلاثين ديناراً وثلث الدينار يومياً[5].

وأبدى المقتدر إهتماماً بزيادات بني هاشم وتفقدها[6], ففي سنة (٢٩٥هـ/٩٠٧م) وزع عليهم خمسة عشر ألف دينار[7], وبسبب الظروف الاقتصادية السائدة كانت جراياتهم أحياناً تتعرض للانقطاع أو التأخير, ففي سنة (٢٥١هـ/٨٦٥م) قطع المستعين أرزاقهم, وذلك في أعقاب الفتنة بينه وبين المعتز[8], وإسراف الأموال الكثيرة فيها، وتأخرت أرزاقهم سنة (٣٠٦هـ/٩١٥م) فوثبوا على الوزير علي بن عيسى[9], وتكرر مثل ذلك سنة (٣١٣هـ/٩٢٨م)[10].

---

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص٢٤، متز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص٢٨٤.
(٢) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص٤٧، التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج٢، ص٤٤ الهامش، زيدان، تاريخ التمدن، ج٢، ص٥٣٧.
(٣) الصابئ، الوزراء، ص٢٥، متز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص٢٨٢، عبيدات، حسام علي عبدالله، نقود الخليفة أبو العباس أحمد المعتمد على الله، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ٢٠٠٠م، ص١١.
(٤) الصابئ، الوزراء، ص٢٥، زيدان، تاريخ التمدن، ج١، ص٣١٨.
(٥) الصابئ، الوزراء، ص٢٥، حسن، تاريخ الإسلام، ج٣، ص٣٠٩.
(٦) الصولي، أخبار المقتدر، ص٤٣، ٥٢، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٦٢.
(٧) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص٢٩، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٦٢.
(٨) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٣٢٧.
(٩) الصولي، أخبار المقتدر، ص٢١٦، القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص٧٠، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص١٧٩، متز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص٢٨٧.
(١٠) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٢٤٧.

ومنها النفقة على **الفقهاء والعلماء** حيث كان لهؤلاء حضور دائم في مجالس الخلفاء ورتب لهم الخلفاء الأموال والجرايات, فأبدى المتوكل إهتماماً بهم(١), وكذلك المهتدي الذي رفع من شأنهم(٢), وعندما بنى المعتضد قصره زاد في المساحة ليخصص فيه مكاناً للعلماء وأجرى عليهم، واصبحت سامراء مقراً للعلماء(٣), وأجرى للزجاج النحوي(٤) ثلاثمائة دينار سنوياً إضافة إلى أرزاق أخرى له مع الفقهاء والعلماء(٥).

وخصص المقتدر للفقهاء شهرياً ثلاثة عشر ألفاً وخمسمائة وتسعة وستين ديناراً(٦),

وأنفق الوزير ابن الفرات على الأدباء والفقهاء والعلماء في سنة (٣١٢هـ/٩٢٤م) عشرين ألف درهم(٧).

كما أنفق الخلفاء على **الأطباء** ووصلوهم بالأموال والصلات, وخاصة **أطباء** الخلفاء فأجرى المتوكل على طبيبه بختيشوع بن جبرائيل راتباً شهرياً, سوى الهدايا والصلات التي قدرت ثلاثمائة ألف درهم(٨), وبلغ هذا من الثروة والنفوذ بحيث تشبه بالخليفة في اللباس والشراب والنفقات(٩).

---

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج١١، ث٢٠٧، خفاجي، تطور النظم، ص١٤٧.

(٢) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص١٨٩، الدوري، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص٦٩.

(٣) الحسن، آثار الأول، ص٤٧.

(٤) الزجاج النحوي: أبو اسحق إبراهيم بن محمد السري، كان يعلم أبناء المعتضد ت (٣١٦هـ/٩٢٨م)، ابن النديم، الفهرست، ص٦٦.

(٥) ابن النديم، الفهرست، ص٦٦، بني سلامة، جميل محمود، الأجور والرواتب في العراق في العصر العباسي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٩٧م، ص١٢٦.

(٦) ابن دحية، النبراس، ص١٠٤، الأزدي، أخبار الدولة المنقطعة، ج٢، ص٣٨٧.

(٧) الصابئ، الوزراء، ص٢٢٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١٥٤، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٦٢.

(٨) ابن أبي أصيبعه، عيون الأنباء، ص٢٠٧.

(٩) اليعقوبي، البلدان، ص٦٢الهامش، القفطي، أخبار العلماء، ص٧٢، ابن أبي أصيبعه، عيون الأنباء، ص٢٠٢، زيتون "آل بختيشوع النساطرة" ص١٥٢-١٥٣.

كما أجرى لحنين بن اسحاق[1] راتباً شهرياً وصلات بحوالي خمسين ألف درهم[2]، ووصل الطبيب إسرائيل بن زكريا الطيفوري[3] بضياع يقدر إيرادها بخمسين ألف درهم وثلاثة آلاف دينار سنوياً[4]. وكان جاري الأطباء زمن المعتضد في البيمارستان أربعمائة وخمسين ديناراً شهرياً[5].

وعُني الخلفاء كذلك **بالشعراء** ووصف المتوكل بالكرم معهم، حيث أغدق عليهم الأموال[6]، فأعطى الشاعر مروان بن أبي الجنوب على قصيدة واحدة مائة وعشرين ألف درهم[7]، وأعطى آخراً عشرة آلاف درهم بعد أن استحسن شعره[8]، وفي سنة (٢٣٢هـ/٨٤٦م) أنشد علي بن الجهم شعراً وكان بيد المتوكل جوهرتان فأعطاه الجوهرتين[9]، وأمر لآخر يدعى أبا الشبل بعد أن أنشد قصيدة بألف درهم لكل بيت، وكانت ثلاثين بيتاً فأمر له بثلاثين ألف درهم[10].

---

(١) حنين بن اسحاق: طبيب مشهور إمام صناعة الطب، ترأس الأطباء زمن المتوكل ت (٢٦٤هـ/٨٧٨م)، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٣، ص٢١٥-٢١٦.

(٢) القفطي، أخبار العلماء، ص١٢١، بني سلامه، الأجور والرواتب، ص١٣٤.

(٣) إسرائيل بن زكريا الطيفوري: طبيب المتوكل، تشبه بالأمراء والقادة في مظاهر حياته، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٩، ص١١.

(٤) ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء، ص٢٢٥.

(٥) الصابئ، الوزراء، ص٢٦-٢٧.

(٦) البيهقي، إبراهيم بن محمد ت (٣٥٠هـ/٩٦١م) المحاسن والمساوئ، تحقيق محمد سويد، بيروت، دار إحياء العلوم، ١٩٨٨م، ط(١)، ص٢٧٤-٢٧٥، الأصفهاني، الأغاني، ج١٠، ص٥١، ج١٤، ص١٩٣-١٩٤، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٧، ص١٧٧، عبدالباقي، سامراء، ج١، ص٢٨٧.

(٧) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٢٣٢، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٤٩.

(٨) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١١، ص٣٦٧، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص١٠١.

(٩) ابن عبدربه، العقد الفريد، ج١، ص٣٢١، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٧، ص١٧٧، ابن الجوزي، المنتظم، ج١١، ص١٨١-١٨٢، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٠، ص٣٧٧.

(١٠) الأصفهاني، الأغاني، ج١٤، ص١٩٣.

كما أجرى للبحتري[1] عشرة آلاف درهم[2]. ولشاعر آخر عشرة آلاف درهم[3]، ووصل الشاعر محمد بن عمران البصري بعشرة آلاف درهم[4]، ولآخر أربعة آلاف دينار[5]، ووصل الشاعرة فضل[6] بالأموال الكثيرة[7].

وأنفق المعتز على شعرائه كثيراً[8]، ووصل المعتضد شاعراً له بستمائة دينار[9]. ووصل آخر بخمسين ألف درهم سوى الهدايا والثياب[10]، ووصل الشاعر ابن بسطام بثلاثمائة دينار[11]، ووصل المكتفي أحد الشعراء بخمسين ألف درهم[12]، كما رتب المقتدر لبعض الشعراء جارياً ثابتاً مائة دينار شهرياً[13]، ووصل ابن الفرات وزيره الشعراء بعشرين ألف درهم[14].

---

(١) البحتري: الوليد بن عبيد، من أهل منبج دخل العراق ومدح المتوكل وغيره ت(٢٨٥هـ/٨٩٨م)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١٣، ٤٥١-٤٥٥.

(٢) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٩٢، الخضري، تاريخ الأمم الإسلامية، ص٢٦٦.

(٣) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٩٢، الأصفهاني، الأغاني، ج٢١، ص٥٢.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص١٥١، الزهراني، النفقات، ص٢٤١.

(٥) ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ص٢٢٣، اليافعي، مرآة الجنان، ج٢، ص١١٩، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٧، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٣، ص٢٤٣.

(٦) فضل: جارية المتوكل من اليمامة ت(٢٦٠هـ/٨٧٣م)، الكتبي، محمد بن شاكر ت(٧٦٤هـ/١٣٦٢م)، فوات الوفيات، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة العامة، ١٩٧٣م، ج٣، ص٨٥.

(٧) الأصفهاني، الأغاني، ج١٩، ص٣٠٢، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص١٣٥، ابن الساعي، نساء الخلفاء، ص٨٧.

(٨) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص٥٨، ابن العمراني، الأنباء، ص١٢٩.

(٩) الأزدي، أخبار الدولة المنقطعة، ج٢، ص٣٨٩.

(١٠) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٤٠١.

(١١) البيروني، الجماهر في معرفة الجواهر، ص٦١.

(١٢) ابن العمراني، الأنباء، ص١٥٢.

(١٣) الأزدي، أخبار الدولة المنقطعة، ج٢، ص٢٩٤.

(١٤) الصابئ، الوزراء، ص٢٢٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١٥٤.

وقرب الخلفاء **المغنيين** من مجالسهم وأنفقوا عليهم وأجروا لهم الأموال والرواتب[(١)]، فيذكر التنوخي أن المتوكل وصل المغنيات بعشرين مليوناً[(٢)]، وخصص المعتمد للندماء والمغنيين أرزاقاً ثابتة[(٣)]، واهتم المعتضد بهم كثيراً[(٤)]، ونظر لاهتمام المقتدر بهم أصبحت بغداد في زمنه سكناً لهم وأغدق عليهم الأموال[(٥)].

واهتم الراضي بهم كثيراً حتى أنه وهبهم في سنة (٣٢٢هـ/٩٣٣م) وزن ما يجلسون عليه من الذهب والفضة على رأي التنوخي[(٦)].

---

(١) التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج١، ص٢١٩، ابن الزبير، الذخائر والتحف، ص٢١٩.

(٢) الفرج بعد الشدة، ج١، ص٢١٩.

(٣) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٢٢٠، متز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص٢٧٣.

(٤) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج١، ص٢٦٦-٢٦٨، ٣٣٤، ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن ت (٥٩٧هـ/١٢٠٠م) أخبار الأذكياء، بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م، ط(١)، ص٤٥، حتاملة، المعتمد في خلافة المعتضد، ص١٠٧.

(٥) الصولي، أخبار المقتدر، ص٤٠، الصابئ، رسوم دار الخلافة، ص٢٣، الكبيسي، عصر المقتدر، ص٦٥-٦٦.

(٦) نشوار المحاضرة، ج١، ص٢٩٨-٢٩٩.

الفصل الثاني: نفقات أجهزة الدولة

المبحث الأول: نفقات جهاز الوزارة

١- نفقات الوزير:

حظي الوزير في هذه الفترة بدرجة من الثراء لم يسبق لها مثيل, حتى أصبح يتشبه بالخليفة[(١)], فكان يتسلم الرواتب الثابتة من الدولة علاوة على الصلات والهدايا, فقد خصص المتوكل لوزيره عبيدالله بن يحيى بن خاقان[(٢)] ت (٢٤٠هـ/٨٥٤م) عشرة آلاف درهم شهرياً[(٣)], ووصل المستعين وزيره أحمد بن الخصيب في سنة (٢٤٨هـ/٨٦٢م) بقيمة مليون درهم[(٤)], وصرف المعتضد للوزير عبيدالله سليمان اثنتي عشرة ألف دينار سنويا في سنة (٢٧٩هـ/٨٩٢م)، ثم استبدل راتبه بإقطاع يقدر وارده بمئتي ألف دينار سنوياً وذلك في سنة (٢٨١هـ/٨٩٦م)[(٥)].

---

(١) الصابئ، الوزراء، ص٢١٥-٢١٦، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص١٦٦، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٣٤.
Lambton, Land Lord and Reasant in Persia, Oxford, ١٩٥٣, p.٤٤.

(٢) عبيدالله بن يحيى بن خاقان: وزر للمتوكل والمعتمد ت(٢٦٣هـ/٨٧٦م)، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٩، ص٤١٧-٤١٨.

(٣) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص١٥، علي، الإدارة الإسلامية، ص١٧٢، الشالجي، عبود "الرواتب في الإسلام" مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، مج٢٦، ١٩٧٥م، ص٢٦١.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٧.

(٥) الصابئ، الوزراء، ص٢٥-٢٦، الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص٢٤٠، نوري، دريد، "الأجور والرواتب في العراق خلال العصر العباسي" المؤرخ العربي، بغداد، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، ع٣٢، السنة١٣، ١٩٨٧م، ص٢٣٧.

وقدر راتب الوزير زمن المقتدر بخمسة آلاف دينار شهرياً[١]، كما أجرى المقتدر لابن الوزير علي بن محمد بن الفرات ألفي دينار شهرياً[٢]، فأصبح الراتب المقرر فيما بعد سبعة آلاف دينار في الشهر، خمسة رزق الوزارة وأخرى باسم ابن الوزير[٣].

وكان راتب الوزير محمد بن عبيدالله بن يحيى الخاقاني ت(٢٩٩هـ/٩١١م) خمسة آلاف دينار شهرياً[٤]، وراتب الوزير علي بن عيسى في سنة (٣٠١هـ/٩١٣م) خمسة آلاف دينار شهرياً[٥]، وفي سنة (٣٠٤هـ/٩١٦م) وصل المقتدر وزيره ابن الفرات بثلاثمائة ألف درهم[٦]، كما صرف في سنة (٣١٢هـ/٩٢٤م) لوزيره علي بن عيسى سبعة آلاف دينار في الشهر[٧]. أما في سنة (٣١٥هـ/٩٢٧م) فكان راتب الوزير خمسة آلاف دينار شهرياً[٨]، ثم ارتفع إلى سبعة آلاف دينار شهرياً[٩].

وبالإضافة إلى الرواتب والصلات الثابتة للوزراء كان يخصص أيضاً لأبنائهم رواتب وصلات[١٠]، فكان رزق ابن الوزير ابن الفرات ألفي دينار شهرياً[١١].

---

(١) الصابئ، الوزراء، ص٢٩، ٢٨٥، ضيف، العصر العباسي الثاني، ص٥٦.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٩٣، الشالجي، "الرواتب في الإسلام"، ص٢٦١.

(٣) الصابئ، الوزراء، ص٢٨٥، الشالجي، "الرواتب في الإسلام"، ص٢٦١.

(٤) الصابئ، الوزراء، ص٢٨٥، اليوزبكي، الوزارة، ص١٦٨.

(٥) الصابئ، الوزراء، ص٣٠٦، الزهراني، النفقات، ص٢٨٢.

(٦) مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٨٣.

(٧) الصابئ، الوزراء، ص٣٧٨، ضيف، العصر العباسي الثاني، ص٥٦.

(٨) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٥٥، بيطار، من كتاب تجارب الأمم، ص٢٤٩.

(٩) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٥٩.

(١٠) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٥٩، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٢١٩.

(١١) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٩٣، الشالجي "الرواتب في الإسلام" ص٢٦١.

وترتب على ذلك أن أثرى الوزراء ثراءً فاحشاً، فبلغ الوزير ابن الفرات من الثروة والنفوذ بحيث أصبح يتشبه بالخليفة في الطعام والشراب والنفقات[1]، وقدرت الأموال التي جمعها ابن الفرات عشرة آلاف ألف دينار[2]، وعندما قابل رسول الروم في قصره شك الرسول بعد أن رأى القصر والنفقات أنه الخليفة لكثرة ما في قصره الذي يشبه قصر الخليفة[3]، وقدر دخل الوزير علي بن عيسى ثمانين ألف دينار سنوياً[4]، وأسرف الوزير حامد بن العباس كثيراً في النفقات والطعام واللباس[5]، فيذكر أنه يقدم أكثر من أربعين مائدة في اليوم[6]، وتشبه بالخلفاء في كثرة الخدم[7]، وأهدى للمقتدر سنة (٣٠٩هـ/٩٢١م) ضيعة معروفة بالناعورة والتي كلفته مائة ألف دينار[8].

ولم يكن الوزير الخصيبي أقل ثروة ومالاً مما سبقه من الوزراء، فذكر مسكويه له عدداً من النفقات. وكان يقول: إن هذه النفقات لم تشمل نفقاته كافة، حيث أخفى الكثير منها[9]،

---

(١) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص٤٠، مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٢٠، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١، ص١١٧، أمين، ظهر الإسلام، ج١، ص١٠٥، آشتور، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ص١٧٤.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٢٤١، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٦١، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٤، ص٦١.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٥٣-٥٤، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١، ص١١٧، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص١٧٤-١٧٥.

(٤) الصابئ، الوزراء، ص٣٤٩، الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص٢٥٤.

(٥) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٤، ص١٦٣، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٣٧-٣٨، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٢٢٩، الأزدي، أخبار الدولة المنقطعة، ج٢، ص٣٩٩.

(٦) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج١، ص٢٢، ج٣، ص١٩٣، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٢٢٩.

(٧) مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٩٦، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٢٢٨، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٥٩.

(٨) الصولي، أخبار المقتدر، ص٢٢٥، التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص٨٨الهامش، ابن الزبير، الذخائر والتحف، ص٦٠، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٢٢.

(٩) تجارب الأمم، ج١، ص١٥٦.

وكانت نفقاته في كل شهر ألفين وخمسمائة دينار ونفقات الكسوة عشرين ألف دينار، وثمن العقارات أربعين ألف، وثمن الهدايا خمسة وثلاثين ألف دينار، وثمن الدواب عشرة آلاف دينار، وللفرسان والرجالة وبعض الموظفين عشرون ألف دينار[١].

وكان الوزير ابن مقلة كثير الإسراف والنفقة كغيره من الوزراء فكان ينفق أسبوعياً خمسمائة دينار فقط للفاكهة[٢].

٢- نفقات موظفي الدولة

اشتملت الدولة العباسية على عدد من الأقاليم، ولكل إقليم منها عدد من العمال والولاة والكتّاب والموظفين، إضافة إلى العديد من الموظفين في مؤسساتها، وكانت رواتب هؤلاء تدفع من بيت المال، وكانت الرواتب تختلف من موظف لآخر ومن فترة لأخرى، فيذكر أن راتب كاتب الخلافة عبيدالله بن يحيى بن خاقان عشرة آلاف درهم شهرياً[٣]، وزمن المعتضد كانت رواتب الكتّاب وأصحاب الدواوين أربعة آلاف دينار وسبعمائة في الشهر[٤].

وكان راتب والي فارس في زمنه ألفين وخمسمائة دينار، ثم ارتفع إلى ثلاثة آلاف دينار[٥]، وكان راتب والي مصر أحمد بن طولون سنة (٢٥٤هـ/٨٦٨م) ألفي دينار شهرياً[٦]، وراتب كاتب ديوان الرسائل عشرة دنانير شهرياً[٧]، وموظف البريد مئة وخمسين دينار

---

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٥٥-١٥٦، الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص٢٥٤.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٠٣الهامش، الأزدي، أخبار الدولة المنقطعة، ج٢، ص٤٠٧.

(٣) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص١٥، الشالجي، الرواتب في الإسلام، ص٢٧٣.

(٤) الصابئ، الوزراء، ص٢٦، متز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص١٥٥.

(٥) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص١١٤، علي، الإدارة الإسلامية، ص١٧٨.

(٦) المقريزي، المواعظ والاعتبار، ج١، ص٨٧١، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٣، ص٢١.

(٧) الصابئ، الوزراء، ص٢٣٩.

شهرياً[1]، وراتب كاتب ديوان السواد زمن المكتفي عشرة دنانير شهرياً[2]، ثم ارتفع إلى ثلاثين ديناراً[3]، وكاتب ديوان الخراج خمسة وعشرين ديناراً شهرياً[4].

وفي سنة (٣١٤هـ/٩٢٦م) كان راتب كاتب ديوان السواد خمسمائة دينار شهرياً[5] وراتب رئيس الديوان السواد مع الكتاب سبعة آلاف دينار شهرياً[6]، وراتب رئيس ديوان السواد خمسمائة دينار شهرياً[7]، وراتب عامل مصر ثلاثة آلاف دينار شهرياً[8]، وراتب كاتب ديوان الخراج مئة دينار شهرياً[9]، وكاتب بيت مال الخاصة أربعين دينار شهريا[10]، ومشرف أعمال مصر والشام ألفي دينار شهرياً[11]، وكاتب ديوان الضياع ثلاثين ديناراً شهرياً[12] ورئيس ديوان الخاتم اربعمائة دينار شهرياً[13]، ورئيس ديوان السواد في سنة

---

(١) الصابئ، الوزراء، ص٢٣، الكساسبة، المؤسسات الإدارية، ص١٣٨.

(٢) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٥، ص٧٣، الصابئ، الوزراء، ص١٣٥، ابن الجوزي، أخبار الأذكياء، ص٥١.

(٣) التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج١، ص٧٨الهامش، الصابئ، الوزراء، ص١٣٥، ابن الجوزي، أخبار الأذكياء، ص٥١.

(٤) الصابئ، الوزراء، ص١٥٨، سعد، العامة، ص٢٩٦.

(٥) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٥، ص٧٣، الصابئ، الوزراء، ص١٣٥، ابن الجوزي، أخبار الأذكياء، ص٥١.

(٦) الصابئ، الوزراء، ص٣٧، الزهراني، الوزير العباسي، ص٧٤.

(٧) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٥، ص٧٣، متز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص١٥٥.

(٨) الصابئ، الوزراء، ص٣٤٧، زيدان، تاريخ التمدن، ج١، ص٣٨٩.

(٩) الصابئ، الوزراء، ص١٥٨.

(١٠) الصابئ، الوزراء، ص١٥٨.

(١١) الصابئ، الوزراء، ص٣٣٥.

(١٢) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص٥٤-٥٥.

(١٣) الصابئ، الوزراء، ص١٩٨.

(٣٠٢هـ/٩١٤م) خمسمائة دينار شهرياً[١]، ورئيس ديوان المشرق في السنة نفسها مئة دينار شهريا[٢].

وراتب رئيس ديوان الجيش في سنة (٣٠٦هـ/٩١٨م) مئة وثمانين ديناراً شهرياً[٣]، وراتب رئيس ديوان الأزمّة سنة (٣١١هـ/٩٢٣م) اثني عشر ألف دينار شهرياً[٤]، وكان راتب رئيس ديوان الأزمّة سنة (٣١٨هـ/٩٣٠م) ألف وسبعمائة دينار[٥]، وراتب المحتسب في بغداد سنة (٣١٩هـ/٩٣١م) مئة دينار شهرياً، وراتب والي الحسبة مع موظفي ديوان المظالم أربعة وثلاثين ألفاً واربعمائة وتسعة وثلاثين ديناراً سنوياً[٦]، وراتب موظف البريد تسعة وسبعين ألف وأربعمائة دينار[٧]، وراتب رئيس جميع الدواوين في سنة (٣١٩هـ/٩٣١م) ألفين وسبعمائة دينار شهرياً[٨]، وراتب كاتب ديوان الإنشا عشرة دنانير شهرياً[٩]، وراتب رئيس دواوين الأزمّة ألف دينار شهرياً[١٠]، وراتب مشرف أعمال الخراج والضياع لسنة (٣٢٤هـ/٩٣٠م) ألفي دينار شهرياً[١١]، وكان راتب مشرف أعمال واسط زمن المتقي ألف دينار شهرياً[١٢].

---

(١) الصابئ، الوزراء، ص٣٤٠.
(٢) الصابئ، الوزراء، ص٣٤٠.
(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٦٨، الزهراني، النفقات، ص٣٦٦.
(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٨٨.
(٥) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٦٦، نوري "الأجور والرواتب" ص٢٣٩.
(٦) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٦٣-٦٤.
(٧) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٦٤، الكبيسي، عصر المقتدر، ص٥٩.
(٨) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٢٦، بني سلامة، الأجور والرواتب، ص١١٠.
(٩) الصابئ، الوزراء، ص٢٣٩.
(١٠) مسكويه، تجارب الأمم، ص٣١٧.
(١١) الصولي، أخبار الراضي، ص١٩٥، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٩٨.
(١٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج٢، ص١٥، الشالجي "الرواتب في الإسلام"، ص٢٦٧.

ومما سبق يمكن القول أن الرواتب والأرزاق اختلفت من فترة لأخرى، تارة ترتفع وتارة تنخفض، حيث شهدت الرواتب انخفاضاً ملموساً، وذلك بعد إجراءات تخفيض الرواتب والزيادات لكي تتناسب مع الوضع المالي للدولة التي عانت من الأزمات المالية المتكررة، كما أن الرواتب لم تشتمل على الخلع والهدايا، وأحياناً كانت تتم دفع أرزاق عينية للموظفين كالقادة والعمال وموظفي الدواوين، كما هي الحال في سنة (٣٢٠هـ/٩٣٢م)، حيث وزع المقتدر على الموظفين ثلاثين ألف رأس من البقر والغنم ومائة من الإبل[١].

المبحث الثاني: نفقات الجهاز العسكري

١- نفقات الجند والشرطة.

خصص العباسيون جزءاً كبيراً من مالية الدولة للنفقة على الشؤون العسكرية وأرزاق الجند، فالجيش من أهم مؤسسات الدولة، وخاصة بعد أن تعرضت الدولة إلى عدد من الأخطار الداخلية والخارجية[٢]، كما ارتفعت رواتب الجيش وخاصة بعد أن أصبح يتكون من العديد من الفرق والعناصر مثل: المصافية، الرجالة، الفرسان، المرتزقة وغيرها[٣].

وكانت آلية الدفع تتم بالنوبة، حيث أن الأشهر تختلف من فرقة لأخرى، فالشهر بالنسبة لبعض الفرق خمسون يوماً[٤]، والآخر ستون يوماً، حتى أن بعض الفرق مائة وعشرون يوماً, ولتنظيم عملية دفع الرواتب تم توثيق أسماء الجند والفرق ومقدار مرتباتهم

---

(١) الصولي، أخبار المقتدر، ص٤٣، القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص٢٩، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٦٢، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٣، ص٢٦٥.

(٢) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١٠، ص١٠٣، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص١٥، الجنابي، تنظيمات الجيش، ص٨٧.

(٣) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص١٣٠، الصابئ، الوزراء، ص١٦، ١٩، ٢١.

(٤) الصابئ، الوزراء، ص١٧، ٢٠.

وموعد صرفها، وكان ديوان الجيش يتولى كل ذلك يساعده بعض المجالس الفرعية التي تساهم في إدارته[1].

وشكلت نفقات الجند عبئاً ثقيلاً على المالية، فبلغت نفقات الجند في سنة (٢٥٢هـ/٨٦٧م) مائتي ألف ألف دينار، أي مقدار خراج المملكة لسنتين[2]، وكانت هناك حوافز وعلاوات على الرواتب فزادت رواتب فرقة الرجالة في السنة نفسها ديناراً وفرقة الفرسان دينارين، وزاد المعتز في السنة نفسها فرقة جند بغداد القدماء حتى بلغت أرزاقهم ألفي دينار[3]، وزاد فرقة الأتراك في السنة نفسها درهمين[4]، وفي سنة (٢٥٦هـ/٨٦٩م) زادت رواتب فرقة الرجالة درهمين، وزاد المهتدي في السنة نفسها العديد من الفرق[5]، وزاد المعتضد فرقة الأتراك الحجرية خمسة دنانير[6]، وارتفعت رواتب الرجالة في زمنه سبعة دنانير[7]، وكانت الرواتب اليومية لفرقتي الزنج والعجم ثلاثمائة دينار[8]، ولفرقة المختارين ستمائة دينار يومياً[9]، ولفرقة الفرسان المميزين خمسمائة دينار يومياً[10]، وفي سنة (٢٩٠هـ/٩٠٢م) بلغت رواتب الجند السنوية مئة ألف دينار[11].

---

(١) قدامة، الخراج، ص٢١.

(٢) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٣٧١، زيدان، تاريخ التمدن، ج١، ص٣٩٩، الجنابي، تنظيمات الجيش، ص٨٧.

(٣) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٣٥٧.

(٤) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٣٥٥.

(٥) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٤٦٨-٤٦٩.

(٦) الصابئ، الوزراء، ص٢١.

(٧) الصابئ، الوزراء، ص٢١، سعد، العامة، ص٢٩٩.

(٨) الصابئ، الوزراء، ص١٦.

(٩) الصابئ، الوزراء، ص١٩، حسن، تاريخ الإسلام، ج٣، ص٣٠٧.

(١٠) الصابئ، الوزراء، ص١٩، حتامله، البنية الإدارية، ص٥٧.

(١١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١٠، ص١٠٣، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص١٥.

وزاد المقتدر فرقة الفرسان ثلاثة دنانير شهرياً[1]، ورفع رواتب فرقة الرجالة المصافية في سنة (٣٠٣هـ/٩١٥م) نصف دينار شهرياً[2]، وفي السنة نفسها أطلق للفرسان من بيت مال العامة مئتي ألف دينار، ومن بيت مال الخاصة مائتي ألف دينار[3]، وفي سنة (٣١٢هـ/٩٢٧م) أنفق ثلاثمائة ألف دينار من بيت مال الخاصة[4]، وأنفق على فرقة المؤنسية ستمائة ألف دينار في سنة (٣١٥هـ/٩٢٧م) [5]، وفي سنة (٣١٧هـ/٩٢٩م) بلغت رواتب الجند الشهرية مئة وعشرين ألف دينار[6].

أما فرقة الفرسان فكانت رواتبها في السنة نفسها اثنين وأربعين ديناراً، وبلغت رواتبهم الشهرية خمسمائة ألف دينار[7]، وزاد في السنة نفسها الفرسان ثلاثة دنانير[8]، وزاد الراضي سنة (٣٢٦هـ/٩٣٧م) فرقة الفرسان خمسة دنانير[9]، وكان مجموع ما أنفق على الجند سنة (٣٢٩هـ/٩٤٢م) بما في ذلك الرواتب أربعمائة وخمسين ألف دينار[10]، وعندما عجز

---

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٣٨، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص١٦، الجنابي، تنظيمات الجيش، ص٩٣.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٣٨.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٥٦.

(٤) مسكويه تجارب الأمم، ج١، ص١٤٢.

(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٥٧، الزهراني، الوزير العباسي، ص٨٠.

(٦) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص١٢٣.

(٧) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٢٨٠.

(٨) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٩٩، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٦٢، زيدان، تاريخ التمدن، ج١، ص٤٠٠.

(٩) الصولي، أخبار الراضي، ص١١٨، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٣١٣، الجنابي، تنظيمات الجيش، ص٩٣.

(١٠) مسكويه، تجارب الأمم، ج٢، ص١٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٣٧٢-٣٧٣.

المستكفي في سنة (٣٣٤هـ/٩٤٥م) عن دفع رواتب الجند دفعها أمير الأمراء وقدرت بحوالي خمسمائة ألف درهم[١].

نلاحظ مما سبق تباين رواتب الجند واختلافها من فترة لأخرى ومن فرقة لأخرى ويرجع ذلك إلى الفرقة وأهميتها في الحرب. كما نلاحظ أن هناك بعض الزيادات طرأت على رواتب بعض الفرق. وتكرر هذا عدة مرات كما هي الحال في سنة (٣٠٣هـ/٩١٥م) وفي سنة (٣٠٧هـ/٩١٩م) وسنة (٣١٦هـ/٩٢٨م) وسنة (٣١٧هـ/٩٢٩م). كما نلاحظ أن الزيادات بلغت ذروتها لدى فرقة الفرسان والرجالة والأتراك, الأمر الذي يدل على أهمية هذه الفرق، كما نلاحظ في الفترة الأخيرة تحديداً عجز الخليفة عن دفع رواتب الجند، وتولى ذلك أمير الأمراء وهذا يشير إلى مدى العجز بالمالية.

وبالنسبة إلى رواتب القادة، فمن المتعارف عليه أنها أعلى من رواتب الجند، وذلك لدورهم في قيادة الجيش، حيث كان الخلفاء يقدمون لهم الرواتب والصلات والهدايا، ففي سنة (٢٤١هـ/٨٥٥م) وصل لمتوكل بعض قادته خمسين ألف درهم وصلات أخرى[٢]، ووصل المستعين في سنة (٢٤٨هـ/٨٦٢م) قائده بمليون درهم[٣]، وزاد في سنة (٢٥١هـ/٨٦٥م) راتب قائده الذي بلغ ستة عشر ألف درهم شهرياً[٤]، وكان رزق القائد في سنة (٣٣١هـ/٩٤٢م) ألف دينار وكانت صلته ألفي دينار[٥].

وتحسن الإشارة إلى أن موعد صرف الأرزاق سار على نظام جديد في هذه الفترة لم يسبق له مثيل، ويعود ذلك إلى الظروف الاقتصادية السائدة آنذاك، فكان سابقاً يتم كل شهر،

---

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج٢، ص٨٣.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج١١، ص٢٨٣.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٨.

(٤) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٢٩٠، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٤٥.

(٥) الصولي، أخبار الراضي، ص٢٤١، الشالجي "الرواتب في الإسلام"، ص٢٧٢.

إلى أن أصبح هناك خلل في دفعها، ويعود ذلك لتأخر وانقطاع الموارد، وبقي الأمر كذلك إلى أن استحدث المعتضد بالله نظاماً جديداً يقوم على تقسيم الجند إلى فرق وفئات كل حسب اختصاصاته[1]، واتُبع النظام نفسه فيما بعد[2]، أما بالنسبة إلى الشرطة فيذكر الصابئ أن المعتضد خصص ستة آلاف دينار في الشهر للشرطة بمعدل خمسين ديناراً يومياً[3].

٢- نفقات الحملات العسكرية.

تعرضت الدولة العباسية إلى الكثير من الأخطار الداخلية والخارجية، والتي كلفت الخزينة وشكلت عليها عبئاً مالياً جديداً، واستنزفت جزءاً كبيراً من ماليتها لدرجة أن خراج المنطقة في بعض الأحيان كاملاً كان لا يغطي نفقات الحملة فيها[4]، ففي سنة (٢٥١هـ/٨٦٥م) أنفق المستعين ستة وثلاثين ألف دينار[5]، في حملة على مدينة الأنبار[6]، وكبدت حروب الزنج والقرامطة الدولة كثيراً من الخسائر المالية، فأنفق المعتضد في سنة (٢٨١هـ/٨٩٤م) في حرب القرامطة أربعة عشر ألف دينار[7]، وفي سنة (٢٨٨هـ/٩٠٠م) أنفق على حروب بعض الثغور عشرة آلاف ألف درهم[8].

---

(١) الصابئ، الوزراء، ص١٦-١٧، السامرائي، المؤسسات الإدارية، ص٢٦٠.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٦١، ١٩٩، الزهراني، النفقات، ص٣١٣.

(٣) الوزراء، ص٢٠، حسن، تاريخ الإسلام، ج٣، ص٣٠٧، درادكه، صالح "نظام الشرطة في العصر العباسي"، دراسات تاريخية، الجامعة الأردنية، مج١٦، ع٣، ١٩٨٩م، ص٩٩.

(٤) الصولي، أخبار المقتدر، ص١٠٦-١٠٧، الجنابي، تنظيمات الجيش، ص٨٧.

(٥) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٣٢٠.

(٦) الأنبار: مدينة على الفرات غربي بغداد، بنيت زمن الفرس، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج١، ص٢٥٧.

(٧) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٤٣٧.

(٨) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١٠، ص٨٤.

وأنفق المكتفي على غزو بلاد الروم سنة (٢٨٩هـ/٩٠١م) مبلغ اثنين وثلاثين ألف دينار للجند فقط[١]، وفي سنة (٢٩٠هـ/٩٠٢م) أنفق على حرب القرامطة مئة ألف دينار[٢]، وفي سنة (٢٩٤هـ/٩٠٦م) أنفق كثيراً من الأموال على حربهم، وكان من أكثر خلفاء بني العباس ينفق على حربهم[٣]، وخاصة بعد أن استفحل خطرهم وتعرضوا لقوافل الحجاج وسبوا الأمتعة والنساء والأموال[٤].

وفي سنة (٣٠٣هـ/٩١٥م) بلغت نفقات فتح فارس وكرمان عشرة آلاف ألف دينار[٥]، وكبدت الحملة التي خرجت لمحاربة ابن أبي الساج الأموال الطائلة إلى أن عجزت الدولة بعدها عن دفع رواتب الجند[٦]، وترتب على ذلك عزل الوزير ابن الفرات بعد عجزه عن توفير الرواتب[٧]. وظهرت ضخامة التكاليف في حرب القرامطة مرة أخرى زمن المقتدر، فأنفق الخليفة على حربهم في سنة (٣١٢هـ/٩٢٤م) في الكوفة وواسط مليون دينار[٨]، وفي سنة (٣١٥هـ/٩٢٧م) أنفق في حربهم خمسمائة ألف دينار[٩]، وأنفق على

---

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١٠، ص٩٦.

(٢) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١٠، ص١٠٣، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص١٥.

(٣) ابن دحية، النبراس، ص٨٩، الأزدي، أخبار الدولة المنقطعة، ج٢، ص٣٧٩، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص٢٢، ابن دقماق، الجوهر الثمين، ج١، ص١٦٣-١٦٤.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٤٩، الجنابي، تنظيمات الجيش، ص٨٧.

(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٤١، الزهراني، الوزير العباسي، ص٨١.

(٦) مجهول، أخبار الدول، ص٢٦-٢٧، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص١٨.

(٧) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص١٧٩-١٨٠، سعد العامة، ص٦٦.

(٨) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص١٠٧، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٦١.

(٩) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٨١، الدجيلي، بيت المال، ص٢٠٣.

قتالهم في السنة نفسها ثمانمائة ألف دينار[1]، وأخذ من والدته خمسمائة ألف دينار لتغطية نفقات الحملة[2]، ولم يبق في بيت المال سوى خمسمائة ألف دينار[3].

وكبدت محاربة البريدين زمن المتقي الخزينة كثيراً من الأموال، فأنفق على قتالهم سنة (٣٣١هـ/٩٤٢م) خمسمائة ألف دينار[4]، وقيل ألفا ألف دينار[5]، وعلى قتال أمير الأمراء توزون[6] في السنة نفسها أربعمائة ألف درهم[7].

يتبين مما سبق ضخامة النفقات التي خصصتها الدولة للحملات وخاصة لحروب القرامطة الأمر الذي كان له أثر سلبي على المالية.

٣- نفقات بناء الحصون العسكرية وترميمها.

إهتمت الدولة ببناء الحصون العسكرية والمدن وشحنها بالجند والمقاتلة[8]، فقد رصدت جزءاً من ماليتها للنفقة على ذلك، ومن ذلك ما انفقه المستعين سنة (٢٥١هـ/٨٦٥م) على بناء التحصينات والأسوار لبغداد، حيث قدر ما أنفقه ثلاثمائة وثلاثين ألف دينار[9]، وفي سنة

---

(١) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٢٦٥، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٤، ص٧٣.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٨٠-١٨١، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٥٥، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٢٦٥، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٦٦.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٨٠-١٨١، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٥٥، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٢٦٥.

(٤) الصولي، أخبار الراضي، ص٢٣٨.

(٥) ابن الزبير، الذخائر والتحف، ص٢٤٩.

(٦) توزون: من خواص بجكم كان أميراً للأمراء زمن المتقي، وكان جباراً، توفي سنة (٣٣٤هـ/٩٤٥م) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٠، ص٤٤٨.

(٧) مسكويه، تجارب الأمم، ج٢، ص٤٣، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق٢، ص٣٨٣.

(٨) ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص٨، خفاجي، تطور النظم، ص٢٥٥.

Hameed, Abdul Aziz, New lights on the Ashiq place of samarra, Baghdad, ١٩٧٤, vol, ٣, p. ٢٩٨.

(٩) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٢٨٧، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص١٤٣.

(٢٦٧هـ/٨٨٠م) أنفق الموفق على بناء الموفقية[١] التي بناها لمواجهة الزنج واتخذها مقراً ضد تحركاتهم كثيراً من الأموال[٢].

وأنفقت الأموال كذلك في تحصين الأسوار إن دعت الضرورة ذلك، فأرسل المعتضد إلى والي البصرة أربعة عشر ألف دينار لعمل سور حولها ضد تحركات القرامطة[٣]، وهذا أضاف عبئاً مالياً جديداً على الدولة، لدرجة أن الوضع تطلب إنشاء مجلس خاص للإشراف على المباني وترميمها، يتولى مهمة النظر في أمور المباني العامة والخاصة بالدولة والإشراف على المهندسين والعمال وكلفة البناء[٤].

٤- نفقات الفداء:

نتيجة للحروب المستمرة بين المسلمين والدولة البيزنطية وقع عدد من الأسرى من الطرفين، وكان يعقب ذلك عادة إجراءات الفداء وتبادل الأسرى وفق قواعد معينة، وقد شهدت هذه الفترة سلسلة من عمليات الفداء التي كلفت المالية كثيراً من النفقات.

---

(١) الموفقية: مدينة قرب واسط بناها الموفق أخ المعتمد على الله، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٥، ص٢٢٥.

(٢) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٥٨٥-٥٨٦، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٤٨، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٣٥٢-٣٥٣، الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٢٠، ص٢٣، الدوري، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص٩٩.

(٣) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١٠، ص٧١، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٩١، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٤٠٢، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٤٩٣، ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص١٥١.

(٤) قدامة، الخراج، ص٣٤.

فقد افتدى المتوكل في سنة (٢٤١هـ/٨٥٥م) باللامس[١] عدداً من الأسرى[٢]، وتكرر مثل ذلك سنة (٢٤٦هـ/٨٦٠م) حيث افتدى ما يقارب ألفين وثلاثمائة وسبعة وستين أسيراً[٣].

وفي سنة (٢٨٣هـ/٨٩٦م) فودي من المسلمين ألف وخمسمائة وأربعة أسرى[٤]، وفي سنة (٢٩٢هـ/٩٠٤م) افتدى المكتفي ألفاً ومئتي أسير[٥]، وفي سنة (٢٩٥هـ/٩٠٧م) افتدى ثلاثة آلاف اسير[٦]، وفي سنة (٣٠٥هـ/٩٢٠م) دفع المقتدر مائة وعشرين ألف دينار لفداء الأسرى[٧]، وافتدى الراضي في اللامس سنة (٣٢٦هـ/٩٣٧م) ستة آلاف وثلاثمائة أسير[٨].

المبحث الثالث: نفقات المرافق العامة

١- **نفقات القضاء:**

قدر خلفاء بني العباس القضاة وكانت أعطياتهم معتدلة ولم تشهد زيادات كما هي الحال في الفئات الأخرى، كما أنهم لم يحصلوا على الإقطاعات والهدايا والخلع كما هي الحال

---

(١) اللامس: قرية على شط بحر الروم يتم فيها الفداء بين المسلمين والروم، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٥، ص٨.

(٢) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص٤٩٠-٤٩١، ابن الجوزي، المنتظم، ج١١، ص٢٨٤، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٧٧، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٠، ص٣٥١.

(٣) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٢١٩، ابن الجوزي، المنتظم، ج١١، ص٣٤٠، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٩٣.

(٤) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١٠، ص٤٦، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٣٦٠، ابن الأثير الكامل في التاريخ، ج٧، ص٤٧٩، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص٧٨.

(٥) الطبري، تاريخ الرسل الملوك، ج١٠، ص١٢٠، القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص١٧، ابن الأثير، الكامل في التاريخ،ج٧، ص٥٣٧.

(٦) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١٠، ص١٣٨، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١٣، السامرائي، خليل إبراهيم، تاريخ الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٨م، ص١٢٨.

(٧) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١٠٧، ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص١٥٥-١٥٦، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص٤٩، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٤٧٩.

(٨) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٣٥٢.

في الفئات الأخرى، ودفعت رواتبهم ورواتب مساعديهم من بيت المال[1]، فيذكر الصابئ أن جاري القاضيين إسحاق بن إبراهيم ويوسف بن يعقوب وأبناءهما وعشر من نفر الفقهاء والشهود زمن المعتضد خمسمائة دينار في الشهر[2]، ويذكر أن المقتدر خصص للقضاة في الممالك خمسمائة وخمسة وسبعين ألفاً وخمسمائة وتسعة وستين ديناراً سنوياً[3]، كما قدم لهم الأرزاق العينية في بعض المناسبات[4].

وفي الفترة الأخيرة أصبح دفع رواتبهم اشبه بنظام الالتزام، حيث يلتزم أحد القضاة بجباية الرسوم مقابل دفع مبلغ معين للدولة، ولم تقتصر النفقة على القضاة فقط، بل أنفقت الدولة كذلك على مساعديهم مثل: الأعوان والكتّاب والشهود، بحيث خصص لكل هؤلاء أرزاق ثابتة[5].

٢- **التعليم:**

إهتم الخلفاء بالعلم كثيراً وخصصوا له جزءاً من النفقات، فقد حث الإسلام على العلم والتعليم، فأجرى الخليفة المعتضد على العلماء، وخصص لهم الرواتب الثابتة، وبلغت في زمنة مائة دينار، حتى أن الزجاج النحوي كان يتقاضى ثلاثة رواتب، راتب مع الفقهاء وراتب مع العلماء وراتب مع الندماء، فيكون مجموع ذلك كله ثلاثمائة دينار[6]، كما خصص المقتدر

---

(١) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب ت(٤٥٠هـ/١٠٥٨م) أدب القاضي، تحقيق محي الدين هلال السرحان، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٢م، ج٢، ص٢٩٧، الأنباري، عبدالرزاق علي، النظام القضائي في بغداد في العصر العباسي، النجف الأشرف، مطبعة النعمان، ١٩٧٧م، ص٢٨٢.

(٢) الوزراء، ص٢٦، الأنباري، النظام القضائي، ص٣١٧، الخضري، تاريخ الأمم الإسلامية، ص٣١٧.

(٣) ابن دحية، النبراس، ص١٠٤، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٦٤، الأزدي، أخبار الدول المنقطعة، ج٢، ص٣٨٧، الشالجي "الرواتب في الإسلام"، ص٢٦٩.

(٤) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص٢٩.

(٥) الماوردي، أدب القاضي، ج٢، ص٢٩٧، الأنباري، النظام القضائي، ص٢٨٢.

(٦) ابن النديم، الفهرست، ص٦٦.

الجرايات الثابتة، فأجرى ما بين المائة دينار والخمسة دراهم في الشهر على خمسة آلاف من أهل العلم(١).

ووزع الوزير ابن الفرات في سنة (٣١٢هـ/٩٢٤م) على طلبة الأحاديث عشرين ألف درهم(٢)، وسبب ذلك أنه سمع أحدهم في أحد المجالس يقول: إن الواحد منا يبخل على نفسه بدانق(٣) فضة أو دونها، ويصرف ثمن ذلك في الورق والحبر ففرق فيهم عشرين ألف درهم(٤).

٣- السجون

خصص الخلفاء جرايات ثابتة من المال للسجناء(٥)، اضافة إلى نفقتهم من المأكل والمشرب والملبس(٦)، حيث يتم تسجيلهم في سجل خاص وتجري عليهم الصدقة في كل شهر وتقدم لهم كذلك الكسوة في الصيف والشتاء(٧)، واهتم بهم المتوكل ونظر في امورهم، ففي سنة (٢٣٧هـ/٨٥١م) أمر بإطلاق بعضهم وكسوتهم(٨)، وخصص المعتضد لهم في سنة (٢٩٠هـ/٩٠٢م) جزءاً من المالية للنفقة عليهم، حيث بلغت نفقاتهم وثمن مؤنهم ألفاً وخمسمائة

---

(١) الأزدي، أخبار الدول المنقطعة، ج٢، ص٣٩٢، أمين، ظهر الإسلام، ج١، ص١١٥.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١١٩، الصابئ، الوزراء، ص٢٢٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١٥٤، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٦٢، زيدان، تاريخ التمدن، ج١، ص٤١٠، نوري، العامة والسلطة، ص٢٧٢.

(٣) الدانق: يعني السدس، وهو وحدة وزن تساوي ٦/١ الدرهم، هنتس، الموازين والمكاييل، ص٢٩.

(٤) مسكويه، تجارب امم، ج١، ص١١٩، الصابئ، الوزراء، ص٢٢٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١٥٤، بيطار، من كتاب تجارب الأمم، ص٢٠١.

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١٠، ص ٩٧، المنجد، بين الخلفاء والخلعاء، ص ١٣٢.

(٦) أبو يوسف، الخراج، ص ١٦٢، الثعالبي، تحفة الوزراء، ص ١٥٠.

(٧) أبو يوسف، الخراج، ص ١٦٢.

(٨) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج٢، ص ٤٨٤-٤٨٥، ابن الجوزي، المنتظم، ج١١، ص ٢٥١، ج١٢، ص٣٨، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٢، ص ٣٤٨.

دينار في الشهر[1], كما خصص لهم الأطباء الذين يدخلون لمعالجتهم وتقديم الأدوية والأشربة يومياً, وخصص لهم الملابس والكسوة في الصيف والشتاء وغير ذلك مما يحتاجونه[2].

وخصص المعتضد جزءاً من المالية للنفقة على موظفي السجن, فيذكر الصابيء أن رواتبهم برسم الشرطة في بغداد بلغ خمسين ديناراً في اليوم, أي ألف وخمسمائة دينار في الشهر يأخذونها كل مائة وعشرين يوماً, أي كل أربعة أشهر[3], وعندما أطلق المكتفي بعض السجناء وصلهم بالأموال[4], وأنفق المقتدر كذلك عليهم بسخاء, واهتم بالناحية الصحية لهم, ففي سنة (٣٠١هـ/٩١٣م) كتب وزيره علي بن عيسى الى الطبيب سنان بن ثابت[5], لافتاً انتباهه الى ضرورة توفير الاطباء الذين يدخلون الى السجناء يومياً ويوفرون لهم الأدوية والأشربة[6], وكان راتب رئيس السجن في سنة (٣١٥هـ/٩٢٧م) مائة وعشرين ديناراً في الشهر[7].

---

(١) الصابيء, الوزراء, ص ٢٦, حسن, تاريخ الاسلام, ج٣, ص ٣١٠, زيدان, تاريخ التمدن, ج١, ص ٣٢٠, التميمي, ايمن سليمان, السجون في العصر العباسي, رسالة ماجستير, جامعة اليرموك, ١٩٩٧م, ص ٢٦٢.

(٢) التنوخي, الفرج بعد الشدة, ج١, ص ٩٤-٩٥, المنجد, بين الخلفاء والخلعاء, ص١٣٦.

(٣) الوزراء, ص٢٠, التميمي, السجون, ص ١٠١.

(٤) الصولي, محمد بن يحيى بن عبدالله البغدادي ت(٣٣٥هـ/ ٩٤٦م) شعر ابن المعتز, تحقيق يونس السامرائي, العراق, وزارة الثقافة, ١٩٧٨م, ق١, ص ١٨٨, التنوخي, الفرج بعد الشدة, ج٢, ص ١٠ الهامش.

(٥) سنان بن ثابت: طبيب خدم المقتدروالراضي, توفي في بغداد سنة (٣٣١هـ/٩٤٣م), الصفدي, الوافي بالوفيات, ج١٥, ص ٤٦٢.

(٦) القفطي, عيون الأنباء, ص ٣٠١, عيسى بك, أحمد, تاريخ البيمارستانات في الإسلام, بيروت, دار الرائد العربي, ١٩٨١م, ط٢, ص ١٢.

(٧) القرطبي, صلة تاريخ الطبري, ص١١٤, التميمي, السجون, ص١٠١.

٤- الزراعة

نظراً للارتباط الوثيق بين الزراعة والموارد, فقد عُني العباسيون بالزراعة والأراضي والري, وشقوا الأنهار, وأنفقوا في ذلك كثيراً من الأموال[١], فأنفق المتوكل على شق نهر في سامراء مليون دينار[٢], وأنفق المعتمد عشرة آلاف دينار لتشكيل حواجز ضد انزلاقات الثلوج[٣], ولم يكن المعتضد أقل اهتماماً بالشؤون الزراعية من سابقيه, حيث سلّف المزارعين النقود لشراء البذور والحيوانات[٤], وسهل عقبة حلوان[٥] في سنة (٢٨٠هـ/٨٩٣م) بكلفة عشرين ألف درهم[٦], وأنفق في سنة (٢٨٢هـ/٨٩٥م) ألفاً وثلاثمائة دينار لسد بعض البثوق[٧], وأمر في سنة (٢٨٣هـ/٨٩٦م) بكري أحد روافد نهر دجلة وأزال من فوهته حجراً كانت تحول دون تدفق المياه وذلك في اطار تحسين نظام الري[٨], ونظر كذلك في شكاوى الفلاحين فيما يتعلق بشؤون الري وتوزيع المياه بين المزارعين[٩], وأصلح بعض البثوق بكلفة عشرين ألف دينار[١٠], وقدم مساعدة لأهل واسط بمبلغ تسعين ألف دينار لإصلاح الأنهار

---

(١) الأصفهاني, أبو الفرج علي بن الحسين ت (٣٥٦هـ/ ٩٦٦م), أدب الغرباء, بيروت, دار الكتّاب الجديد, ١٩٧٢م, ط١, ص ٥٠, ابن الجوزي, المنتظم, ج١١, ص ٣٢٨.

(٢) الحميري, الروض المعطار, ص ١٧٧.

(٣) التنوخي, نشواز المحاضرة, ج٨, ص ١١٧.

(٤) التنوخي, منشوا ز المحاضرة, ج٨, ص ١٥٤, الدوري, دراسات في العصور العباسية المتأخرة, ص ١٨٩, فوزي, الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية, ص ٨٣.

(٥) حلوان: موضع بالعراق آخر حدود السواد مما يلي الجبال من بغداد، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٢، ص٢٩٠-٢٩١.

(٦) ابن الجوزي, المنتظم, ج١٢, ص ٣٣٤, ابن كثير, البداية والنهاية, ج١١, ص ٧٣.

(٧) الصابيء, الوزراء, ص ١٨٤, حتاملة , البنية الإدارية, ص٥٥.

(٨) الطبري, تاريخ الرسل والملوك, ج١٠, ص ٤٦, ابن الجوزي,المنتظم, ج١٢, ص ٣٦.

(٩) الصابيء, الوزراء, ص ٢٧٨-٢٧٩, بطاينة, الإيجاز والإيناس, ص ٣٢, كرد , الإسلام والحضارة, ص ٢٤٧-٢٤٨.

(١٠) ابن حمدون, التذكرة الحمدونية, ج١, ص ٤٤٣.

وشراء البذور[1]، وانفق على إصلاح مزارع ناحية كحلة[2] مئة درهم[3]، وسبعمائة ألف درهم لإصلاح بثق في نهر آخر في بغداد[4]، وانفق الراضي مئتي دينار لاصلاح بثق بنهر عيسى[5]، في بغداد[6].

نلاحظ مما تقدم أن أغلب الإصلاحات في هذا المجال جاءت في الفترة المتأخرة، حيث تطلب الوضع عدداً من إجراءات الإصلاح، ويرجح أن سبب ذلك يعود بشكل أساسي إلى إستمرار الحروب والفتن في هذه الفترة التي أضرت إضراراً بالغاً بالزراعة والانهار والسدود.

٥- البناء

أ- العمارة الدينية

تنوعت العمارة في العصر العباسي ما بين العمارة الدينية والمدنية، وقد خصصت جزءاً من المالية للبناء والترميم[7]، وقد أسرف الخلفاء كثيراً على البناء، وبخاصة المتوكل حتى قيل: لم يبن أحد من الخلفاء بسر من رأى من الأبنية الجليلة مثل مابناه المتوكل، فذلك الجميع مائتا ألف ألف وأربعة وتسعون ألف ألف درهم[8]، ففي سنة (٢٣٧هـ/ ٨٥١م) انفق على بناء

---

(١) الصابيء، الوزراء، ص ٤٠.

(٢) كحلة: اسم ماء لجشم بن معاوية بن عامر، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٤، ص ٤٣٩.

(٣) الصابيء، الوزراء، ص ٢٨١.

(٤) الصابيء، الوزراء، ص ٢٨٠، لاشين، محمود مرسي، التنظيم المحاسبي للأموال العامة، بيروت، دار الكتّاب اللبناني، ١٩٧٧م،ط١، ص ١٨٥.

(٥) نهر عيسى: كورة وقرى وعمل واسع غربي بغداد مأخذه من الفرات، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٥، ص ٣٢٢.

(٦) الصولي، أخبار الراضي، ص ١٣٧، الدوري، عصر إمرة الأمراء، ص ٣٠١-٣٠٢.

(٧) الصابيء، رسوم دار الخلافة، ص ٢٦، ابن الزبير، الذخائر والتحف، ص ٢١٩.

(٨) ابن الفقيه، البلدان، ص ٣٧٦، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٣، ص ١٧٥.

جامع سامراء الأموال الكثيرة[1], وعندما أصبح المسجد لا يتسع لجميع المصلين بنى مسجداً كبيراً بلغت النفقة عليه خمسة عشر مليون درهم[2].

واهتم المعتضد كذلك بالمساجد وصيانتها, فأنفق عشرين ألف دينار في سنة (٢٨٠هـ/٨٩٣م) على توسعة جامع المنصور في بغداد[3], كما وسع في سنة (٣٢٥هـ/٩٣٦م) المسجد الجامع في البصرة بكلفة ألفي دينار[4].

ب- العمارة المدنية

وتشمل بناء المدن والقصور وغيرها, وأنفق الخلفاء في ذلك الأموال الطائلة, وبخاصة الخليفة المتوكل الذي كان مولعاً بالعمارة والزخرفة[5]، وأوجد أساليب جديدة لم تكن معروفة سابقاً كالنمط الحيري والأقبية والأروقة[6]، وأخذ الناس بعد ذلك يشيدون البناء والقصور حتى اتصل البناء من الجعفرية[7] إلى الكرخ[8] بسر من رأى[9], وانفق في سنة (٢٤٥هـ/٨٥٩م)

---

(١) ابن الجوزي, المنتظم, ج١١, ص٢٥٢, ابن العماد الحنبلي, شذرات الذهب, ج٣, ص١٦٨, أمين, ظهر الإسلام, ج١, ص ٩٩.

(٢) ابن الفقيه, البلدان ص ٣٦٨, الأصفهاني, أدب الغرباء, ص ٥٠, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٣, ص ١٧٥, إعبيد, سياسة المتوكل, ص ١٠١.

(٣) ابن الجوزي, المنتظم, ج١٢, ص ٣٣٤, ابن كثير, البداية والنهاية, ج١١, ص ٧٣, حتاملة, المعتمد في خلافة المعتضد, ص ١١٣.

(٤) مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص ٣٦٥, الهمداني, تكملة تاريخ الطبري, ص ١٠٠.

(٥) اليعقوبي, تاريخ اليعقوبي, ج١٢, ص ٤٩١, الأصفهاني, أدب الغرباء, ص ٤٨, الثعالبي, آداب الملوك, ص ١١٤, ابن الجوزي, المنتظم, ج١١, ص ٣٤٠, الازدي, أخبار الدولة المنقطعة, ج٢, ص ٣٦٠, أبو الفداء, المختصر في تاريخ البشر, ص ٦٠, الدوري, دراسات في العصور العباسية المتأخرة, ص ٤٢, حسن زكي محمد, فنون الاسلام, د.م, دار الفكر ١٩٨٠م, ص ٥٧.

(٦) اليعقوبي, مشاكلة الناس لزمانهم, ص ٤٤, المسعودي, مروج الذهب, ج٤, ص ٨٧.

(٧) الجعفرية: محلة كبيرة في الجانب الشرقي من بغداد, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٢, ص ١٤٤.

(٨) الكرخ: كلمة نبطية تعني تجميع الشيء في مكان واحد, فهناك كرخ بغداد وكرخ البصرة وغيرها وكلها بالعراق, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٤, ص ٤٤٧.

(٩) اليعقوبي, مشاكلة الناس لزمانهم, ص ٤٤, الحميري, الروض المعطار, ص ١٧٧.

على مدينة المتوكلية[١] ألفي ألف دينار[٢], وعندما فكر بالانتقال من سامراء إلى مكان آخر أمر ببناء مدينة اسماها الجعفرية أو المتوكلية[٣], ومما يدل على إسرافه الأموال الكثيرة على العمارة إنه عندما أراد بنائها ولم يتوفر المال لذلك قال له الكاتب نجاح بن سلمه: أسمي لك قوماً استخرج منهم الأموال تبني بها مدينتك فإنه يلزمك الى بنائها ما يعظم قدره ويجل ذكره[٤], وذكر ياقوت الحموي أنه أنفق عليها خمسين مليوناً[٥].

وأنفق كذلك الأموال الطائلة على بناء القصور, فأنفق على قصر الشاه في سامراء عشرين مليون درهم[٦], وعلى قصر القلائد خمسين ألف دينار[٧], وعلى بناء قصر العروس بسامراء ثلاثين ألف ألف درهم[٨], وعلى بناء قصر البرج سنة (٢٣٩هـ/٨٥٤م) ثلاثة وثلاثين

---

(١) المتوكلية: مدينة قرب سامراء بناها المتوكل سنة (٢٤٦هـ/ ٨٦٠م) وبها قتل, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٥, ص ٥٣.

(٢) الطبري, تاريخ الرسل والملوك, ج٩, ص ٢١٢, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٧, ص ٨٧, الذهبي, تاريخ الاسلام, ج١٨, ص ١٥, ابن تغري بردي, النجوم الزاهرة, ج٢, ص ٣٨٣.

(٣) اليعقوبي, تاريخ اليعقوبي, ج٢, ص ٤٩٢, الطبري, تاريخ الرسل والملوك, ج٩, ص ٢١٢, الحميري, الروض المعطار, ص ١٧٧.

Sir William, The caliphate its rise decline and fall khaya, Beirute, ١٩٦٣, p.٥٣١.

(٤) الطبري, تاريخ الرسل والملوك, ج٩, ص ٢١٥- ٢١٦, عبدالباقي, سامراء, ج١, ص ١٦٤.

(٥) معجم البلدان, ج٣, ص ١٧٥.

(٦) الأصفهاني, أدب الغرباء, ص ٤٩, الشابشتي, الديارات, ص ٢٣٣, إعبيد, سياسة المتوكل, ص ٩٨.

(٧) ابن الفقيه, البلدان, ص ٣٦٨, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٣, ١٧٥.

(٨) الأصفهاني, أدب الغرباء, ص ٤٩, الشابشتي, الديارات, ص ٢٣٣, ابن الجوزي, المنتظم, ج١١, ص ٢٥٢, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٣, ص ١٧٥, ابن تغري بردي, النجوم الزاهرة, ج٣, ص ٣٤٨, الذهبي, تاريخ الاسلام, ج١٧, ص ٢٤.

مليون درهم[١], وقيل ألف ألف وسبعمائة ألف دينار[٢], ووصفه الشابشتي بأنـــه مـــن أحـــسن قصور المتوكل, حيث احتوى صوراً من الذهب والفضة وشجرة من الذهب والفضة[٣].

وأنفق على بناء قصر الغريب عشرة آلاف ألف درهم[٤], وعلى البديع عشر آلاف ألف درهم[٥], وعلى الصبيح خمسة آلاف ألف درهم[٦], وعلى الغرد بدجلة ألف ألف درهم[٧], وعلى الوحيد ألفي ألف درهم[٨], وعلى الجوسق بسامراء مليوني درهم[٩], وقيـــل خمـــسمائة ألـــف درهم[١٠], وعلى بناء المختار خمسة ملايين درهم[١١], وعلى بناء الجعفري بسامراء عـــشرين مليون درهم[١٢], وعلى بناء الغريب عشرين مليون درهم[١٣], وعلى بناء الـشيدان عـــشرين مليون درهم[١٤], وقيل عشرة ملايين درهم[١٥].

---

(١) الأصفهاني, أدب الغرباء, ص ٤٩, الزهراني, النفقات, ص ٤٠٦.

(٢) اليعقوبي, تاريخ اليعقوبي, ج٢, ص٤٩١, الشابشتي, الديارات, ص ١٠٣, ٣٢١.

(٣) الدارات, ص ١٠٣, ضيف, العصر العباسي الثاني, ص ٥٥.

(٤) ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٣, ص ١٧٥.

(٥) الأصفهاني, أدب الغرباء, ص ٤٩.

(٦) ابن الفقيه, البلدان, ج٣, ص ٣٦٨, الأصفهاني, أدب الغربـــاء, ص ٥٠, الشابـــشتي, الـــديارات, ص ٢٣٣, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٣, ص ١٧٥.

(٧) ابن الفقيه, البلدان, ص ٣٦٨, الأصفهاني, أدب الغرباء, ص ٥٠, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٣, ص ١٧٥.

(٨) ابن الفقيه, البلدان, ص ٣٦٧, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٣, ص ١٧٥.

(٩) ابن الفقيه, البلدان, ص ٣٦٧, الأصفهاني, أدب الغرباء, ص ٤٩, عبدالباقي, سامراء, ج١, ص ١٤٣.

(١٠) الأصفهاني, أدب الغرباء, ص ٥٠, الشابشتي, الديارات, ص ٢٣٣.

(١١) ابن الفقيه, البلدان, ص ٣٦٧, الشابشتي, الديارات, ص ٢٣٥, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٣, ص ١٧٥, إعبيد, سياسة المتوكل, ص ٩٧.

(١٢) الأصفهاني, أدب الغرباء, ص٤٩, زيدان, تاريخ التمدن, ج٢, ص ٦٢٤.

(١٣) الأصفهاني, أدب الغرباء, ص٤٩, الزهراني, النفقات, ص٤٠٦.

(١٤) الأصفهاني, أدب الغرباء, ص٤٩.

(١٥) الشابشتي, الديارات, ص٢٣٣, عبدالباقي, سامراء, ج١, ص ١٤٣.

وعلى بناء المليح خمسة ملايين درهم[١], وعلى بناء التل خمسة ملايين[٢], وعلى بناء الجوسق بسامراء خمسمائة ألف درهم[٣], وعلى بناء الايتاخية عشرة ملايين درهم[٤], وعلى بناء البهو خمسة وعشرين مليون درهم[٥], هذا سوى القصور الأخرى التي لم نذكرها[٦].

وأنفق المعتضد أموالاً كثيرة على القصر المعروف بالحسيني في بغداد[٧], كما أنفق أربعمائة ألف دينار على بناء قصر الثريا[٨], وكان المتوكل كلما بنى قصراً أمر الشعراء أن ينظموا فيه شعراً, فقال الشاعر علي بن الجهم شعراً في قصر المتوكل:

مازلتُ اسمعُ أنَّ الملوكَ تبني	على قدرِ أقدارِها
وأعلمُ أنَّ عقولَ الرجالِ	يقضي عليها بآثارها
فلمّا رأينا الإمامَ	رأينا الخلافةَ في دارها
بدائعُ لم تُرهَا فارسٌ	ولا الرومُ في طولِ أعمارِها[٩]

"المتقارب"

---

(١) ابن الفقيه, البلدان, ص٣٦٨, الشابشتي, الديارات, ص٢٣٥, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٣, ص ١٧٥.

(٢) ابن الفقيه, البلدان, ص٣٦٨, الخطيب البغدادي, تاريخ بغداد, ج١, ص ١٢٣, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٣, ص١٧٥, السامرائي, يونس خليل, تاريخ مدينة سامراء, العراق, المجمع العلمي العراقي, ١٩٦٨م, ط١, ص١٥٤.

(٣) الأصفهاني, أدب الغرباء, ص٥٠, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٣, ص١٧٥, ابن الكازروني, ظهير الدين علي بن محمد البغدادي ت (٦٩٧هـ/١٢٩٨م) مختصر التاريخ من أول الزمان الى منتهى دولة بني العباس, تحقيق مصطفى جواد, بغداد, المؤسسة العامة للطباعة, ١٩٧٠م, ص ١٥١ الهامش.

(٤) ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٣, ص ١٧٥, عبدالباقي, سامراء, ج١, ص ١٤٣.

(٥) ابن الفقيه, البلدان, ج٣, ص ٣٦٨, الشابشتي, الديارات, ص ٢٣٢ص, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٣, ص ١٧٥.

(٦) الطبري, تاريخ الرسل والملوك, ج٩, ص ٢١٢, إعبيد, سياسة المتوكل, ص ١٠٠.

(٧) الخطيب البغدادي, تاريخ بغداد, ج١, ص ١٢٣.

(٨) المسعودي, مروج الذهب, ج٤, ص ٢٣٣, الذهبي, تاريخ الاسلام, ح٢١, ص ٦٧, حتي وآخرون, تاريخ العرب, ص ٤٨٩, سوسة, أحمد, ري سامراء, د.م, د. ت, ١٩٤٩م, ج٢ , ص ٣٧٠.

(٩) ابن الفقيه, البلدان, ص ٣٦٨, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٣, ص ١٧٥.

"المتقارب"

وكانت النفقة على بناء قصر البحيرة ستين ألف دينار[1], وقدرت نفقات المكتفي على العديد من المباني سبعمائة ألف دينار[2], كما أنفق على تزيين قصر الخلافة في بغداد ثلاثين ألف دينار[3].

مما سبق يتبين لنا ضخامة تكاليف نفقات البناء وخاصة زمن المتوكل, حيث بنى ما يقارب تسعة عشر قصراً, وبلغت النفقة عليها جميعاً كما ذكرت المصادر ثلاثة عشر ألف ألف دينار وخمسمائة ألف دينار وخمسة وعشرين ألف دينار[4].

وليس من المعقول أن تكون هذه المبالغ من مال الخليفة الخاص، لا بد وأن سيطرته على أموال الدولة مكنته من التصرف بها والنفقة منها بهذه الطريقة المبالغ فيها، ومما يدل على ذلك أن المتوكل عندما أراد أن يبني مدينة المتوكلية لم يتوفر له المال لذلك، أشار عليه الكاتب نجاح بن سلمة بقوله: أسمي لك قوماً أستخرج منهم الأموال تبني بها مدينتك فإنه يلزمك إلى بنائها ما يعظم قدره ويجل ذكره[5].

٦- الصحة

---

(١) البيروني, الجماهر في معرفة الجواهر, ص ٦١, السيوطي, تاريخ الخلفاء, ص ٣٧٢, جواد, مصطفى وسوسه, أحمد، دليل خارطة بغداد المفصل في خطط بغداد قديماً وحديثاً, العراق, المجمع العلمي العراقي, ١٩٥٨م, ص ١٢٢.

(٢) السيوطي, تاريخ الخلفاء, ص ٣٧٧, الدجيلي, بيت المال, ص ٥٨.

(٣) مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص ٥٣-٥٤.

(٤) التنوخي, نشوار المحاضرة, ج٨, ص٣٨٤ الهامش, الشابشتي, الديارات, ص ١٠٢.

(٥) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٢١٥-٢١٦.

شهد العصر العباسي الثاني سلسلة من الأمراض[1], مما دفع الخلفاء إلى الإهتمام بالخدمات الصحية, وعملوا على تطويرها بصورة ملحوظة, كما حصل نوع من التشدد في مراقبة الأطباء, وخاصة بعد أن علم المقتدر أن طبيباً ارتكب خطأً في عمله في سنة (٣١٩هـ/ ٩٣١م) بسبب وفاة رجل كان يُعالج عند هذا الطبيب, فأمر المحتسب جميع الأطباء بعدم مزاولة مهنة الطب دون الحصول على إجازة أو ترخيص طبي بعد الخضوع لامتحان[2].

وأمام هذا الواقع الصحي إهتم الخلفاء بالجانب الصحي, والنفقة عليه, وبخاصة الخليفة المعتضد بالله الذي انفق على البيمارستان الصاعدي حوالي أربعمائة وخمسين ديناراً في الشهر, مع أثمان الطعام والشراب والأدوية[3], كما أنفق على بيمارستان بدر, وكان المتولي للنفقة عليه يقدم نفقات بني هاشم على نفقات البيمارستان فأمره الخليفة بتقديم نفقات البيمارستان أولاً من أجل توفير الأدوية والأغذية والتدفئة للمرضى[4].

وخصص المقتدر أموالاً طائلة لذلك, فأنفق على البيمارستان المقتدري مئتي دينار في الشهر[5], وأنفق على بيمارستان السيدة سنة (٣٠٦هـ/ ٩١٨م) ستمائة دينار في الشهر وسبعة آلاف دينار سنوياً[6].

---

(١) الطبري, تاريخ الرسل والملوك, ج١٠, ص ١٤٦،١٤٧, ابن الجوزي, المنتظم, ج١٣, ص ٣٥٧, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٧, ص٢٥٦, ج٨, ص٣٧٧, ٣٩١.

(٢) القفطي, أخبار العلماء, ص١٣٠, ابن أبي أصيبعة, عيون الأنباء, ص ٣٠٢.

(٣) الصابيء, الوزراء, ص٢٧, متز, الحضارة الاسلامية, ج٢, ص٢٠٦, زيدان, تاريخ التمدن, ج١, ص٢٣٠.

(٤) القفطي, عيون الأنباء, ص٣٠٢, عيسى بك, تاريخ البيمارستانات, ص١٨٠.

(٥) ابن الجوزي, المنتظم, ج١٣, ص ١٧٨.

(٦) ابن تغري بردي, النجوم الزاهرة, ج٣, ص ٢١٦.

المبحث الرابع: النفقات الطارئة

ويقصد بها النفقات التي تحدث دون سابق إنذار مثل: نفقات الرسل ومال الفقراء والفيضانات والزلازل والأوبئة والمجاعات, وتشكل جزءاً من مصروفات الدولة.

١- مال الفقراء

قدمت الدولة المساعدات المالية لبعض الفئات من الناس كالفقراء والمساكين واستحدثت لذلك ديواناً لمساعدة هذه الفئات[١], وخصص المعتضد خمسة عشر ديناراً يومياً من مالية الدولة لتوزع على الفقراء[٢], كما رفع المعتضد في بعض الأحيان الضرائب عن بعض الولاة مقابل تقديم هؤلاء المساعدة للفقراء, كما هي الحال في والي واسط الذي رفع عنه الضرائب مقابل أن يقوم الاخير بتوزيع الحنطة على الفقراء والمساكين فيها[٣].

وسار المقتدر على النهج نفسه, حيث قدم المساعدة للفقراء[٤], وخصص ستة عشر ألف وخمسمائة وثلاثين دينار شهرياً للحوادث الطارئة[٥], وسار الوزراء كذلك على النهج نفسه, فيذكر أن الوزير علي بن عيسى كان يخرج على الفقراء ستمائة ألف دينار وستين ألف

---

(١) التنوخي, الفرج بعد الشدة, ج١, ص٢٢١, الدوري, تاريخ العراق الاقتصادي, ص٢٤٩.

(٢) الصابيء, الوزراء, ص٢٤-٢٥, حسن, تاريخ الاسلام, ج٣, ص٣٠٩.

(٣) الصابيء, الوزراء, ص ٩٦.

(٤) الازدي, أخبار الدولة المنقطعة, ج٢, ص٣٩٧.

(٥) الصابيء, رسوم دار الخلافة, ص٢٦.

دينار[1], كما خصص والي مصر أحمد بن طولون مالاً للفقراء في كل من بغـداد وسـامراء والبصرة ودمشق[2].

وفي سنة(٣٢٩هـ/٩٤٠م) أنشأ أمير الامراء بجكم داراً في واسط لإطعام المـساكين والفقراء فيها[3], واحياناً يتولى بيت المال مهمة دفع دية القتلى, فعندما حاول القاضي تأديـب أحد الأشخاص زمن المعتضد ضربه وأدى ذلك إلى قتله, فأمر الخليفة بدفع ديته الـى ورثتـه والتي بلغت عشرة آلاف درهم من بيت المال[4].

٢- **الفيضانات والزلازل.**

تعرضت المنطقة في هذه الفترة إلى سلسلة من الهزات الأرضية والزلازل[5], فطبيعي أن يقوم الخلفاء بدفع تعويضات من بيت المال في هذه الحالات, ففي سنة (٢٤٥هـ/٨٥٩م) وقع زلزال غرب العراق, وهدم ألف وخمسمائة منزل, إضافة إلى العديد من الأبـراج, فـدفع المتوكل تعويضاً لسكان هذه المنطقة بثلاثة آلاف درهم[6].

---

(١) الازدي, أخبار الدولة المنقطعة, ج٢, ص٣٩٤.

(٢) ابن كثير, البداية والنهاية, ج١١, ص٥٠, ابن تغري بردي, النجوم الزاهرة, ج٣, ص١٨.

(٣) مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص ٤١٩- ٤٢٠.

(٤) التنوخي, نشوار المحاضرة, ج٤, ص ١٣٨-١٣٩, الخطيب البغدادي, تاريخ بغـداد, ج١١, ص ٦٥, ابن الجوزي, المنتظم, ج١٣, ص ٤١.

(٥) الطبري, تاريخ الرسل والملوك, ج٩, ص ٢٠٧, ٢١٢, ٢١٣, ٢٨٢, ابن الجوزي, المنـتظم, ج١١, ص ٣٢٨, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٧, ص٨١, ٨٧, الذهبي, تاريخ الاسـلام,ج١٨, ص ١٤, ابن كثير, البداية والنهاية, ج١, ص ٣٧٠, السيوطي, تاريخ الخلفاء, ص ٣٤٩, ابن العماد الحنبلـي, شذرات الذهب, ج٣, ص٢٠٥.

(٦) الطبري, تاريخ الرسل والملوك,ج٩, ص ٢١٢, ابن تغري بردي, النجوم الزاهرة, ج٢, ص٣٨٢.

كما دفعت الدولة التعويضات للناس في حالات الحرائق[1], حيث أن بضائع التجار في الأسواق في هذه الفترة تعرضت إلى سلسلة من الحرائق, ففي سنة (٣٢٣هـ/٩٣٤م) إحترقت سوق الكرخ حريقاً عظيماً[2], فأطلق الراضي للتجار ما يقارب ثلاثة آلاف دينـار, وأعطـى أصحاب العقارات المتضررة ما يقارب عشرة آلاف دينار[3].

٣- الأوبئة والمجاعات

وقدمت الدولة المساعدات للناس كذلك في حالات التعرض للأوبئة والمجاعات, ففـي زمن المقتدر كتب الوزير علي بن عيسى في سنة (٣٠١هـ/٩١٣م) الى الطبيب سـنان بـن ثابت بضرورة توفير الأطباء والأدوية في المناطق التي تتعرض الى الأوبئة قائلاً: فكرت فيمن في السواد وأهله, فإنه لا يخلو أن يكون فيه مرضى لا يشرف عليهم متطبب.... فإعمل اكرمك الله على ذلك, واكتب إلى أصحابك به ووصهم بالتنقل بين القرى والمواضع التي فيها الوبـاء والأمراض الفاشية[4].

وفي سنة (٣٢٩هـ/ ٩٤٠م) انتشر الجراد وأصيب سكان بعـض المنـاطق النائيـة بالمجاعات, فعملت الدولة على جلب الأغذية والمؤن للناس في هذه المناطق[5].

---

(١) الهمداني, تكملة تاريخ الطبري, ص ١٦, ابن الجوزي, المنتظم, ج١٣, ص ١٥٥ ,١٩٩, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٧, ص ٥٣٧, ج٨, ص ٢٢١, ابن كثير, البدايـة والنهايـة, ج١١, ص ١٣١, ١٦٤.

(٢) الصولي, أخبار الراضي, ص ٦٨, ابن الجوزي, المنتظم, ج١٣, ص ٣٤٩.

(٣) الهمداني, تكملة تاريخ الطبري, ص٩٢, ابن الجوزي, المنتظم, ج١٣, ص٣٤٩, الشيخلي, الأصناف, ص١٥٥.

(٤) القفطي, أخبار العلماء, ص١٣٢, ابن أبي أصيبعة, عيون الأنباء, ص٣٠١.

(٥) الصولي, أخبار الراضي, ص٢٢٥.

وفي سنة (٣٢٩هـ/٩٤٠م) أصابت الناس مجاعة فأنشأ أمير الأمراء بجكم داراً لإطعام الفقراء فيها[١].

وحفظت لنا المصادر بعض قوائم النفقات في هذه الفترة وخاصة في زمن كل من المتوكل, المعتضد, والمقتدر, وهي كما يلي:

اولاً: قائمة النفقات زمن المتوكل[٢].

الرقم	نوع النفقة	المبلغ السنوي
١.	نفقات المطابخ	٢٠٠،٠٠٠ دينار
٢.	نفقات البناء والمرمة	٣٠٠،٠٠٠ دينار
٣.	أرزاق الحشم	١٠،٠٠٠،٠٠٠ درهم
٤.	نفقات ذوات الخاصة	٥،٠٠٠،٠٠٠ درهم
٥.	الكسوة	٣٠٠،٠٠ دينار
٦.	الطيب	١٠٠،٠٠ دينار
٧.	تجديد آلات الخزائن وصياغة الذهب والفضة	١٠٠،٠٠ دينار
٨.	الخيش والشمع	١،٢٠٠،٠٠٠ درهم
٩.	الثلج	٢،٠٠٠،٠٠٠ درهم
١٠.	الفرش	١٠٠،٠٠٠ دينار
١١.	خزائن الشراب	٢،٠٠٠،٠٠٠ درهم
١٢.	أرزاق الندماء	٥٠٠،٠٠٠ درهم
١٣.	أرزاق الكلابين والفهادين	٥٠٠،٠٠٠ درهم
١٤.	ما يبتاع من الرقيق	١٠٠،٠٠٠ دينار
١٥.	ما يبتاع من الجوهر	٣٠٠،٠٠٠ دينار
١٦.	أرزاق الفراشين	٨٠٠،٠٠٠ دينار
١٧.	أرزاق المضحكين والكباشين والدياكين وأصحاب الكلاب الهراش	٥٠٠،٠٠٠ درهم
١٨.	نفقات أم الخليفة السيدة شجاع	٦٠٠،٠٠٠ دينار
١٩.	نفقات الحراقات وما شابهها	٥،٠٠٠،٠٠٠ درهم

(١) التنوخي, نشواز المحاضرة, ج١, ص١٩٦ الهامش, الهمداني, تكملة تاريخ الطبري, ص ١٢١, مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص ٤١٩-٤٢٠.

(٢) ابن الزبير, الذخائر والتحف, ص ٢١٨-٢٢٠.

ويذكر ابن الزبير أن مجموع النفقات السنوية بالدينار كما وردت فـــي هـــذه القائمـــة تساوي مليونين ومئة ألف دينار، في حين بلغ المجموع الحقيقي كما ورد فـــي هـــذه القائمـــة ٢,٩٠٠,٠٠٠ دينار ومن الورق ٢٦,٧٠٠,٠٠٠ درهم. ومن قراءة هذه القائمة زمن المتوكل، نلاحظ أن هناك إرتفاعاً في بعض النفقات كما هي الحـــال فـــي ارزاق الفراشـــين وأرزاق أم الخليفة ونفقات البناء والمرمة ونفقات المطابخ, في حين كانت أقلها أرزاق الندماء وما شابههم.

٢. قائمة النفقات زمن الخليفة المعتضد[١].

وتمثل نفقات دار الخلافة اليومية بالدنانير.

الرقم	نوع النفقة	المبلغ اليومي بالدينار
١.	ارزاق أصحاب النوبة ومن برسمهم	١٠٠٠ دينار
٢.	أرزاق السودان والزنج والعجم المستأمنة	٣٠٠ دينار
٣.	أرزاق الغلمان الخاصة	١٠٠٠ دينار
٤.	أرزاق الفرسان من الأحرار والمميزين	١٥٠٠ دينار
٥.	أرزاق المختارين	٦٠٠ دينار
٦.	أرزاق الفرسان المميزين (عسكر الخدمة)	٥٠٠ دينار
٧.	أرزاق سبعة عشر صنفاً من يقومون بخدمة البلاط	١١٠ دينار
٨.	المرتزقة برسم الشرطة بمدينة السلام	٥٠ ديناراً
٩.	أثمان انزال الغلمان والمماليك	٣٠٠ دينار
١٠.	نفقات المطابخ الخاصة والعامة والمخابز وانزال الحرم	٣٣٣,٣ ديناراً
١١.	أثمان وظائف الشراب	١٠٠ دينار
١٢.	أرزاق السقائين بالقرب من القصر	٤ دنانير
١٣.	أرزاق الخاصة ومن يجري مجراهم	١٦٧ ديناراً
١٤.	أرزاق الحشم من المستخدمين في شراب العامة والخزائن	١٠٠ دينار
١٥.	أرزاق الحرم	١٠٠ دينار
١٦.	ثمن علوفة الكراع في الاصطبلات الخمسة	٤٠٠ دينار
١٧.	ما يصرف من ثمن الكراع والأبل والخيل	٦٦ ديناراً
١٨.	أرزاق الطباخين	٣٠ ديناراً
١٩.	أرزاق الفراشين والمجلسين	٣٠ ديناراً
٢٠.	ثمن الشمع والزيت	٦ دينار
٢١.	أرزاق أصحاب الركاب والجنائب ومن يخدم دواب البريد	٥ دنانير
٢٢.	أرزاق الجلساء وأكابر الملهين	٤٤ ديناراً
٢٣.	أرزاق رؤساء المتطببين وتلامذتهم وثمن الادوية	٢٣ ديناراً

---

(١) الصابيء، الوزراء، ص١٥- ٢٧.

الرقم	نوع النفقة	المبلغ اليومي بالدينار
٢٤.	أرزاق أصحاب الصيد	٧٠ ديناراً
٢٥.	أرزاق الملاحين	١٦ ديناراً
٢٦.	ثمن النفط	٤ دنانير
٢٧.	الصدقة اليومية	١٥ ديناراً
٢٨.	جاري أولاد المتوكل وأولادهم	٣٣ ديناراً
٢٩.	جاري أبناء الناصر	١٦ ديناراً
٣٠.	جاري أبناء الواثق والمهتدي والمستعين وسائر أبناء الخلفاء	١٦ ديناراً
٣١.	أرزاق مشايخ الهاشميين وأصحاب المراتب والخطباء	٢٠ ديناراً
٣٢.	جاري جمهور بني هاشم من العباسيين والطالبيين جاري الوزير عبيدالله بن سليمان	٣٣ ديناراً
٣٣.	أرزاق أكابر الكتّاب وأصحاب الدواوين والخزائن	١٥٦ ديناراً
٣٤.	جاري القاضي إسحاق بن إبراهيم وخليفته	١٦ ديناراً
٣٥.	جاري المؤذنين في المسجدين الجامعين	٣ دينار
٣٦.	نفقات السجون وثمن أقوات المساجين	٥٠ ديناراً
٣٧.	نفقات الجسرين وأرزاق الجسارين	١٠ دينار
٣٨.	نفقات البيمارستان الصاعدين وأرزاق المتطببين	١٥ ديناراً

نلاحظ من خلال قراءة هذه القائمة أن النفقات فيها بالمياومة, وذكر الصابيء أن مجموع النفقات اليومية حسب ما ورد في هذه القائمة يساوي سبعة آلاف دينار[1]، في حين بلغ المجموع الحقيقي في هذه القائمة ٧٢٨١ دينار.

ونلاحظ أيضاً أن هذه النفقات لا تمثل سوى نفقات الإدارة المركزية فقط, ورواتب بعض االفرق الهامة, ولا تمثل كافة النفقات, ولا بد من الإشارة إلى أن هذه النفقات جاءت في وقت أزمة مالية حادة, حيث عهد الخليفة المعتضد إلى أحد الأشخاص بضمان بعض المناطق

(١) الوزراء, ص ٢٧.

مقابل دفع سبع آلاف دينار يومياً, أي أن تلك النفقات بعد الاقتصاد, ولولا الأزمة المالية كان من المحتمل أن تتضاعف هذه النفقات.

٣- قائمة الوزير علي بن عيسى زمن المقتدر لسنة (٣٠٦هـ/ ٩١٨م)

وذكر علي بن عيسى قائمة لسنة (٣٠٦هـ/ ٩١٨م) ونعني بها الدنيا لتناقص أموالها[١], وقد ذكرنا القسم الاول من هذه القائمة بموضوع الموارد والآن سوف نذكر القسم الثاني والمتعلق بموضوع النفقات[٢].

الرقم	نوع النفقة	المبلغ الشهري بالدينار
١.	نفقات الأتراك والمطابخ وعلوفة الكراع والطير والوحش	٤٤٠٧ دينار
٢.	نفقات السيدة أم المقتدر والأمراء والحرم	٦١٩٣٠ ديناراً
٣.	أجرة ساسة الكراع وأرزاق المرتزقة في الاصطبلات وثمن العلاج وجاري خزان السروج	٢٠٠١٣٠ ديناراً
٤.	جاري الرجال من شذاة[٣] الخاصة واربع شذات مرتبطة بالحضرة	١٠٢ دينار
٥.	أرزاق الجلساء ومن يجري مجراهم	٥٠٣٨١١ ديناراً
٦.	ثمن الجوارح وكسوة الكراع وهناء الأبل[٤] وكسوة المحتسبين في الدار والطالبيين وعلوفة الغنم السوادية[٥] وصلات الأئمة وثمن النعاج والبقر الحبشية وصلة الفراشين والقلندس[٦] والنفقة على سماطي العيدين وثمن الأضاحي والثلج وما يطلق لصاحب الشرطة لحمل الأعلام في العيدين وثمن الرطاب وسروج الوهاقين[٧] وثمن	٤٢٠٠٧ دينار

(١) الصابيء, رسوم دار الخلافة, ص ٢١.
(٢) الصابيء, رسوم دار الخلافة, ص٢١-٢٧.
(٣) الشذاة: نوع من السفن الصغيرة.
(٤) هناء الأبل: دهن الأبل بالنفط أو القطران لحمايتها من الجرب والأمراض.
(٥) السوادية: نسبة الى السواد وهي أحسن أنواع الغنم.
(٦) القلندس: من أعياد النصارى, عيد رأس السنة الميلادية.
(٧) الوهق: حبل فيه عين واسعة تؤخذ بها الدابة.

	القلوس[1] للمآصر	
٧.	ما يطلق في كل شهر أيامه خمسون يوماً لجاري الغلمان الحجرية واولاد المتشهدين والضياع في خزائن الكسوة وخزائن السلاح وخزائن الفرش	١٤٥٦٠ ديناراً
٨.	ما قدر إنفاق أمير المؤمنين في الجوائز والهبات بقسط شهر من ثلاثة أشهر	٢١٠٠٠ دينار
٩.	ما يقام لأمير المؤمنين من الكسوة والفرش في الطرز	٨١٤٠٠ دينار
١٠.	ما قدر لحوادث النفقات	١٦٥٣٠ ديناراً
١١.	ما ينفق على البناء والمرمات	٥١١٠٠ دينار
١٢	ثمن الشعير المحمول من النواحي للكراع مع اجرة الحمولة	٥٠٧٥٥ ديناراً

ويذكر الصابيء أن المجموع حسب ما ورد في هذه القائمة هو مليونان وخمسمائة وستون ألفاً وتسعمائة وستون ديناراً[2]، إلا أن المجموع الحقيقي كما ورد في هذه القائمة يساوي ١,٧٧٠,٣٣٢ بينما مجموع الجباية ١٤,٥٠١,٩٠٤.

وتختلف هذه القائمة عن القوائم السابقة بأن الوزير ينعي بها الدنيا بتقاصر مواردها ويتناقص أموالها, أي أن الوضع المالي للدولة آنذاك كان أسوأ في زمنه مقارنة بالفترات السابقة, علماً بأن النفقات اقتصرت في هذه القائمة على مقر الخلافة, ولم تشمل النفقات العسكرية والإدارية الأخرى, وهذا يرسم لنا صورة عن مظاهر البذخ والترف والإسراف, وكان ذلك من أهم اسباب التدهور المالي للدولة.

ويصعب عقد مقارنة دقيقة بين هذه القوائم, وذلك لأن كل قائمة تشمل أوجه نفقات معينة, ولكن يبدو من خلال قراءة الأرقام أن النفقات كانت أقل ما تكون زمن المعتضد بالله,

---

(١) القلوس: حبل ضخم من الليف.

(٢) رسوم دار الخلافة, ص ٢١.

فالمعروف عنه أنه كان مقتصداً كثيراً في نفقاته, وعندما تولى الخلافة كانت الخزينة خاوية فاتخذ العديد من الإجراءات الاقتصادية التي من شأنها إصلاح الوضع المالي للدولة, حتى أصبح هناك توازن ما بين الموارد والنفقات نوعاً ما, وكانت النفقات أكثر ما تكون زمن الخليفة المقتدر, علماً بأنها لا تشكل سوى نفقات جزء بسيط من مرافق الدولة, والخليفة المقتدر من المعروف عنه كثرة الإنفاق والإسراف والتبذير.

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل كانت الموارد متوازنة مع النفقات؟

إذا تأملنا الموارد والنفقات أيضاً في هذه الفترة نلاحظ أنه في أغلب الأحيان كانت الموارد لا تسد حاجات الدولة، وليس لأنها قليلة فقط، بل لأن أبواب وأوجه الإنفاق في هذه الفترة ازدادت كثيراً، وفي حالات قليلة شهدت المالية توازن ما بين الموارد والنفقات كما هي الحال زمن المعتضد، وغير ذلك من الفترات عانت من عجز مالي دائم وحاد ويعود ذلك إلى أسباب عدة منها: إسراف الخلفاء على دار الخلافة والنساء والجواري والطعام والشراب وغيره، ومنها تغلب الجند على أموال الدولة وكذلك قادة الأتراك، بحيث تحولت الثروة من بيت المال إلى هؤلاء يتصرفون بها كما يشاؤون، ومنها استقلال بعض الأقاليم عن الدولة العباسية وقطع الأموال والخراج عنها، ومنها إسراف الوزراء واقطاعاتهم ورواتبهم المرتفعة، يضاف إلى ذلك كله الحروب وما كلفت الخزينة من الأموال، علاوة على إضرارها بالزراعة والسدود والأنهار كما لعب الضمان والالتزام وغيره من وسائل الجباية أو استئثار العمال والولاة بذلك دوراً سلبياً على المالية.

ووصف مسكويه الأوضاع المالية في سنة (٣٣٤هـ/٩٤٥م) بقوله "فهذه جملة الحال من ضياع الدخل فأما الخراج فإن النفقات تضاعفت وسوق الدواوين أزيلت والأزمّة بطلت".[١]

---

(١) تجارب الأمم، ج٢، ص٩٩.

الباب الثالث

إدارة مالية

الدولة وآثارها

المبحث الأول: ديوان بيت المال والدواوين الأخرى و دورها في إدارة الموارد المالية.

ديوان بيت المال من أهم الدواوين في الدولة، ويتولى مهمة الإشراف على ما يرد من الأموال وما يخرج من النفقات[1]، ويتضمن سجلات لموارد الدولة المالية كافة، وبصفتة أساس الدواوين ومرجعها يعرف بالديوان السامي[2]، ووصفه قدامة بأنه جامع للنظر في الأمرين ومحاسب على الأصول والنفقات[3].

وبدأت نواة تأسيس بيت المال زمن الخليفة أبي بكر الصديق، وخاصة بعد أن ازدادت الموارد، وتدفقت الأموال من الأقاليم، فأخذ الخليفة يفكر باستحداث مؤسسة مالية تتولى مهمة حفظ الأموال[4]، ويذكر أن عمر بن الخطاب(ﷺ) كان يتولى بيت المال زمن أبي بكر الصديق[5].

وبعد أن ازدادت الفتوحات الإسلامية زمن الخليفة عمر بن الخطاب (ﷺ) وتدفقت الأموال من الأقاليم، وأصبح يصعب التعامل معها دون مؤسسة تتولى ذلك، فأشار عليه أحدهم أن للأكاسرة ديواناً يتولى ضبط الموارد والنفقات[6] فعمل عمر بذلك، واستحدث

---

(١) قدامة، الخراج، ص٣٦، متز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص١٤٩، المعاضيدي "دواوين العراق" فصل من كتاب حضارة العراق، بغداد، دار الحرية، ١٩٨٤م ج٦، ص١٥٠.

(٢) الحسن، آثار الأول، ص٧٤.

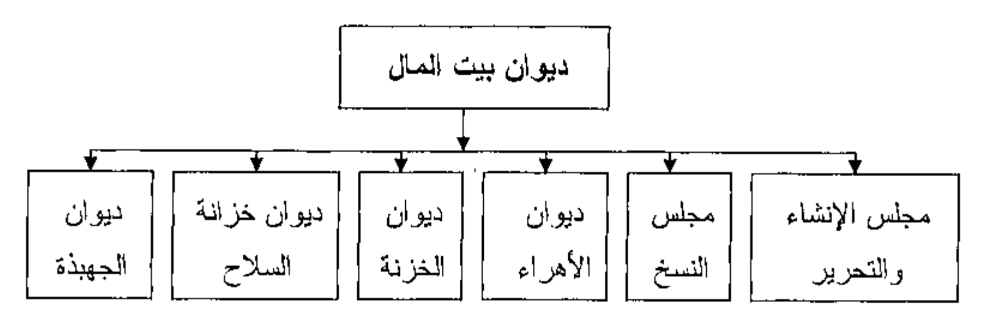
(٣) الخراج، ص٣٦.

(٤) ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٨٣، كاتبي، الخراج، ص٢٦٠.

(٥) القلقشندي، صبح الأعشى، ج١، ص٤١٣.

(٦) العسكري، الأوائل، ص١٠٥، ١١٤، ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٨٣، ابن خلدون، المقدمة، ص٢٢٣.

الديوان في سنة (٢٠هـ/٦٤٠م)[١]ونظم توزيع الأموال[٢] وبعد أن اتسعت رقعة الدولة العباسية وأصبحت تضم عدداً من الولايات والأقاليم التابعة لها، اتبعت أسلوب اللامركزية في الإدارة، حيث أن لكل ولاية بيت مال يتولى مهمة جمع الموارد وخصم النفقات، ورفع الباقي إلى بيت المال المركزي في العاصمة[٣]، الذي يستقبل الإيرادات من مختلف الأقاليم، علماً بأنها قد تكون نقدية وقد تكون عينية، حيث أفرد لكل صنف من هذه الموارد دواوين فرعية تتولى إدارتها وحفظها. ويبدو أن هذه الدواوين عرفت منذ العصر العباسي كما ذكر قدامة ت(٣٢٨هـ/٩٣٩م) واستمرت إلى زمن الدولة الأيوبية كما ذكر القلقشندي ت(٨٢١هـ/١٤١٨م) مع وجود التشابه في اختصاصات بعضها[٤].



(١) ابن خلدون، المقدمة، ص٢٢٤، شوقي، إسماعيل شحاته، في بيت المال، نشأته وتطوره، ندوة مالية الدولة الإسلامية في صدر الإسلام، جامعة اليرموك، مركز الدراسات الإسلامية، ١٩٨٧م، ص١٤.

(٢) اليعقوبي، البلدان، ص٢٧ الهامش، التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج١، ص٢٢٠، الماوردي، الأحكام السلطانية، ص٢٥٠-٢٥٢.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٤٦، الصابئ، الوزراء، ص٣١٥، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٢٨٥، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٥٢١.

(٤) قدامة، الخراج، ص٣٤، القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٣٢-٣٣.

١- **مجلس الإنشاء والتحرير**:يتولى إنشاء ونسخ الكتب[١].

٢- **مجلس النسخ:** ويتولى مهمة نسخ الكتب الواردة من مجلس الإنشاء والتحرير لتوزع على الجهات المختصة مع الاحتفاظ بنسخة لمقارنتها بالنسخ الأخرى إن دعت الضروة[٢].

٣- **ديوان الأهراء:** ويشرف على الموارد العينية التي ترد إلى بيت المال وخاصة الغلال كالقمح والشعير والحبوب[٣]، ويشترط في مُباشرِه أن يكون من ذوي العدل والدين[٤].

٤- **ديوان خزانة السلاح:** ويتولى مهمة الإشراف على نوع معين من الموارد وهي الأسلحة وخاصة بعد إنتهاء الحروب[٥].

٥- **ديوان الجهبذة:** ويتولى مهمة تدقيق الحسابات والنفقات في أنواع معينة من الأموال غير الرئيسية مثل الرواج[٦].

يتبين مما سبق أن بيت المال يشرف على الموارد النقدية والعينية, كما نظمت أموره بدقة, بحيث أن جميع الكتب الصادرة إلى الدواوين المتعلقة بالنواحي المالية يجب أن تمر إلى هذا الديوان قبل أن تصل إلى هذه الدواوين الفرعية, وبذلك يكون جامعاً للنظر في الأمرين محاسباً على الاصول والنفقات[٧].

---

(١) الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص٨٤.

(٢) قدامة, الخراج, ص٢١, الحياري, مصطفى, الدواوين من كتاب الخراج وصناعة الكتابة لقدامة بن جعفر, عمان, الجامعة الأردنية, ١٩٨٦م, ص٢٣.

(٣) القلقشندي, صبح الأعشى, ج٤, ص٣٣.

(٤) الحسن, آثار الأول, ص٧٤.

(٥) القلقشندي, صبح الأعشى, ج٤, ص٣٢.

(٦) الرواج: كلمة فارسية تعني المنقول لأنه ينقل إليه من القانون ما على الإنسان من مال الخراج إلى إنسان آخر ويؤديه على شكل اقساط حتى يستوفى ما عليه, الخوارزمي, مفاتيح العلوم, ص٦٩.

(٧) قدامة, الخراج, ص٣٦, أحمد, بيت المال, ص٢٨٤.

واشتمل بيت المال في العصر العباسي على جهاز إداري متكامل يقوم عليه العديد من الموظفين, ويتولى الوزير بدوره مهمة الإشراف على ديوان بيت المال مع موظفيــه(١)، كمــا يراقب عمل الحسابات الشهرية(٢).

وجرت العادة أن ترسل الحسابات إلى بيت المال بعد إعداد الختمة(٣) الشهرية وأحياناً يطلب الوزير من صاحب بيت المال تقديم الروزنامجات(٤) قبل ذلك, كما هي الحال في سـنة (٣١٤هـ/٩٢٦م) عندما طلب الوزير منه تقديم الروزنامجات في كل اسبوع ليستطيع معرفة ما ورد وما أنفق(٥), وفي سنة (٣١٥هـ/٩٢٧م), طلب الوزير علي بن عيسى مــن صــاحب بيت المال تقديم تقرير يومي لما يرد ويخرج، وليس كما كان سابقاً حيث ترفع في منتــصف الشهر(٦), كما اتخذ الوزير إجراءاً جديداً بوضع مراقب لبيت المال وموظفيه, ليكــون علــى إطلاع مستمر على أوضاع بيت المال(٧).

ولضمان السيطرة بشكل أفضل أُسندت إدارة عدة دواوين في الدولة لمسؤول واحــد, فكان الحسن بن مخلد(٨) يتولى دواوين الأزمّة والتوقيع في بيت المال زمن المعتضد, فأرســل الخليفة إليه يطلب ثلاثين ألف دينار, فأرسل اليه صاحب ديوان الخراج قائلاً: إن صاحب بيت

---

(١) قدامة, الخراج, ص٣٦.

(٢) مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص١٥١-١٥٢, متز, الحضارة الإسلامية, ج١,ص١٥٠.

(٣) الختمة الشهرية: كتاب يرفعه الجهبذ في كل شهر بالاستخراج والنفقات والحاصل كأنه يختم به الشهر, الخوارزمي، مفاتيح العلوم, ص٦٩.

(٤) الروزنامجات: كلمة فارسية معربة عن روزنامة مركبة من روز أي يوم ونامة أي كتاب, شــير, أدي الألفاظ الفارسية المعربة, بيروت, مكتبة لبنان ١٩٨٠م, ص٧٥, وعرفها الخوارزمي بقوله كتاب اليوم تثبت فيه كل ما يجري من أمور الخراج والنفقة, مفاتيح العلوم, ص٦٩.

(٥) مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص١٥١-١٥٢.

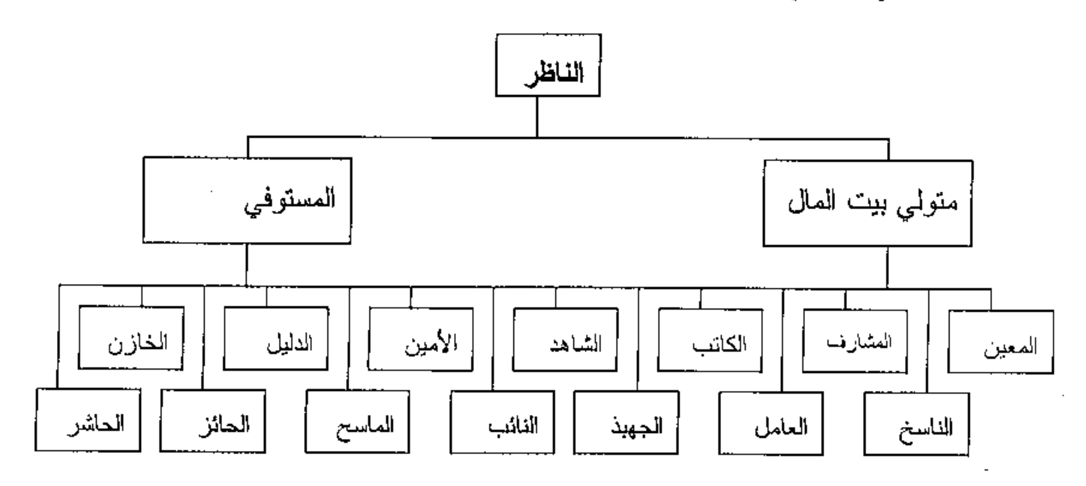
(٦) مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص١٥١-١٥٢.

(٧) مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص١٥١, الزهراني, الوزيرالعباسي, ص١٠١

(٨) الحسن بن مخلد بن الجراح: وزير المعتمد, تولى الكتابة للموفق ت(٢٦٧هـ/٨٨٠م), الصفدي, الوافي بالوفيات, ج١٢, ص٢٦٧-٢٦٨.

المال يحاسبني في سائر الأموال, فإذا تمت ثلاثون يوماً وجهت صاحبي إلى بيت المال فحمله مع صاحب بيت المال لينظم دستور الختمة بحضرتي, ونحن منذ عشرة أيام في هـذا حتـى انتظمت الحسبة ولم يبق إلا ثلاثون ألف دينار, ولا أدري في أية جهة صـرفت, ولا فـي أي باب أثبتها, فأجابه إسأل الخليفة عن أي شيء صرف, فأمر أن يحمل إلى حضرته, ويجب أن يكتب في الختمة ما حمل إلى حضرة أمير المؤمنين يوم كذا ثلاثون ألف دينار(١).

من هذه الرواية نلاحظ مدى التنظيم الإداري لديوان بيت المال, فكان صاحبه يحاسب صاحب ديوان الخراج, وكل ذلك يتم عن طريق إعداد ختمة شهرية لمعرفة أوجـه النفقـات, وإضافة إلى ذلك اشتمل بيت المال على عدد من الموظفين لكي يؤدي الغرض الذي أنشئ من أجله(٢), وهي كما يلي:



(١) التنوخي, نشوار المحاضرة, ج٨, ص٣٦-٣٧, الصابيء, الوزراء, ص٨٩-٩٠, زلوم, الاموال فـي دار الخلافة, ص٣١.

(٢) الماوردي, الأحكام السلطانية, ص٢٦٨, ابن خلدون, المقدمـة, ص٢٢٥, الباشـا, حـسن, الألقـاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار, مصر, دار النهضة العربية, ١٩٧٨, ص٤٠.

١- **الناظر**: وهو بمثابة رئيس الديوان يرأس أحد الموظفين أما متولي الديوان أو المستوفي، وينظر في الأموال, وبعد أن ينظر في الحسابات يوافق عليها أو لا يوافق[١], ووصفه ابن مماتي بقوله: شخص يستظهر به على متولي الديوان أو مشارف عمـل, ولـيس لأحـد مستخدميه أن ينفرد عنه بشيء[٢], وله ضبط أصول الأموال[٣].

٢- **متولي أو صاحب ديوان بيت المال:** يتولى هذا الديوان بإحدى ثلاث طرق: أن يتـولى بالأمانة ما لم يظهر عليه خيانة, فمتى ظهرت عليه كان مأخوذاً بترك ما تـولاه، أو أن يكون وليّ ببذل مثل أن يقول: إذا استخدمت في الديوان الفلاني وارتفاعه مائة ألف دينار استظهرت فيه وعقدت ارتفاعه على مائة ألف وعشرة آلاف دينار, أو أن يكـون ولـيّ بضمان فكلما تأخر من مال ضمانه لزمه القيام به, فإن كسر عليه مال كان السلطان في الخيارين أن يقبل الحواله أو لا يقبل, ويطالبه بما هو في ذمته وملزم بالسداد[٤].

ويشرف على ما يدخل في بيت المال من الوارد ويوثقها في سجلات خاصة, وكذلك ما ينفق في أوجه النفقات, وكانت تمر به الكتب بحمل الأموال قبل أن تثبـت فـي الـدواوين[٥], ويشترط فيه الكفاءة كون وظيفته تدقيق الحسابات، ويجب أن يكون عالماً بالحـساب وأحكـام الدواوين وأصول الأموال[٦].

---

(١) ابن مماتي, قوانين الدواوين, ص٢٩٨, القلقشندي, صبح الأعشى, ج٥, ص٤٦٥.

(٢) قوانين الدواوين, ص٢٩٨.

(٣) القلقشندي, صبح الأعشى, ج٥, ص٤٦٥-٤٦٦, لاشين, التنظيم المحاسبي, ص٨٧.

(٤) ابن مماتي, قوانين الدواوين, ص٢٩٩-٣٠٠, أحمد, بيت المال, ص٢٩٠.

(٥) التنوخي, نشوار المحاضرة, ج٨, ص١٣٥ الهامش, ابن مماتي, قوانين الـدواوين, ص٣٠١, الباشـا, الألقاب الإسلامية, ص٤٠.

(٦) الصابيء, الوزراء, ص١٤٠, القلقشندي, صبح الأعشى, ج٤, ص٣١.

وكان لصاحب بيت المال ختم مميز يختم به على الكتب, ويعتبر وجوده على الكتب شرطاً لقبولها, وعلى المسؤول التأكد من ذلك قبل تنفيذ الأوامر, وقال ابن قدامة في ذلك: يكون لصاحب هذا الديوان علامة على الكتب والصكاك والاطلاقات يتفقدها الوزير وخلفاؤه ويراعونها ويطالبون بها إذا لم يجدوها لئلا يتخطى أصحابها والمدبرون هذا الديوان فيختل أمره, ولا يتكامل العمل فيه[١]، ولا يتم الصرف كذلك إلا بمقتضى مستندات معتمدة لذلك[٢].

٣- **المستوفي:** يطالب الموظفين برفع الحسابات في الأوقات المحددة لذلك, وهو صاحب مجلس وكاتب في الديوان, كما يقارن السجلات مع بعضها بعضاً لاستيفاء الحساب وكتابة التقارير النهائية بذلك [٣].

٤- **المعين:** وهو كاتب ومساعد للمستوفي في أعماله [٤] .

٥- **الناسخ:** ينسخ التوقيعات والكتب الصادرة والواردة, ويشترط فيه الأمانة في توثيق الكتب[٥].

٦- **المشارف:** لا يلزم عمل الحسابات أو رفع التقارير, بل يكتب تعليقه على الحسابات فقط[٦].

٧- **العامل:** يرفع الحسابات إلى الجهات المختصة[٧]

---

(١) الخراج, ص٣٦, كاتبي, الخراج, ص٢٦٠, كاتبي " الجهبذة في العراق ", ص٣٧٧.

(٢) الصابىء, الوزراء, ص١٩٨, ابن مماتي, قوانين الدواوين, ص٣٠١, الفقي, دراسات في الدولة العباسية, ص٩٥.

(٣) ابن مماتي, قوانين الدووين, ص٣٠١, القلقشندي, صبح الأعشى, ج٥, ص٤٦٦.

(٤) القلقشندي, صبح الأعشى, ج٥, ص٤٦٦.

(٥) ابن مماتي, قوانين الدواوين, ص٣٠٢, أحمد, بيت المال, ص٢٩٠-٢٩١.

(٦) ابن مماتي, قوانين الدواوين, ص٣٠٢, لاشين, التنظيم المحاسبي, ص٩٠.

(٧) ابن مماتي, قوانين الدواوين, ص٣٠٣, القلقشندي, صبح الأعشى, ج٥, ص٤٦٦.

٨- **الكاتب:** يتولى مهمة الكتابة, وأحياناً ينوب عن الكاتب, وعليه معرفة ما تأخر من الموارد والغلال(١).

٩- **الجهبذ:** يستخرج الأموال وكتب الوصولات وعمل الروزنامجات والختمات وضبط الحسابات(٢).

١٠- **الشاهد:** يتولى مهمة ضبط كل ما هو شاهد فيه إن كان نفياً أو إثباتاً(٣).

١١- **النائب والأمين:** وهما من الموظفين المساعدين, فإن غاب أحد الموظفين ودعت الضرورة يتم مطالبتهما برفع الحساب(٤).

١٢- **الماسح:** يتولى مهمة مساحة الأراضي وتصنيفها, وإن ظهر أنه أخطأ في ذلك عُوقب(٥).

١٣- **الدليل:** يتولى عمل السجلات وفصل الأراضي حسب أنواع المزروعات وأسماء المزارعين وغير ذلك(٦).

١٤- **الحائز:** يتولى مهمة ما يحمل من المحاصيل، ويمنع المزارعين من التصرف بأي شيء قبل أن يستوفي حق الديوان(٧).

١٥- **الخازن:** يقبض الغلال ويخزنها ويقدمه الحسابات عنها(٨).

---

(١) التنوخي, الفرج بعد الشده, ج١, ص٣٢٢ الهامش, الصابيء, الوزراء, ص١٥٨.

(٢) التوحيدي, الإمتاع والمؤانسة, ج١, ص١٣٣, ابن مماتي, قوانين الدواوين, ص٣٠٤, زلوم, الأموال في دار الخلافة, ص٣٠.

(٣) القلقشندي, صبح الأعشى, ج٥, ص٤٦٦.

(٤) ابن مماتي, قوانين الدواوين, ص٣٠٤-٣٠٥, الكفراوي, الرقابة المالية, ص٢٢٤.

(٥) القلقشندي, صبح الأعشى, ج٥, ص٤٦٦.

(٦) ابن مماتي, قوانين الدواوين, ص٣٠٥.

(٧) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص٣٠٥-٣٠٦.

(٨) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص٣٠٦، شوقي، بيت المال، ص٢٠.

١٦- **الحاشر**: يتولى رفع الأعمال الطارئة[1].

وفي حال الخلاف بين أصحاب الدواوين وموظفي بيت المال حول الموارد أو النفقات، وبين ما يقدمه متولي أو صاحب بيت المال من الختمة، يلعب الوزير دوره في حسم الخلاف حسب ما تقدمه الكتب الواردة والصادرة والأختام من بيت المال إلى الدواوين الأخرى، مع اعتماد الوثائق والسجلات والأختام[2].

ومما يثبت أهمية متولي الديوان أنه كثيراً ما كان يتم عزله عن الدواوين في حال عزل الوزير مباشرة[3].

أما فيما يتعلق بـ (موقع بيت المال) أو الخزنة[4] فهو قريب من سلطة الخليفة المباشرة علية، ففي أحداث سنة (٢٣١هـ/٨٤٥م) ذكر الطبري أن بيت المال يقع في دار العامة وسط القصر، فقال: "وفي هذه السنة نقب قوم من اللصوص بيت المال الذي في دار العامة في جوف القصر وأخذوا اثنين وأربعين ألفاً من الدراهم وشيئاً من الدنانير يسيراً"[5].

وتجدر الإشارة إلى التمييز بين نوعين من بيت المال في الدولة العباسية، وبدت هذه الظاهرة بوضوح اعتباراً من النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، وهما بيت مال الخاصة وبيت مال العامة، فكان بيت مال الخاصة مؤسسة مستقلة بذاتها من حيث الموارد والمصروفات، وسبب التمييز بين النوعين يعود إلى سيطرة الأتراك على أموال الدولة، ورغبة الخلفاء بالمقابل بحفظ أموالهم في أماكن خاصة بعيداً عن عبث الأتراك، حيث بنى المعتضد

---

(١) ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص٣٠٦، لاشين، التنظيم المحاسبي، ص٩٣.

(٢) قدامة، الخراج، ص٣٦، الصابئ، الوزراء، ص١٧٨، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٣٩، حتاملة، خلافة المعتضد بالله، ص٢١٤.

(٣) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص١١٧، ١٣٠، الصابئ، الوزراء، ص١٤٠.

(٤) الصابئ، الوزراء، ص١٣، ص٤٢.

(٥) تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص١٤٠، السامرائي، تاريخ مدينة سامراء، ص٨٢.

بالله قلعة وجعل أساساتها من الرصاص لتكتسب القوة والمتانة[1] وخصصها لذلك، ولم تكن له إدارة تذكر كما هي الحال في بيت مال العامة، بل كان هناك موظف يتـولى إدارتـه، فكـان مؤنس الخادم خازناً له زمن المقتدر[2]، كما كان له كاتب وصاحب بيت مال الخاصة[3].

وكانت موارده تختلف عن موارد بيت مال العامة وتتكون من تركة الخلفـاء، وهـي تشكل المورد الأساسي له، فقد ترك المتوكل فيه أربعة ملايين دينار وسبعة ملايين درهـم[4]، وترك كل من المعتضد والمكتفي فيه مليون دينار سنوياً[5]، وقيل عشرة آلاف ألف دينار[6].

ومن موارده أيضاً الضياع السلطانية أو الخاصة والمستحدثة[7]، وتشكل أيضاً مـورداً هاماً له، وهي الأراضي التي استولى عليها العباسيون من الأمويين. ففي عهـدي المعتـضد والمكتفي كان وارد الضياع من الخراج أربعة وستين ألف ألف وثمانمائة وثلاثين ألـف ألـف دينار[8]، وبلغ واردها في سنة (٣٠٦هـ/٩١٨م) من جميع النواحي مليون وسبعمائة وثمانيـة وستين ألفاً وخمسة عشر ديناراً[9]. وبلغ واردها زمن المقتدر أكثر من ثمانين ألف دينـار[10] وكان لها ديوان خاص يشرف عليه موظف خاص[11].

---

(١) الصابئ، الوزراء، ص١٥٧.

(٢) الصابئ، الوزراء، ص٣٠٨، الزهراني، النفقات، ص١٣٨.

(٣) الصولي، أخبار الراضي، ص٧١، الصابئ، الوزراء، ص١٥٨.

(٤) المسعودي، مروج الذهب، ج٤، ص٢٢، بني سلامة، الأجور والرواتب، ص٤٩.

(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٤١.

(٦) الصابئ، الوزراء، ص٣١٧، الدوري، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص١٨٨.

(٧) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٥٩.

(٨) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٤٠-٢٤١، الزهراني، النفقات، ص١٣٧.

(٩) زيدان، تاريخ التمدن، ج١، ص٣٦٧.

(١٠) الصابئ، الوزراء، ص٣١٠-٣١١.

(١١) الأصفهاني، الأغاني، ج١٠، ص٤٤، ابن الجوزي، المنتظم، ج١١، ص٣٠٥، ابن الأبـار، أعتـاب الكتّاب، ص١٥١، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٠، ص٣٧١، ابن خلدون، تاريخ ابن خلـدون، ج٣، ص٣٤٩.

ومن موارده أيضاً مال المصادرة، ويشكل كذلك مورداً هاماً لبيت مال الخاصة[١] ففي سنة (٣١٢هـ/٩٢٤م) وضع المقتدر فيه من مال مصادرة ابن الفرات[٢] مائة وستين ألف دينار، ومن الموارد الأخرى أيضاً الهدايا، وهي ما يبعث به الولاة من الهدايا العينية والنقدية، فيذكر أن المتوكل نقل إليه مائتي ألف دينار جاءت هدية من والي مصر[٣].

وكانت مصروفاته أيضاً تختلف، فكان الخليفة ينفق منه على الرسل والحج والوافدين[٤]، ولا بد من الإشارة إلى وجود علاقة وثيقة وتكاملية بين البيتين، ففي كثير من الأحيان اعتُبر بيت مال الخاصة بمثابة الخزينة الاحتياطية للدولة في حالة العجز المالي، فينفق الخليفة منه[٥]، ففي سنة (٢٩٩هـ/٩١٤م) دفع المقتدر من بيت مال الخاصة سبعين ألف دينار للجند بعد أن شغبوا لتأخرها، وأطلق في نفس السنة منه خمسمائة ألف دينار للجند أيضاً[٦]، وبعد أن عجز الوزير ابن الفرات في سنة (٣٠٦هـ/٩١٨م) عن دفع مرتبات الجند أطلق المقتدر منه مئتي ألف دينار لهم[٧]، وفي سنة (٣١٢هـ/٩٢٤م) دفع الخليفة منه ألف دينار للجند بعد عجز الوزير عن دفعها[٨].

---

(١) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص٣٨-٣٩، الصابئ، الوزراء، ص١٤٠-١٤١.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٢٩، الصابئ، الوزراء، ص١٤٠-١٤١.

(٣) ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٣٨.

(٤) الصابئ، الوزراء، ص٢٧، ٣٠٨، حتاملة، البنية الإدارية، ص٦٣-٦٤.

(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٤.

(٦) مسكويه تجارب الأمم، ج١، ص٢٤.

(٧) مسكويه تجارب الأمم، ج١، ص٥٦، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١١٠.

(٨) مسكويه تجارب الأمم، ج١، ص١٤٢.

ويمكن القول أن بيت مال الخاصة قد استنفذت أمواله أيضاً في زمن المقتدر، ففي سنة (٣١٥هـ/٩٢٧م) أخذ المقتدر من والدته خمسمائة ألف دينار لصد خطر القرامطة عن بغداد، وذلك بعد أن عجز عن توفيرها من بيت مال الخاصة[1].

الدواوين ذات العلاقة بديوان بيت المال.

يعتبر ديوان الخراج من الدواوين الأساسية ذات العلاقة بديوان بيت المال، وتأتي أهميته من كونه مورداً رئيساً للأموال في الدولة، ويوصف بأنه أحد قوائم الملك وأركانه، ويسمى ديوان الأتاوة[2]، وتسجل فيه الأراضي التابعة للدولة العباسية، والحدود وحال البلاد هل فتحت عنوة أم صلحاً ومقادير الخراج المترتبة عليها[3]، وقال ابن خلدون: "إعلم أن هذه الوظيفة من الوظائف الضرورية للملك، وهي القيام على أعمال الجباية وحفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج[4]، ولعظم مسؤولياته كان من يصلح لتقلده يصلح للوزارة[5].

كما كانت هناك العديد من دواوين الخراج الفرعية في الولايات التابعة لديوان الخراج المركزي في العاصمة[6]، ويقوم عليه عدد من الكتّاب والموظفين الذين يتولون مهمة الجباية

---

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٨١، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٢٦٥.

(٢) اليعقوبي، البلدان، ص٢٧ الهامش، أحمد، بيت المال، ص٢٩٧.

(٣) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص٢٣، سرور، تاريخ الحضارة الإسلامية، ص١٢٣.

(٤) المقدمة، ص٢٢٢.

(٥) اليعقوبي، البلدان، ص١٥ الهامش، التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص٢٣، الصابئ، الوزراء، ص٨٧.

(٦) ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٧٨، متز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص٢٠٩، كاتبي، الخراج، ص٢٦١.

وتقدير المحاصيل والمساحة وتدوين كل ذلك في سجلات خاصة ولأهميته يشترط في عامله الحرية والأمانة والمعرفة بقوانين الخراج والمساحة[1].

وكانت تحفظ السجلات في دواوين الخراج والتي تستخدم في تقدير الخراج والجباية وتسمى قانون الخراج[2]، وفيه ايضاً دفتر الأرواج يثبت فيه مقدار ما يدفعه كل شخص وما يتبقى عليه، وهناك دفتر الروزنامج أيضاً يوثق فيه مقادير الجباية والنفقات، وفي نهاية كل شهر وكل سنة تتم مقابلة الإيرادات بالنفقات لعمل حساب نهائي لديوان الخراج، وفي بعض الأحيان ينقص الوارد بسبب عجز الفلاحين عن دفع الخراج أو تلف المحصول، حيث كان المتبع إثبات جبايات الخراج في قائمة تسمى (العريضة) يثبت فيها المقدار الأصلي للجباية ومقدار ما جمع وتوثيق النقص أو الفرق بين المقدارين[3].

واهتم العباسيون كثيراً بديوان الخراج، وكذلك الوزراء، فكان الوزير علي بن عيسى لم يعين لإدارته إلا أكفأ الكتّاب[4]، وبقي الأمر كذلك إلى أن تسلط أمير الأمراء على موارد الدولة، ولم يعد للخليفة ولا للوزير أي سلطة مالية وبطلت بيوت الأموال[5].

---

(١) ابن وهب، البرهان، ص٣٧٦، البيهقي، المحاسن والمساوئ، ص٤٧٠، القلقشندي، صبح الأعشى، ج١، ص١٤٣.

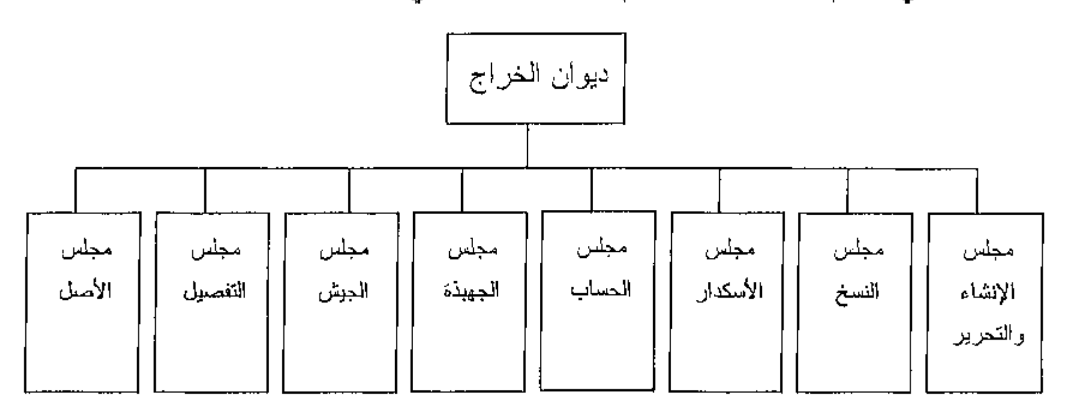
(٢) الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص٦٩، خفاجي، تطور النظم، ص٢٦٨.

(٣) الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص٦٩.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٥١.

(٥) مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٢٩٨-٢٩٩، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص١٠١، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٣٦٦، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٣٢٣.

ولتنظيم العمل في ديوان الخراج وجدت هناك مجموعة مجالس فرعيـة مترابطـة و متداخلة في المهام والصلاحيات لتنظيم سير العمل فيه وهي:



١- **مجلس الإنشاء والتحرير**[١]: سبق الحديث عنه.

٢- **مجلس النسخ**[٢]: سبق الحديث عنه.

٣- **مجلس الإسكدار**[٣]: يوثق في سجلات خاصة الحمول الواردة إلى ديوان الخراج من حيث وجهتها ونوعها وتاريخها، ومن ثم يحيلها إلى الجهات المختصة[٤].

٤- **مجلس الجهبذة:** يرأسه الجهبذ، ويتولى مهمة تدقيق الحسابات من الواردات والنفقـات الفرعية مثل مال الكسور، كما يتولى إعداد دراسة في نهاية كل شهر بالموارد والنفقات ليحيلها إلى بيت المال وتسمى بالختمة[٥]، وكان لمجلس الجهبذة في كل إقليم من أقـاليم

---

(١) قدامة، الخراج، ص٢١، الباشا، الألقاب الإسلامية، ص٤٠.

(٢) قدامة، الخراج، ص٢١.

(٣) الإسكدار: لفظة فارسية تعني مدرج يكتب فيه عدد الحمول والكتب الواردة والـصادرة ومـصادرها، الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص٧٥.

(٤) قدامه، الخراج، ص٢١، ٥٨.

(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٥٢، الزهراني، النفقات، ص١٤٨.

الدولة ممثل يتولى مهمة تدقيق الواردات وإرسال المال المتبقي إلى العاصمة برفقة الوثائق والكتب الرسمية(١).

٥- **مجلس الحساب:** ويتولى مهمة إعداد قوائم الأموال الواردة إلى بيت المال بعد تصنيفها وخاصة أنها متنوعة ما بين الخراج والجزية وما بين الموارد العينية كالغلال والأسلحة والملابس وغير ذلك فهو يتولى فرزها وتصنيفها(٢).

٦- **مجلس الجيش:** يتولى بالتنسيق مع ديوان النفقات بتنظيم عملية دفع عطاء الجند(٣).

٧- **مجلس التفصيل:** يشرف على الحمول الواردة مع السجلات، وينظر كذلك في احتياجات عمال الخراج(٤).

٨- **مجلس الأصل:** يشرف على المجالس السابقة مع الاحتفاظ بالسجلات والوثائق(٥).

وامتازت الإدارة الإسلامية بالمرونة واستحداث المؤسسات الإدارية إذا اقتضت الضرورة، فكان في الدولة العباسية ديوانان فرعيان للخراج تحت إشراف ديوان الخراج المركزي في العاصمة وهما: ديوان المشرق وديوان المغرب(٦)، وبقي الأمر كذلك إلى أن تولى المعتضد الخلافة، وكان يوصف بأنه من أكثر خلفاء بني العباس إدارة حتى قيل: "لم يجتمع في زمن من الأزمان ولا وقت من الأوقات خليفة ووزير مثل المعتضد وأبي العباس

---

(١) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج١، ص٢٢٢-٢٢٣، الحياري، الدواوين، ص٢٣.

(٢) الحياري، الدواوين، ص٢٢.

(٣) قدامة، الخراج، ص٢٢.

(٤) قدامه، الخراج، ص٢٣، الحياري، الدواوين، ص٢٢-٢٣.

(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٥٧.

(٦) الصولي، أخبار المقتدر، ص٢١٤، التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص٢٥ الهامش، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٤٨.

ابن الفرات[1] حيث دمج المعتضد جميع الدواوين في ديوان واحد أسماه ديوان الدار، وتـولى هذا مهمة النظر في أمور الخراج كافة، وعين له موظفين من ذوي الكفاءة والخبرة[2].

وكان ديوان السواد يتولى مهمة الإشراف على المورد الرئيس للعراق وهـو الـسواد فعندما تولى الوزير علي بن عيسى سنة (٣١٥هـ/٩٣٠م) قلده رجلاً وقال لــه محــذراً مــن التقصير في عمله، مؤكداً على أهميته: "إن هذا الديوان من أجل الـدواوين ومتـى تـشاغلت بخلافتي إختل، ليس يقوم به أحد كقيامك به[3]، وفي القرن الرابـع الهجـري، انقـسمت إدارة الدولة إلى وزارتين إحداهما: ديوان الأصول والأخرى ديوان الأزمّة[4].

أما عن (**دوره في إدارة الموارد**) فهو المسؤول عن ضبط الإيرادات والنفقات، فهـو من ناحية يتولى مهمة (**مراقبة وضبط الإيرادات**) ووصف النويري سير العمل فيه بقوله: ويقيم لكل عمل من الأعمال وجهة من الجهات أوراقاً مترجمة باسم العمل أو الجهة ووجوه أموالها، فإذا وصل إليه المال وضع الرسالة الواصلة قريبة من ذلك العمل ثم شطبها بما يصح عنده من الواصل إليه وذلك بعد وضعه في تعليق المياومة، فإذا صح الواصل صـحة الرسـالة كتـب لمباشر ذلك العمل رجعةً بصحته، وإن نقص ضمن رجعته: من جملة كذا واسـتثنى بـالعجز والرد وبرز ما صح عنده، وأعاد الرد على مباشر ذلك العمل، وأثبت في بيت المال ما صـح منه، فإن كان العجز عن اختلاف الصنج عيّنهُ في رجعته ولا شيء على مباشر العمـل، وإن كان مع اتفاقهما فلا يعتد لمباشر العمل أو الجهة إلا بما صح في بيت المال[5].

---

(١) الصابئ، الوزراء، ص٢٠٩، متز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص١٤٧.

(٢) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص٤٤، التنـوخي، نـشوار المحاضـرة، ج٤، ص٧٢، الـصابئ، الوزراء، ص١٤٨.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٥١.

(٤) التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج١، ص٢٢٠، الدوري، عصر إمرة الأمراء، ص٢٢٨.

(٥) نهاية الأرب، طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣١م، ج٨، ص٢١٧-٢١٨.

ويتولى كاتبه عمل ختمة جامعة يضم فيها كل مال وصل إليه إلى ما هو مثلـه مـن الخراج والجوالي والأخماس وغير ذلك بحسب ما يصل إليه، ويفصل جملة كل مال بنواحيـه التي وصل منها، ويستشهد فيه برسائل الحمول، ويضيف إلى جملة ما أنفق عليه صدر الجامعة من الأموال ما انساق عنده من الحاصل إلى آخر السنة إلى قبلها ويعرف بعد ذلك ثم يشرع من الخصم فيبدأ منه مما حمله إلى المقام على يد من حمل على يده وتسلمه إلى أن يتكامل الوارد والمصروف[1].

ويتولى في المقابل **(مراقبة وضبط المصروفات)** ووصف النويري طريقة سير العمل فيه بقوله: وطريق مباشر بيت المال في ضبط المصروفات أن يبسط جريدة على ما يصل إليه من الاستدعاءات والوصولات من الجهات وأسماء أرباب الاستحقاقات والرواتب والـصلات، وما هو مقرر لكل منهم في كل شهر بمقتضى تواقيعهم أو ما شهدت به الاستئمارات القديمـة المخلدة في بيت المال، ويشطب قبالة اسم من صرف له أما نقداً من بيت المال، أو حوالة من جهة تكون مقررة له في توقيعه ويوصل إلى تلك الجهة ما عرفه عليها، وكذلك إذا أحـال رب استحقاق غير بثمن مبيع أو غيره على جهة عادتها تحل إلى بيت المال سوّغ ذلك المال فـي بيت المال، وأوصله إلى تلك الجهة والتسويغ في بيت المال هو نظير المجرى، وإذا وصل إليه استدعاء من جهة من الجهات أو وصول وضعه في جريدته، ويشهد عليه بما يقضيه ويـورد جميع ذلك في تعليق المياومة[2].

أي أن متولي بيت المال لديه سجلات تفـصيلية بأسـماء وأصـحاب الاسـتحقاقات والمرتبات، وفي مقابل كل اسم المقرر والمستحق له، حيث يتم توثيق ما يدفع لكـل مـستحق

---

(١) النويري، نهاية الأرب، ج٨، ص٢١٨.

(٢) نهاية الأرب، ح٨، ص٢١٨-٢١٩.

قبالة الإسم وتوقيعه، كما يحتفظ بالإيصالات الخاصة بالمصروفات التي تصله من مختلف الجهات، ثم يقيد كل ذلك يومياً.

كما يتولى (**مراقبة وضبط مخازن الغلال**) حيث يقوم أمين المخازن بضبط الغلال الواردة وما يصرف منها، وذلك باستخدام سجلات خاصة يوثق فيها أسماء النواحي التي وصلت منها، فكلما وصلته رسالة من جهة معينة وضعها تحت اسم الجهة ومقدار ما وصل منها، فإن كانت الكميات الواصلة مطابقة للرسالة كتب لتلك الجهة رجعة بصحتها، وإن نقص طالب بالنقص، ويصرف الغلال المبلولة أولاً قبل غيرها فإنها لا تحتمل طول البقاء، أي أن حسابات المخازن في بيت المال تقوم على ضبط الكميات الواردة والكميات المصروفة لكل صنف من الأصناف، وذلك وفق سجلات خاصة يوثق فيها أسماء النواحي التي وصلت منها الغلال مع تقييد الكميات الواردة تحت اسم الجهة المرسلة مع إتباع قاعدة صرف الوارد أولاً بأول حتى لا تتلف الغلال[1].

المبحث الثاني: ديوان بيت المال والدواوين الأخرى ودورها في إدارة النفقات.

يتولى ديوان النفقات إدارة النفقات، ويختص بالإشراف على نفقات دار الخلافة ونفقات الدواوين وغير ذلك[2]، أما في الأقاليم فتقوم دواوين الخراج مقام ديوان النفقات، حيث تجبى الضرائب من خراج وغيره وتخصم نفقات الولاية أو الإقليم مع رواتب الجند والموظفين وترفع الباقي إلى العاصمة[3].

---

(١) النويري، نهاية الأرب، ج٨، ص٢١٩-٢٢٠.

(٢) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٣، ص١٩٢، الصابئ، الوزراء، ص٢١.

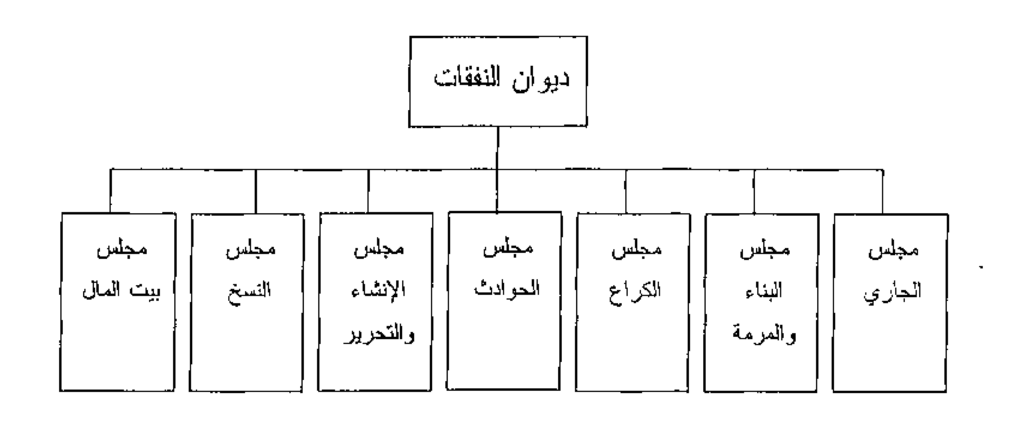
(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٤٦، الصابئ، الوزراء، ص٣١٥، الحنبلي الفراء، الأحكام السلطانية، ص٣٥.

ونظراً لتوسع مرافق الدولة وزيادة نفقاتها تطلب ذلك استحداث مؤسسة مستقلة تتولى مهمة ضبط النفقات العامة في الدولة فاستحدث لذلك ديوان النفقات(١)، ونظراً لتعدد الأعمال التي تقع على عاتق متوليه اشترط أن يكون عارفاً بالحساب والمكاييل والأوزان والأسعار وأنواع الملابس والحيوانات وأسعارها، كما يجب عليه أن يكون على اتصال دائم ببيت المال العام والخاص ليشرف على النفقات وتصديق التوقيعات وغير ذلك(٢).

ومما يثبت أهمية متوليه إنه كثيراً ما يعزل عند وفاة الخليفة أو تبديل الوزارة كما هي الحال في سنة (٣١٥هـ/٩٢٧م) حيث عزل الوزير علي بن عيسى عند توليه الوزراة متولي ديوان النفقات(٣)، وفصل مثل ذلك الوزير ابن مقلة سنة (٣١٦هـ/٩٢٨م) (٤).

التنظيم الإداري لديوان النفقات

تتعدد المهام التي يقوم بها ديوان النفقات، وقسمت هذه المهام والأعمال بين عدد من المجالس الفرعية(٥) على النحو التالي:



(١) الصابئ، الوزراء، ص٢١.
(٢) الحسن آثار الأول، ص٧٢، خفاجي، تطور النظم، ص٢٦٦.
(٣) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص١١٧، مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٥٢.
(٤) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص١١٧، الصابئ، الوزراء، ص١٤٠.
(٥) قدامة، الخراج، ص٣٣.

١- **مجلس الجاري:** يتولى مهمة صرف أرزاق ومرتبات الجند وغيرهم من الموظفين، وذلك حسب منازلهم والأعمال الموكلة إليهم، ووقت استحقاقاتهم للأرزاق، ويعتمد في ذلك على القوائم والسجلات الخاصة بهذه المهمة[1]، وكان يجري صرف الأرزاق والمرتبات على فترات حسب الفئات، حيث كان هناك عدد من الفئات التي تستلم المرتبات حسب النوبة، فهناك فئة تستلم كل ثلاثين يوماً[2]، وهناك فئة تستلم كل خمسة وثلاثين يوماً[3]، وفئة تستلم كل خمسة وأربعين يوماً[4]، وأخرى تستلم كل خمسين يوماً[5]، وأخرى تستلم كل ستين يوماً[6]، وأخرى تستلم كل تسعين يوماً[7]، وفئة تستلم كل مئة وعشرين يوماً وهم أقل الفئات كفاءة[8]، وهناك فئة لم تستلم رواتبها من الخزينة، وإنما من جهات أخرى، وهم من خرجوا إلى أعمال الخراج لتحصيله، فيأخذون رواتبهم من الجهات التي يتوجهون لها[9].

٢- **مجلس الإنزال:** يتولى مهمة محاسبة التجار الذين يأمنون دار الخلافة بالأرزاق العينية مثل: الخبز واللحم والشراب والطيب وغيره[10].

---

(١) قدامه الخراج، ص٣٣.
(٢) الصابئ، الوزراء، ص١٥.
(٣) الصابئ، الوزراء، ص٢٤.
(٤) الصابئ، الوزراء، ص٢٣-٢٤.
(٥) الصابئ، الوزراء، ص١٦.
(٦) الصابئ، الوزراء، ص١٦.
(٧) الصابئ، الوزراء، ص١٨.
(٨) الصابئ، الوزراء، ص١٨.
(٩) الصابئ، الوزراء، ص١٨.
(١٠) قدامه، الخراج، ص٣٣، الصابئ، الوزراء، ص٢٠-٢١.

٣- **مجلس الكراع:** ويتولى مهمة الإشراف على شراء الحيوانات مثل الإبل والخيل وكل ما يحتاج إلى تبديل منها(١)، ويتولى أمر علوفتها وكسوتها وعلاجها(٢)، ويشترط في موظفه أن يكون عارفاً بأنواع الدواب وأمراضها، ومن قائمة المعتضد التي وردت عند الصابئ فإن هناك خمسة أنواع من الاصطبلات يتولى الديوان أمر النفقة عليها وهي:

أ- **إصطبل الخاص:** وهو خاص بدواب الخليفة والأمراء(٣).

ب- **اصطبل العامة:** وهو خاص بدواب الخدم والغلمان وغيرهم(٤).

ج- **اصطبل الدواب والحمليات:** يتولى مهمة الإشراف على دواب دار الخلافة من حيث الوارد والمهدي والمبتاع، وتفقد ما يرد من الأسفار وعلاجها إن اقتضت الضرورة(٥).

د- **اصطبل بغال الأثقال وحمل المعلوفات.**

ه- **اصطبل لمبارك الإبل الجمازات(٦).**

وخضعت هذه الاصطبلات إلى إشراف دقيق ومراقبة لنفقاتها، وكان المعتضد يعرض هذه الاصطبلات شهرياً في الميدان ويتفقدها، ومتى أُحمد قيام من يتقلد شيئاً من ذلك زاد في رزقه، ومن اطلع منه على تقصير صرفه واستبدل به(٧).

---

(١) قدامه، الخراج، ص٣٤، الصابئ، الوزراء، ص٢٣.

(٢) قدامه، الخراج، ص٣٤، الصابئ، الوزراء، ص٢٣.

(٣) الصابئ، الوزراء، ص٢٢.

(٤) الصابئ، الوزراء، ص٢٢.

(٥) الصابئ، الوزراء، ص٢٢.

(٦) الجمازات: الإبل السريعة الجري، الصابئ، الوزراء، ص٢٢.

(٧) الصابئ، الوزراء، ص٢٣.

٤- **مجلس البناء والمرمة:** يتولى مهمة بناء وترميم المبـاني الحكوميـة ومحاسـبة ذوي الاختصاص من المهندسين ونقلة المواد، ويتولى دراسة تكاليف ذلك[١]، ويشترط فـي متوليه أن يكون عارفاً بالحساب والهندسة وتقدير التكاليف[٢].

٥- **مجلس الحوادث:** يتولى مهمة النفقة على الهبات والصلات والهدايا[٣]، ويتولى مهمـة النظر في النفقات الطارئة أيضاً[٤].

٦- **مجلس الإنشاء والتحرير:** يتولى مهمة إنشاء وتحرير الكتب الـصادرة عـن ديـوان النفقات فيما يتعلق بالحسابات التي يحيلها المجلس إلى هذا، ويشترط في موظفه التمكن من اللغة ليستطيع تأدية المعنى بدقة[٥].

٧- **مجلس النسخ:** يتولى مهمة نسخ عدة صور للكتب الصادرة عن ديوان النفقات لرفعها إلى الجهات المختصة[٦].

٨- **مجلس بيت المال:** يتولى مهمة دراسة الحسابات في ديوان النفقات، ودراسة الفرق بين الوارد والنفقات إن وجدت هناك فروق[٧].

ولتنظيم عملية الرقابة على سير العمل في هذه الدواوين والمجالس تم تخصيص جهاز إداري يتولى مهمة المراقبة والتدقيق الكامل وهو ديوان الزمام أو زمـام الأزمّـة[٨]، وذلـك

---

(١) قدامة، الخراج، ص٣٤-٣٥، سرور، تاريخ الحضارة الإسلامية، ص١٢٤.

(٢) قدامه، الخراج، ص٣٥، عبدالباقي، أحمد، معالم الحضارة الإسلامية العربيـة فـي القـرن الثالـث الهجري، بيروت، مركز دراسات الوحدة، ١٩٩١م، ط(١)، ص١٥.

(٣) قدامه، الخراج، ص٣٥.

(٤) قدامة، الخراج، ص٣٥، الزهراني، النفقات، ص١١٨.

(٥) قدامة، الخراج، ص٣٥.

(٦) قدامة، الخراج، ص٣٥، أحمد، بيت المال، ص٣١٢.

(٧) قدامة، الخراج، ص٣٥، زلوم، الأموال في دار الخلافة، ص٣٠.

(٨) اليعقوبي، البلدان، ص٦٨، التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص٢٤ الهامش.

لمراقبة جميع الدواوين بما في ذلك الدواوين المالية، واستحدث هذا زمن العباسيين[1]. وهناك زمام النفقات المختص بالإشراف على مراقبة الحسابات[2]، ويتولاه موظفون من ذوي الكفاءة[3]، ولضمان السيطرة الإدارية بشكل أكبر أصبحت أزمّة جميع الدواوين في يد شخص واحد[4]، ففي سنة (٣٢٥هـ/٩٣٨م) تقلد الخصيبي أزمّة جميع الدواوين[5]، كما اهتم الوزير علي بن عيسى بزمام النفقات كثيراً، وأشرف عليه مباشرة، وأصدر توجيهاته إلى موظفيه، وكان يعزل من رأى منه تقصيراً[6].

يمكن القول مما سبق أن الهدف من إنشاء الدواوين المالية هو دراسة وضبط الإيرادات والنفقات ومراقبة الموظفين والقائمين عليها وعلى الجباية، وذلك من واقع السجلات ومقارنة الإيرادات بالنفقات، وتوثيق كل ذلك في قوائم خاصة مع اعتماد الأختام عليها، كما نلاحظ أن الدواوين الرئيسية تساعدها في أعمالها مجالس فرعية تتولى مهمة رفع تقارير: يومية وأسبوعية وشهرية عن سير العمل، وكان الزمام بدوره يهتم بالرقابة على جميع هذه الدواوين وضبط الأمور المالية.

---

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٨، ص١٤٢، الجهشياري، الوزراء والكتّاب، ص١٤٦، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٦، ص٥٧.

(٢) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص١٦٢، مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٥٢، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٣٩.

(٣) الصولي، أخبار الراضي، ص٦١، الصابئ، الوزراء، ص٣٨٠، ابن الجوزي، المنتظم، ج١١، ص١٩٥.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٢٦، الصابئ، الوزراء، ص٨٩

(٥) الصولي، أخبار الراضي، ص٨٧، الدوري، عصر إمرة الأمراء، ص٢٢٩

(٦) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٥٢.

الفصل الثاني: آثار الإدارة على الدولة

المبحث الأول: آثار الإدارة على الوضع المالي للدولة

إن الفساد الإداري الذي تعرضت له الدولة في هذه الفترة كان سبباً في تردي الوضع المالي، فالإدارة الفعلية كانت في يد الوزراء والقادة والكتّاب، وكان أغلب هؤلاء لا يفكرون بالإصلاح الإداري والمالي بقدر ما يفكرون بطرق جمع الأموال سواء عن طريق السرقة أو الرشوة[١]، وتقديم الأموال للخليفة والنساء[٢]. كما أطمعوا الجيش بالتدخل في شؤون الدولة لدرجة تحالفهم في كثير من الأحيان مع الجيش ضد الخليفة[٣].

وللوزير آنذاك الدور الأكبر في الإدارة وتثبيت أركان الدولة، فقد يكون أداة لدعم وتثبيت أركانها إن كان من ذوي الكفاءة والأمانة والآهلية،[٤]، وقد يكون أداة تقويض أركانها إن كان ممن لا خبرة له بالإدارة المالية[٥]. وعملت الدولة في هذه الفترة على تعيين عدد من الوزراء ممن ليس لهم اهتمام بالأمور المالية والإدارية، وكانت أسس تعيينهم لا تعتمد والكفاءة

---

(١) الصولي، أخبار المقتدر، ص٢٤، مسكويه، تجارب الأم، ج١، ص٢١، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٢٢٥، ٢٤٩.

(٢) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص٤٠.

Bowen, H, The Life and Times Ali Ibn Isa, Cambridge, ١٩٢٨, p.٢٤٧

(٣) التنوخي، الفرج بعد الشدة، ج١، ص٧٨ الهامش، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٢٦٨-٢٦٩، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٢٥٠، فوزي، الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية، ص١٣١.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٥٢، الصابئ، الوزراء، ص٣٣٩، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٥٠.

(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٣، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٨٥- ١٥٩، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص٣٤.

والمقدرة الإدارية، وإنما اعتمدت على تعيين من يقدم لها الرشاوى ويـدفع الأمـوال مقابـل الحصول على المناصب[1].

وبدأ الفساد الإداري والاختلال منذ زمن المنتصر، حيث عَيّن العديـد مـن الـوزراء الضعفاء ممن لا خبرة لهم في الأمور الإدارية كالوزير أحمد بن الخصيب الذي عـرف عنـه التقصير في عمله وفي شؤون الإدارة[2]، وكان مطعوناً في عقله لدرجة أن أحد المتظلمين رفع إليه شكوى وظلامة وهو راكب فرسه، فزج المتظلم برجله وفي ذلك قال الشاعر:

قلْ للخليفـةِ يـا ابـنَ عـم محمـدِ	اشـكلْ وزيـركَ إنَّـهُ ركّـالُ
اشـكلهُ عـن ركـلِ الرجـالِ فـإنَّ	تـردْ مـالاً فعنـدَ وزيـركَ الأمـوالُ
قـدْ قـالَ مـن أعراضِـنا بلِسـانهِ	ولرجلـهِ عنـدَ الـصدورِ مجـالُ[3]

"الكامل"

وكان الأمر كذلك زمن المستعين، حيث استبد الوزير أوتـامش التركـي[4] ووالـدة المستعين بالأموال، فكانت الأموال الواردة تصل إلى هؤلاء، وتغلب الوزير على أكثر ما فـي بيت المال [5]، كما عمد إلى بيوت الأموال وتصرف بها كما يـشاء[6]، وإن حـصل وتـولى

---

(1) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٢، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص٩٣، ابـن كثيـر، البدايـة والنهاية، ج١١، ص١٦٣، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٤٩٧-٤٩٨.

(2) اليعقوبي، مشاكلة الناس لزمانهم، ص٤٥، ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٣٩.

(3) ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٣٩، اليوزبكي، الوزارة، ص١٣٤.

(4) أوتامش التركي: وزر للمستعين وأطلق يده في بيوت الأموال، وأصبحت الأموال تحمل إليه ولغيـره من الأتراك، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٩، ص٤٣٩.

(5) مجهول، الاكتفاء في أخبار الخلفاء، ص٣٠٣، الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٢٦٣، ابـن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٢١، أبو الفداء، المختصر في تاريخ البشر، ص٦٣، ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ص٢٢١، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٣٥٥، الخـضري، تـاريخ الأمـم الإسلامية، ص٢٧٤.

(6) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٢٦٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص١٢٣، ابـن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص٤، عبدالباقي، سامراء، ج١، ص٣٢١.

الوزارة رجل من ذوي الكفاءة الإدارية يعزل مباشرة بسبب معارضة القادة والأتراك له، كما هي الحال في الوزير الحسن بن مخلد الذي عُزل زمن المعتمد، وكان هذا من الكفاية والضبط، بحيث كان يوثق كل ليلة قبل أن ينام في دفتر صغير أصول الأموال ومصادرها[١].

أما الخليفة المعتضد فقد اختار الوزراء من ذوي الكفاءة والمقدرة الإدارية[٢]، أما زمن المقتدر فقد بلغت الإدارة أسوأ أوضاعها، وخاصة بعد أن تحكم النساء والقادة بأموال الدولة وأمورها[٣]، وتحكم القادة كذلك وخاصة قادة الجيش، فكان لمؤنس الخادم قائد الجيش الدور الأكبر في اختيار وعزل الوزير[٤]، وبلغ من تحكمه في ذلك أن أقنع الخليفة بمقتل الوزير ابن الفرات، وخاصة بعد أن توترت العلاقة ما بين الجيش والوزارة[٥].

---

(١) ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٥١-٢٥٢، البوزبكي، الوزارة، ص١٣٨.

(٢) الثعالبي، تحفة الوزراء، ص٤٤، ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج١، ص٤٤٣، الأزدي، أخبار الدولة المنقطعة، ج٢، ص٣٨٩.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٢٤٣، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٤٧٣، القلقشندي، مآثر الأناقة، ج١، ص٢٧٦، فوزي، الخلافة العباسية السقوط والانهيار، ج٢، ص٥٨.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٥، الصابئ، الوزراء، ص٣٦، ٦٩، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٦٨.

(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٣٧-١٣٨.

وعلاوة على ذلك عيّن المقتدر عدداً من الوزراء ممن ليست لهم دراية بالأمور المالية كما هي الحال في الوزير أبي علي بن محمد بن عبيـداالله الخاقـاني[1]، الـذي تـولى سـنة (٢٩٩هـ/٩١٤م) ولم يهتم هذا بأمور الدولة بقدر ما اهتم بجمع الأموال للخليفة ورجال الدولة، وبيع المناصب بالأموال[2]، مشتغلاً بأمور الشراب ومهملاً إلى أن فسدت الأمور الإداريـة[3]، فكان هذا لا يقرأ الكتب الواردة والصادرة بل ترك ذلك لعماله، ولا يطلـع عليهـا[4]، وفـي وزارته تحكم إبنه بأمور الدولة[5]، وكان كل من سأله حاجة دق صدره وقال: نعـم وكرامـة، فسمي "دق صدره" وقصّر في الإدارة لدرجة العجز عن دفع المرتبات للجند[6].

وساعدت هذه الأوضاع والظروف في تمرد حكام الولايات والأقاليم والانفصال عـن الدولة[7].

---

(١) محمد بن عبيداالله الخاقاني: وزر للمقتدر ت(٣١٢هـ/٩٢٤م) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٤، ص٥.

(٢) الصولي، أخبار المقتدر، ص١٥٦، ١٦٢، ابن الأبار، أعتاب الكتّاب، ص١٨٦.

(٣) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٢، ص٤٢ الهامش، مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٣، مجهـول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٥٨، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص١٢، ابن الأثير، الكامـل في التاريخ، ج٨، ص٦٤.

(٤) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص٤٠، مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٣، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص١٢، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص٣٤.

(٥) مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٥٩ الهامش، الهمداني، تكملة تـاريخ الطبـري، ص١٢، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص٣٤.

(٦) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٤، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٥٩، ابن الأثيـر، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٦٤.

(٧) الطبري، تاريخ الرسل والملـوك، ج٩، ص٦٢٧، ج١٠، ص٨٤، مـسكويه، تجـارب الأمـم، ج١، ص١٦٢، ٣٦٦-٣٦٧، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٢٩٨-٢٩٩، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص١٧٦، ج٨، ص٢٤٣.

وفي المقابل كان هناك من الوزراء من عمل على إصلاح الأوضاع المالية والإدارية وساهم في تثبيت أركان الدولة كما هي الحال في الوزير علي بن عيسى الذي وصف بأنه رجل عالم متدين عارف بالأعمال حافظ للأموال كثير الوقار والجد بعيداً عن التبذل والهزل(١).

وزر علي بن عيسى أكثر من مرة، واتخذ عدداً من الإجراءات الاقتصادية لإصلاح الوضع المالي للدولة(٢)، إلا أن المعارضة من قبل الحاشية والقادة والنساء في كثير من الأحيان حال دون استمرار إصلاحاته الاقتصادية(٣)، فبعد أن درس الموازنة ووجد عدم التوازن بين الموارد والنفقات(٤)، فأخذ يعمل على إصلاح الوضع المالي للدولة، فأخذ يعمل ليلاً ونهاراً(٥)، لتدارك العجز في الميزانية عن طريق الاقتصاد في النفقات لإعادة التوازن بين الموارد والنفقات، فكانت أهم إجراءاته تخفيض أرزاق العمال والجند(٦)، وخفض نفقات الفئات التي لا

---

(١) الصابئ، الوزراء، ص٣٠٦، ابن الآبار، أعتاب الكتّاب، ص١٨٦، ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٦٧.

(٢) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص١١٤، الصابئ، رسوم دار الخلافة، ص٢٨، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٦٨، ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٦٨، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٣٦٧.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٣٢، ٤٠، الصابئ، الوزراء، ص٣٠٦، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٧٤، ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ص٢٥٠.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٩، الصابئ، الوزراء، ص٣٤٠، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٧٤، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٦٨، ناجي وآخرون، الدولة العربية الإسلامية، ص٢٣٠.

(٥) الصولي، أخبار المقتدر، ص٢٧٤، مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٥٢، الصابئ، الوزراء، ص٣٣٩، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٥٠.

Bowen, Ali Ibn Isa, p.٢٢٨.

(٦) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص١١٤، مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٨٥، الصابئ، الوزراء، ص٣٠٦، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٧٤، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١٣٩.

تعمل في المجال العسكري أو التي لا تحمل السلاح[1]، وقال: إن ما وفرته من أرزاق من يُستغنى عنه تممت به عجزاً دخل في الخرج حتى اعتدلت الحال[2]، كما خفف من الإسراف والتبذير كثيراً لمصلحة الدولة[3]، ولم يعين في الإدارة إلا من هو كفؤ لذلك[4] وهو شديد المراقبة والمحاسبة لعمال الخراج[5]، فكتب في أحد الأيام عامل له أن قوماً لا يؤدون الخراج قائلاً: إن أمرت عاقبناهم، فكتب له: إن الخراج دين ولا يجب فيمن امتنع عن أداء الدين غير الملازمة فلا يتعد ذاك إلى غيره والسلام[6]، وكتب إلى أحد عمال الجباية قائلاً: يجب عليك أن تبعثك العناية على الجد في الجباية حتى ترد حمولك ويتوصل ما نتوقع وروده من جهتك، ونشدتك بالله لما تجنبت مذاهب الإهمال والإغفال وقرأت جوابي هذا بمال تميزه من سائر جهاته وتحصله وتبادر به وتحمله، فإن العين إليه ممدودة والعذر في تأخره ضيق[7].

كما طالب موظفي الدواوين الهامة باستمرار بالحسابات، فعندما عين الفضل بن جعفر[8] على ديوان السواد قال له: متى تشاغلت بخلافتي اختل أمره وليس يقوم أحد كقيامك

---

(1) الصولي، أخبار المقتدر، ص٢٧٥، الصابئ، الوزراء، ص٣٤٠، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١٦٤-١٦٥، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٤٦٧.

(2) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٠٨، الصابئ، رسوم دار الخلافة، ص٢٧ الهامش، الزهراني، الوزير العباسي، ص٧٥.

(3) الصولي، أخبار المقتدر، ص٢٧٥، مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٥٢، الصابئ، رسوم دار الخلافة، ص٢٨.

(4) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٨، ١٥١، السامرائي، المؤسسات الإدارية، ص١١٦
Bowen, Ali Ibn Isa, p. ١٧٧

(5) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٧، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٧٣، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٤٦٧.

(6) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص١٣.

(7) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص١٠-١١، الزهراني، الوزير العباسي، ص٧٢.

(8) الفضل بن جعفر: وزر للمقتدر وتولى الدواوين زمن القاهر ووزر للراضي ت(٣٢٧هـ/٩٣٨م) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٢٤، ص٣٤-٣٥.

به، ثم طالب بالروزنامجات في كل أسبوع، وليس كما هو سابقاً حيث كانت لا ترفع إلا بعـــد مرور أكثر من شهر[١].

وساس الوزير علي بن عيسى الدنيا أحسن سياسة ورسم للعمال رسوماً جميلة وأنصف الرعية وأزال السنن الجائرة ودبر أمر الوزارة والدواوين وسائر أمور المملكة بكفايـــة تامـــة، فبانت بركة الدنيا وعمرت البلاد وتوفر الارتفاع واستقام أمر السلطان وعادت هيبـــة الملـــك وصلح أمر الرعية[٢]، حتى قيل: لم يبق من يصلح لتدبير المملكة غيره لأمانته ودينه[٣], ولـــم يتول لبني العباس وزير يشبه علي بن عيسى في زهده وعفته وحسابه ونهض بأمور الوزارة وضبط الدواوين والأعمال وكانت أيامه أحس أيام وزير[٤], إلا إن وقوف الحـــرم والحاشـــية والقادة في وجه إصلاحاته وإجراءاته المالية حال دون تنفيذ ذلك وحاول هـــؤلاء خلعـــه مـــن الوزارة فأقنعوا الخليفة بذلك[٥], لكنه عدل عن رأيه بعد أن رأى سياسته وتدبيره[٦], فما كـــان منهم إلا أن ضايقوه إلى أن ترك الوزارة[٧].

---

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٥١-١٥٢، كاتبي "الجهبذة في العراق" ص٣٧٦.

(٢) مسكويه، تجارب الأمـــم، ج١٢، ص٢٨-٢٩، مجهـــول، العيـــون والحـــدائق، ج٤، ق١، ص١٧٤، الأزدي، أخبار الدولة المنقطعة، ج٢، ص٣٩٤.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم, ج١, ص٢٦, مجهول, العيون والحدائق, ج٤, ق١, ص١٦٠.

Bowen, Ali Ibn Isa, P.٩٨

(٤) الخطيب البغدادي, تاريخ بغداد, ج١٢, ص١٤-١٥, ابن الطقطقا, الفخـــري فـــي الآداب, ص٢٦٧-٢٦٨, ابن تغري بردي, النجوم الزاهرة, ج٣, ص٣٣٢.

(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٣٢، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٧٤.

(٦) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٩٨، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص٧٩.

(٧) الصابئ، الوزراء، ص٣٠٧، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ١٨٢، ابن الأثير، الكامـــل فـــي التاريخ، ج٨، ص٩٨.

وبعد أن تسلم ابن الفرات بعده اتبع سياسة عكس سياسة الوزير علي بن عيسى، حيث أسرف في الأموال والرواتب والزيادات واستحوذ على الكثير من الأموال[1]، فأخذ سبعمائة ألف دينار من مال البيعة لنفسه في سنة (٢٩٦هـ/٩٠٨م)[2] فعزله المقتدر وعين من هو أسوأ منه في الوزارة حامد بن العباس سنة (٣٠٦هـ/٩١٨م) فأظهر الجهل والضعف الإداري[3].

وأصبح الوزير في هذه الفترة بحاجة إلى نائب ومشرف لأعماله، فعندما فشل الوزير حامد بن العباس في تسيير أمور الوزارة ، عين الخليفة الوزير السابق علي بن عيسى كنائب ومعاون له في الوزارة[4]، وأصبح علي بن عيسى الوزير الفعلي، وأصبح لحامد الاسم فقط[5]، ولم يتدخل الأخير في أمور الوزارة فكان تعامل الخليفة مع علي بن عيسى دون حامد بن العباس[6]، فكان الوزير الفعلي في حين أن حامد الوزير الاسمي[7].

---

(١) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٢، ص٣٢، مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٤٤، الصابئ، الوزراء، ص٣٧، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٩٩.

(٢) الصابئ، الوزراء، ص١٣٣، سعد، العامة، ص٦٢.

(٣) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص٧٧، مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٥٨، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٢٠٩، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١١٢.

(٤) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٢٠-٢١، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١١٢، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٤٦٢، فوزي، الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية، ص١٢٧.

(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٥٩، ٧٠، الثعالبي، آداب الملوك، ص١٣٢، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٢١، ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٦٨، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٣٧.

(٦) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٥٩-٦٠، ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٦٩، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص٦٢، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٤٦٢، حسن، تاريخ الإسلام، ج٣، ص٢٦٤.

(٧) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٢١، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١١٢، ابن الآبار، أعتاب الكتّاب، ص١٨٨، ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٦٨.

وقال الشاعر في ذلك:

أعجبُ من كلِّ ما رأينا أنَّ وزيرينِ في بلاد

هذا سوادٌ بلا وزيرٍ وهذا وزيرٌ بلا سوادِ[1]

"البسيط"

وكان حامد بن العباس يلبس السواد بصفته الوزير، في حين أن علي بن العباس لا يلبسه بالرغم من إنه الوزير الفعلي[2]، فقال شاعراً آخراً

قلْ لابنِ عيسى قوله يرضى بها ابنُ مجاهدِ

أنتَ الوزيرُ وإنّما سخروا بلحيةِ حامدِ

جعلوهُ عندكَ سترةً لصلاح أمرٍ فاسدِ[3]

"مجزوء الكامل"

ووصف الثعالبي الأوضاع آنذاك قائلاً: مرضت الدولة وضعفت السياسة أيام المقتدر لصرف علي بن عيسى عن الوزارة على فضله وعدله وسداده وحزمه بحامد بن العباس على تخلفه ونقصه، ثم لم يستغن عن علي لتقدمه في الكفاية واستقلاله بما يعجز عنه غيره من أعمال الوزارة فضم إلى حامد وجعلت إليه الدواوين، وغلب الاسم لحامد وأكثر الفعل لعلي فقال الشاعر

---

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٥٩، الثعالبي، تحفة الوزراء، ص٥٥، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٩٧، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١١٠، ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٦٩.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٥٨-٥٩، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٩٦-١٩٧، ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٦٩.

(٣) ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٦٩، فوزي، الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية، ص١٢٧.

متـى كـانَ يعـرفُ فيمـا مـضى وزيـرانِ فـي دولـةٍ واحـدة[1]

"المتقارب"

وأصبح تعيين نائب للوزير سياسة عامة في الدولة في هذه الفترة، وكثيراً مـا كـان يتولى علي بن عيسى هذا المنصب، حيث أن الخليفة إن استوزر شخصاً ضعيفاً ممن ليست له خبرة بأمور الوزارة عين إلى جانبه علي بن عيسى للإشراف على عمله وضبط الإدارة وسلب صلاحياته، كما حدث في وزارة سليمان بن الحسن[2]، ففي سنة (٣١٨هـ/٩٣٠م) أمر علي بن عيسى بالإشراف على الأعمال والدواوين[3]، فأصبح يتصرف بالأمور ويولي ويعزل كما يشاء دون الوزير [4]، وتكرر مثل ذلك سنة (٣١٩هـ/٩٣١م) زمـن وزارة عبـدالله بـن محمـد الكلوذاني[5]، حيث أمر الخليفة بتعيين علي بن عيسى للحد من صلاحيات الكلوذاني وللإشراف على الأمور وأمره بالحضور معه عند الخليفة [6].

وكان الوزير أبو العباس أحمد بن عبيد الله الخصيبي زمن المقتدر سبباً في هدر كثير من الأموال بسبب سوء إدارته، فكان كالخاقاني مشتغلاً بالشرب والسكر[7]، ولا يقـرأ الكتـب الواردة، واعتمد في ذلك على النواب والعمال، الذين قدموا مصالحهم الشخصية على مـصالح

---

(١) تحفة الوزراء، ص٥٤-٥٥.

(٢) سليمان بن الحسن بن مخلد: تولى الوزارة زمن المقتدر، ثم وزر للراضي مرتين ت(٣٣٢هـ/٩٤٣م) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٥، ص٣٦٢-٣٦٣.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٠٥، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٢١٨، ابن خلـدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٤٦٨.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٠٥، السامرائي، المؤسسات الإدارية، ص١٣١.

(٥) عبدالله بن محمد الكلوذاني: وزر للراضي وتولى الأعمال والدواوين في زمنـه، الـصولي، أخبـار الراضي، ص١٠٨.

(٦) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢١٢، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٢٢٥-٢٢٦.

(٧) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٤٣، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٢٢٧، ابن الأثيـر، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١٦٣-١٦٤، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص٧٥، الخـضري بـك، تاريخ الأمم الإسلامية، ص٣٤٧.

الدولة[1]، فكان همه جمع الأموال بأي طريقة كانت[2]، واتلف خلال وزارته العديد من الأموال[3]، وفي سنة (٣١٥هـ/٩٢٧م) ناظره الوزير علي بن عيسى بالأموال التي أتلفها فقال: إن هذه ليست هي النفقات التي أنفقتها بل كانت هناك الكثير من النفقات التي لم يعلم بها كاتبي[4].

ومن ذلك نلاحظ أن الخاقاني والخصيبي يمثلان مظهراً من مظاهر الفساد الإداري ولعبا دوراً في إفلاس الخزينة وإتلاف الأموال، فنلاحظ أنهما كان يقدمان مصالحهما المالية والشخصية على مصالح الدولة المالية.

كما لعبت معارضة القادة الأتراك للوزراء من ذوي الكفاءة أكبر الأثر في الفساد الإداري كما هي الحال سنة (٢٤٨هـ/٨٦٨م) حيث اعترض الأتراك على الوزير عبدالله بن محمد بن يزداد[5]، الذي خفض الرواتب والنفقات، فهددوه إلى أن ترك الوزارة وهرب[6].

---

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٤٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١٦٤.

(٢) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص١١١، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٢٢٧.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٥٥-١٥٦، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١٦٤.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٥٦، اليوزبكي، الوزارة، ص١٦٩.

(٥) عبدالله بن محمد بن يزداد: تولى الوزارة للمستعين وهدده الأتراك بالقتل ثم هرب إلى بغداد ت(٢٩١هـ/٨٧٤م) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٧، ص٤٩٤-٤٩٥.

(٦) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٢٦٤، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص١٢٣-١٢٤، ابن الآبار، أعتاب الكتّاب، ص١٦٦، ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٤٢.

وكان الوزير جعفر الأسكافي[1] زمن المعتز ذا علم ودراية بأمور الوزارة إلى أن اعترض عليه الأتراك[2] وعزلوه، كما ضربوا وحبسوا الوزير أحمد بن إسرائيل[3] وكان من الكفاءة إلى أن مات[4].

وحاول الراضي إصلاح الأمور المالية والإدارية، ففي سنة (٣٢٤هـ/٩٣٩م) قلد محمد بن رائق منصب أمير الأمراء وقيادة الجيش، وتولى هذا الوزارة أيضاً، ومنذ ذلك الوقت بطلت الدواوين والأعمال، ولم يكن الوزير ينظر في شيء من أمر النواحي ولا الدواوين ولا الأعمال سوى اسم الوزارة فقط، وتولى أمر النفقات وصرف الرواتب[5].

ويبدو أن الراضي اتخذ هذا الإجراء بعد دراسة كافية، حيث إن الدولة العباسية كانت تمر بأزمات مالية حادة، وكان هذا من المقدرة السياسية والمالية، حيث كان متسلطاً على واسط والبصرة، وجمع منهما الأموال الكثيرة، إلا أن هذا النظام عبارة عن تجربة فاشلة أدخلها الراضي وزادت الأمور سوءاً، ولم تستطع إصلاح الوضع المالي أو إنقاذ الدولة من الأزمات المالية المتكررة.

---

(١) جعفر بن محمود الأسكافي: ولي الوزارة للمعتز ووزر للمهتدي ت (٢٦٨هـ/٨٨١م) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١١، ص١٥٢-١٥٣.

(٢) ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٤٤.

(٣) أحمد بن إسرائيل الأنباري: ولي الخراج للمتوكل ووزر للمعتز ت(٢٥٥هـ/٨٦٨م) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٦، ص٢٤٣-٢٤٤.

(٤) ابن كثر، البداية والنهاية، ج١١، ص٢٠، فوزي، الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية، ص١٢٢.

(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٣٥١-٣٥٢، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٩٩، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٣٢٣، ابن خلدون، المقدمة، ص٢١٩.

وأصبحت الرشوة للوصول إلى المناصب الهامة في الدولة ظاهرة عامة بين كبار موظفي الدولة[1]، فكانت المناصب العليا في الدولة آنذاك تعطى لمن يدفع مالاً أكثر[2]، واثر المال في هذه الفترة تأثيراً سلبياً على الإدارة، حيث إن الأموال تدفع مقابل الحصول على المناصب، كما شاعت ظاهرة الالتزام للوظائف، حيث يعين من يدفع أكثر وليس من هو أكفأ، وأحياناً يعين في الوظيفة أكثر من شخص[3].

وضمن الخاقاني في سنة (٢٩٩هـ/٩١١م) لأم ولد المعتضد مقابل وصوله إلى منصب الوزارة مائة ألف دينار[4]، واستغل هو وابنه منصبه لبيع الوظائف الهامة في الدولة، حيث عهد خلال عشرين يوماً إلى سبعة أشخاص بوظيفة واحدة لمنطقة الكوفة، وعندما اجتمعوا في الطريق قالوا: كيف نصنع فقال أحدهم، إن أردتم النصفة ينبغي أن ينحدر إلى الكوفة آخر عهد بالوزير فهو ولايته الأصح فرجع الباقون[5].

---

(١) الصابئ، الوزراء، ص٢٩٣، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٤٦٨، الكبيسي، عصر المقتدر، ص٥٥١.

(٢) الصولي، أخبار المقتدر، ص١٦٢، مكسويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٢، ٢٣، الصابئ، الوزراء، ص٢٨٦، زيدان، تاريخ التمدن، ج٢، ص٤٦٤.

(٣) الصولي، أخبار المقتدر، ص١٥٦، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٦٤، عزام، خالد، موسوعة التاريخ الإسلامي، عمان، دار أسامه، ٢٠٠٣م، ط(١)، ص١٨٢.

(٤) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص٤٠، الصابئ، الوزراء، ص٢٧٨-٢٨٨، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص١٢٣، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٢٤، الدوري، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص١٩٨.

(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٣، الصابئ، الوزراء، ص٢٨٦، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٥٩ الهامش، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص١٢، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٦٤، ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٦٧.

وفي الموصل اجتمع خمسة كانوا قلدوا قردى وبازبدي[١]، وتشاركوا في دفع المال إليه كما حط عنهم بعض النفقات[٢]، وعين في يوم واحد تسعة عشر ناظراً للكوفة بعد أن حصل على رشوة من كل واحد منهم[٣]، وضعف أمر الإدارة بعد أن تحكم ابنه بأمور الدولة[٤]، حتى قيل إنه ولى العمل جماعة في اسبوع واحد لدرجة أنه قلّد بادوريا أحد عشر عاملاً[٥] فقال الشاعر:

وزيـرٌ لا يمـلُ مـنَ الرقاعـةِ	يـولي ثـمَّ يعـزلُ بعـدَ سـاعه
وإذا أهـلُ الرشـا صـَاروا إليـهِ	فـأحظى القـومِ أوفـرهُم بـضاعه[٦]

(الطويل)

وبعد أن تسلم علي بن عيسى الوزارة بعده رأى أن كثير من الخطوط مزورة فأراد أن يلغيها، ولكنه خاف أن يظلم أحد، فعرضها على الخاقاني ليميز الصحيح من المزور، فقال الخاقاني: إن هذه الكتب مزورة بناء على طلبه[٧]، وقال الشاعر:

---

(١) قردى وبازبدي: قريتان قريبتان من جبل الجودي بالجزيرة، وبازبدي على دجلة، وقردى شرقي دجله، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٤، ص٣٢٢.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٣، الصابئ، الوزراء، ص٢٨٦.

(٣) ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٦٧.

(٤) مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٥٩ الهامش، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص١٢، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص٣٤.

(٥) الصولي، أخبار المقتدر، ص١٥٦، القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص٤١.

(٦) الصولي، أخبار المقتدر، ص١٦٣، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٥٩ الهامش، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٦٤، رحمه الله "من خصائص سيرة السيدة شغب"، ص١٠٠.

(٧) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٣١، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص١٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٦٩.

للـــدواوين منـــذُ وليـــتَ عويـــلُ	ولمـــالِ الخـــراجِ ســـقمٌ طويـــلُ
يتلقـــى الخطـــوبَ حيـــثُ ألمـــتْ	فيـــكَ رأيٌ غـــثٌ وعقـــلٌ ضـــئيلُ
إن ســـمنتُم مِـــنَ الخيانـــةِ والجـــورِ	فللإتفـــاعِ جـــسمٌ نحيـــلُ[1]

"الخفيف"

وشاعت الرشوة كذلك زمن ابن الفرات[2]، ففي سنة (٣٠٤هـ/٩١٦م) تعهد أن يدفع للسيدة شغب والخليفة في كل يوم ألف دينار للمقتدر وخمسمائة دينار للسيدة والأمراء[3]، وفي سنة (٣٠٦هـ/٩١٨م) لم يوافق المقتدر على تولية حامد بن العباس الوزارة إلا بعد أن ضمن الأخير للمقتدر والسيدة والدته استخراج الأموال الطائلة مقابل ذلك[4]، واستوزر الخليفة سنة (٣١٢هـ/٩٢٤م) أبي القاسم عبيد الله محمد الخاقاني[5]، بعد أن تعهد الأخير بدفع الأموال الطائلة مقابل ذلك[6]، ودفع الوزير ابن مقلة للراضي خمسمائة دينار مقابل أن يصل إلى الوزارة[7]، وثار عليه الجند وعزله عن الوزارة[8]، وبلغ الفساد الإداري ذروته عندما عمد الموظفون إلى تسجيل جماعة لا يحضرون الدواوين وتصرف لهم الأرزاق، حيث يتم أحياناً

---

(١) ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٦٧.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٤٢-٤٤، كاتبي "الجهبذة في العراق" ص٣٧٨.

(٣) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج٨، ص٨٥، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٨٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٩٩.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٥٨، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١١١، رحمه الله "من خصائص سيرة السيدة شغب"، ص١٠٠.

(٥) عبيد الله محمد الخاقاني: ولي الوزارة للمقتدر ت(٣١٤هـ/٩٢٦م) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٧، ص٤٧٣-٤٧٤.

(٦) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٣٦، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١٥٠، السامرائي، المؤسسات الإدارية، ص٩٣.

(٧) ابن العمراني، الأنباء، ص١٦٣، ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٧٢.

(٨) ابن الطقطقا، الفخري في الآداب، ص٢٧٢، حسن، تاريخ الإسلام، ج٣، ص٣٣.

تسجيل أسماء وهمية تصرف لهم الأرزاق وكان ما يخصص لشراء الورق والقـراطيس لـم يشتر إلا بجزء ضئيل منه[1].

وتم في هذه الفترة استحداث طرق جديدة في الجباية، وكانت سبباً في تدهور الأوضاع المالية، فكانت هناك عدة طرق للجباية منها **(الضمان)** وهو أن يتضمن شخص ما جباية منطقة معينة مقابل أن يدفع للخزينة مبلغاً من المال[2]، والدافع من وراء هذا الأسلوب حاجة الخلفـاء إلى الأموال لسد النفقات المترتبة عليهم، كما هي الحال زمن المعتضد، عندما تولى الخلافـة وكانت الخزائن فارغة والنفقات المترتبة عليه يومياً تعادل سبعة آلاف دينار فعهد إلـى أحـد عماله بضمان الكوفة وباروسما[3] وغيرها مقابل دفع مبلغ سبعة آلاف دينار، يوميـاً لتغطيـة النفقات المترتبة عليه[4].

وتوسع التعامل بهذا الأسلوب فيما بعد بشكل لافت، فقد تولى خمارويه ضمان مـصر على أن يحمل للمعتضد مئتي ألف دينار عما مضى، وثلاثمائة ألـف دينـار عـن المـستقبل سنوياً[5]، وضمن هارون بن خمارويه[6] سنة (٢٨٦هـ/٨٩٩م) أعمال بعض لمناطق مقابـل

---

(١) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢١٣، متز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص١٦١.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج٢، ص٤٥، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٢٨٥، ابـن تيميـة، الأموال المشتركة، ص٥٩-٦٠، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٨٨.

(٣) باروسما: ناحيتان من سواد العراق يقال لهما باروسما العليا وباروسما السفلى، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج١، ص٣٢٠.

(٤) الصابئ، الوزراء، ص١٣-١٥، الزهراني، النفقات، ص٧٣.

(٥) الكندي، الولاة والقضاة، ص١٧٧، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٣، ص٦٦.

(٦) هارون بن خمارويه: من ملوك الدولة الطولونية، تولى مصر إلى أن قـضى عليـه المكتفـي سـنة (٢٩١هـ/٩٠٣م) الزركلي، خير الدين، الأعلام، بيروت، دار العلم للملايـين، ١٩٨٤م، ط(٦)، ج٨، ص٦٠.

أن يحمل إلى بيت المال سنوياً أربعمائة وخمسين ألف دينار[1]، وفي سنة (٢٩٦هـ/٩٠٨م) ضمن يوسف بن ابي الساج أرمينيه[2] وغيرها بمائة وعشرين ألف دينار[3]، وفي سنة (٣٠٣هـ/٩١٥م) ضمن أحد العمال أصبهان وفارس مقابل دفع مائة ألف دينار زيادة في السنة عن الجباية السابقة، إلا أن الوزير علي بن عيسى أمر بتخفيض المبلغ بعد أن رأى الظلم الذي وقع على المزارعين من جراء ذلك[4].

وكان من اتساع نطاق أسلوب الضمان أن أصبح الوزير يتولى ضمان بعض المناطق، كما هي الحال في سنة (٣٠٨هـ/٩٢٠م) حيث تولى ضمان واسط الوزير حامد بن العباس، وجمع الغلال واحتكرها فارتفعت الأسعار وثارت العامة[5]، وفي سنة (٣١٠هـ/٩٢٢م) تعهد يوسف بن أبي الساج بدفع خمسمائة ألف دينار سنوياً مقابل ضمان بعض المناطق[6]، وفي سنة (٣٢٢هـ/٩٣٣م) ضمن ابن بويه إقليم فارس مقابل مبلغ ألف ألف درهم[7]، وقيل أن خراجها

---

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج١٠، ص٧٠-٧١، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٩١، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٢، ص٣٩٨، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٤٩١، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٤٣٩، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٣، ص١٣٣.

(٢) أرمينية: إقليم واسع يقع جهة الشمال يسمى بذلك نسبة إلى أرمينيا بن يافث بن نوح، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج١، ص١٦٠.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص١٦، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص١٣٧، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٧، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٥٤.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٦٠، السامرائي، المؤسسات الإدارية، ص١٧٣.

(٥) القرطبي، صلة تاريخ الطبري، ص٧٧، مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٧٣، الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٢١، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١١٦-١١٧، ابن كثير، البداية والنهاية، ج١١، ص١٤٠، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج٣، ص٤٦٢-٤٦٣، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٨١-٣٨٢، أشتور، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، ص١٧١-١٧٢.

(٦) ابن الجوزي، المنتظم، ج١٣، ص٢٠٨، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص١٣٦، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص٦٠-٦١.

(٧) ابن تغري بردى، النجوم الزاهره، ج٣، ص٢٨٠ الهامش.

يساوي ثمانية عشر ألف ألف درهم[١]، وفي سنة (٣٢٥هـ/٩٣٦م) ضمن البريدي الأهواز على مبلغ ثلاثمائة وستين ألف دينار[٢]، وفي سنة (٣٢٨هـ/٩٣٩م) ضمن البريدي واسط على مبلغ ستمائة ألف دينار[٣]، وضمن أمير الأمراء ناصر الدولة سنة (٣٣٢هـ/٩٤٣م) الموصل وأعمالها على مبلغ ثلاثة ملايين وستمائة ألف درهم سنوياً[٤].

ويتضح من ذلك أن التضمينات أصبحت رائجة في هذه الفترة, وإن دل ذلك على شيء فيدل على مدى العجز في المالية, وحاجة الخلفاء إلى الأموال لسداد النفقات المترتبة عليهم, كما يتضح من دراسة الحالات السابقة أن الضامن هو المستفيد الأكبر من هذه التضمينات[٥]، وخاصة أن المبلغ المقدم للخزينة أقل بكثير من مقدار الجباية[٦].

وكان العمال والجباة يوقعون بالمزارعين مختلف أنواع العذاب, وكان من يعجز عن دفع الضرائب المترتبة عليه يحرق منزله أحياناً[٧]، وكان بعضهم يأخذ من مال الخراج جزءً لنفسه[٨].

---

(١) الهمداني, تكملة تاريخ الطبري, ص١٠٧, متز, الحضارة الإسلامية, ج١, ص٢٤٨.

(٢) مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص ٢٥٨-٢٥٩, مجهول, العيون والحدائق, ج٤, ق١, ص٢٩٧, الهمداني, تكملة تاريخ الطبري, ص٥٢١, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٨, ص٣٣٠, النويري, نهاية الأرب, ج٢٣, ص١٣٧.

(٣) مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص٤٠٩, مجهول, العيون والحدائق,ج٤, ق١, ص٣٣١, الهمداني, تكملة تاريخ الطبري, ص١١٣, ابن الجوزي, المنتظم, ج١٣, ص٣٨٣, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٨, ص٣٥٥, النويري, نهاية الأرب, ص٢٣, ص١٤٤, ١٧٤, ابن كثير, البداية والنهاية, ج١١, ص٢٠٣, ابن خلدون, تاريخ ابن خلدون, ج٣, ص٥٠٥, ٥١١, الدوري, عصر إمرة الأمراء, ص٢٩٦.

(٤) مسكويه, تجارب الأمم, ج٢, ص٥٠, الهمداني, تكملة تاريخ الطبري, ص١٣٧, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٨, ص٤٠٧, الخضري, تاريخ الأمم الإسلامية, ص٣٧٠.

(٥) ابو يوسف, الخراج, ص١١٤, الهمداني, تكملة تاريخ الطبري, ص ٣٥-٣٦.

(٦) الصولي, أخبار المقتدر, ص٢٢١, النويري, نهاية الأرب, ج٢٣, ص٣٢.

(٧) التنوخي, نشواز المحاضرة, ج٢, ص٢٤.

(٨) التنوخي, نشواز المحاضرة, ج٢, ص٣٠.

وظهرت أيضاً طرق أخرى للجباية مثل **(الإيغار)** وهو أن يتولى رجل من الأثرياء جمع الخراج عن أهل منطقته ويصرف راتبه من بيت المال[1]، ومنها **(القبالة)** والقبالة في اللغة من قبل إذا كفل أو قُبل إذا صار قبيلاً أي كفيلاً, واصطلاحاً, أن يتكفل شخص بتحصيل الخراج وأخذه لنفسه مقابل مقدار محدود يدفعه وهو كالالتزام, وعرفه أبو عبيد بقوله: أن يتقبل الرجل النخل والشجر والزرع النابت قبل أن يستحصد ويدرك[2] ولم يرض عنه الكثير من الفقهاء واعتبروه باطلاً كالإمام أحمد حيث قال: "القبالات ربا"[3].

وقال أبو يوسف: " إنما أكره القبالة لأني لا آمن أن يحمل هذا المتقبل على أهل الخراج ما ليس يجب عليهم فيعاملهم بما وصفت لك ذلك بهم فيخرجوا ما عمروا ويدعوه فينكسر الخراج "[4].

ونتيجة لهذه الممارسات من قِبل الجباة مع المزارعين ظهر ما يسمى ب **(الالجاء)** والالجاء الضرورة والإكراه والجأته أي اضطررته واكرهته, ويراد بها بيع لا يراد به نقل العين من ملك إلى ملك, لكن إذا خاف الانسان على شيء من ماله من إنسان يقصد أخذه بشراء أو غيره يواضع إنساناً على بيع يباشرانه دفعاً لقصد ذلك الانسان لا التزاماً لحكم البيع الحقيقي[5]، فيلجأ المزارع إلى إلجاء أراضيه وضياعه إلى قوي يدافع عنها فلا يأخذ الجباة عليها الأموال, ويقوم هو بدفع الخراج عنها إلى أ ن تصبح ملكاً له فيما بعد[6].

---

(١) أبو يوسف, الخراج, ص١١٤-١١٥, الخوارزمي, مفاتيح العلوم, ص٧٣.

(٢) الأموال, ص٣٧.

(٣) الحنبلي الفراء, الأحكام السلطانية, ص١٨٦.

(٤) الخراج, ص١١٤.

(٥) النسفي, نجم الدين أبو الحفص عمر بن محمد ت (٥٣٧هـ/١١٤٢م) طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية, بيروت, دار النفائس, ١٩٩٥م, ص٢٥٥.

(٦) الاصطخري, المسالك والممالك, ص٩٦, الجهشياري, الوزراء والكتّاب, ص١١٨, الخوارزمي, مفاتيح العلوم, ص٧٣.

وكان لكل ذلك أثره وانعكاسه على الوضع المالي للدولة مـن حيـث قلـة المـوارد وارتفاع الاسعار، وأدى ذلك بدوره إلى الاستياء من قِبل العامة, حيث شـهدت هـذه الفتـرة سلسلة من أعمال الشغب والثورات نتيجة لقلة المؤون وارتفاع الاسعار كما هي الحال في سنة (٢٥١هـ/٨٦٥م) حيث قلت المؤون وارتفعت الاسعار وثارت العامة مع أهل السجون نتيجـة لذلك[١]، وتكرر مثل ذلك سنة (٢٥٢هـ/٨٦٦م) حيث غلت الاسعار وقلت الأموال[٢]، وكـذلك سنة (٢٦٠هـ/٨٧٣م) حيث بلغ سعر الكر[٣] من الشعير عشرين ومائة دينار, ومن الحنطـة خمسين ومائة دينار[٤]، وتكرر مثل ذلك سنة (٣٠٧هـ/٩١٩م – ٣٠٨هـ/٩٢٠م) حيث ثارت العامة وكسروا المنابر والسجون والحوانيت بسبب ارتفاع الأسعار, وذلك بعد أن احتكر الوزير حامد بن العباس المواد إلى أن فتح المقتدر الدكاكين وبيوت الأمراء والخلفاء, وبيعت المـواد بنقصان خمسة دنانير وهدأت الأوضاع[٥].

وفي سنة (٣٢٧هـ/٩٣٨م) حصلت أعمال شغب أيضاً بـسبب ارتفـاع الأسـعار[٦] وكذلك سنة (٣٢٩هـ/٩٤٠م) حيث اشتد الغلاء وبلغ كر الدقيق مائة وثلاثين دينـاراً, وأكـل الناس النخالة والحشيش وكثر الموت حتى دفن في القبر الواحد جماعة من الناس بلا غسل ولا

---

(١) الطبري, تاريخ الرسل والملوك, ج٩, ص٣٣٦, العلي, صالح, معالم بغداد الإدارية والعمرانية, بغداد, دار الشؤون الثقافية العامة, ١٩٨٨م, ط١, ص١٨٦.

(٢) اليعقوبي, تاريخ اليعقوبي, ج٢, ص٤٩٩.

(٣) الكر: يساوي ٦٠ قفيزاً, وكل قفيز ٢٥ رطلاً بغدادياً أي ما يعادل ٦٠٩،٣٧٥ كغـم قمـح, هنـتس, الموازين والمكاييل, ص٦٩.

(٤) الطبري, تاريخ الرسل والملوك, ج٩, ص٥١٠, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٧, ص٢٧٢.

(٥) مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص٧٣-٧٤, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٨, ص١١٦-١١٧, ابـن تغري بردي, النجوم الزاهرة, ج٣, ص٢٢٢.

(٦) الصولي, أخبار الراضي, ص١٣٣.

صلاة[1]، وفي سنة (٣٣٠هـ/٩٤١م) وقع الغلاء في العراق وأكل الناس الميتة وكثر الوباء والموت[2]، وغلت الأسعار كذلك سنة (٣٣١هـ/٩٤٢م) حتى أكل الناس الكلاب والجراد[3].

المبحث الثاني: آثار الإدارة على الوضع السياسي للدولة.

أثرت الأوضاع والظروف السابقة الذكر على الوضع السياسي للدولة, وامتد أثرها إلى منصب الخلافة والوزارة, وخاصة بعد أن (**استبد الجند الأتراك**) بأمور وأموال الدولة[4], حيث استولوا على أمور الدولة واستضعفوا الخلفاء, فكانت نهاية الخليفة على أيديهم إما القتل وإما الخلع[5], ولعبوا كذلك دوراً في مساعدة الأتراك, فيذكر أن الوزير ابن مقلة قد تعاون معهم كثيراً, وخاصة مع القادة كمؤنس الخادم وغيره ضد الخليفة[6], لدرجة مراقبة الخليفة مراقبة شديدة وتفتيش كل من يدخل إليه[7], كما اتفق معهم على خلعه[8]. وكان لذلك دوره في المساس

---

(١) مسكويه, تجارب الأمم, ج٢, ص٨, مجهول, العيون والحدائق, ج٤, ق٢, ص٣٥٣, الهمداني, تكملة تاريخ الطبري, ص١٢٠, ابن الجوزي,, المنتظم, ج١٤, ص٦.

(٢) ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٨, ص٣٩١.

(٣) ابن الجوزي, المنتظم, ج١٤, ص٢٧.

(٤) كاني, بغية الخاطر, ص٨٢, مجهول, العيون والحدائق,ج٤, ق١, ص٢٦, ابن العمراني, الأنباء, ص١٣٧ابن الجوزي, المنتظم, ج١٢, ص٧٣,.

(٥) ابن العبري, تاريخ مختصر الدول, ص١٤٦, ابن الطقطقا, الفخري في الآداب, ص٢٤٣, أبو الفداء, المختصر في تاريخ البشر, ص٦٣, القلقشندي, مآثر الأناقة, ج١, ص٢٤١.

(٦) مجهول, العيون والحدائق, ج٤, ق١, ص٢٦٨-٢٦٩, ابن الأثير, الكامل في التاريخ ج٨, ص٢٥٠.

(٧) القرطبي, صلة تاريخ الطبري, ص١٥٦, مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص٢٥٩, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٨, ص٢٥١, فوزي, الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية, ص١٣١.

(٨) مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص٢٥٩, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٨, ص٢٥٠-٢٥١, ابن الطقطقا, الفخري في الآداب, ص٢٧٦, ابن كثير, البداية والنهاية, ج١١, ص١٨٣.

دوره في المساس بهيبة الخلافة، وظهرت بوادر ذلك منذ بداية العصر العباسي الثاني منذ مقتل المتوكل على أيديهم[١].

وارتبط اختيارهم للخليفة بمصالحهم المادية, فعندما نصبوا المنتصر قتلوه في سنة (٢٤٨هـ/٨٦٢م)[٢] وذلك بعد أن تعارضت سياسته مع سياستهم, ونصبوا كذلك المستعين سنة (٢٤٨هـ/٨٦٢م)[٣] ثم أجبروه عن التنازل عن الخلافة في سنة (٢٥٢هـ/٨٦٦م)[٤].

وفي ذلك قال الشاعر:

خلعَ الخلافةَ احمدُ بن مُحمدَ	وسيقتلُ التالي لهُ أو يخلعْ
ويزولُ ملكُ بني أبيهِ ولا يرى	أحدٌ تملكَ فهم يستمتعْ
بني العباس إنَّ سبيلكمُ	في قتلِ أعبدكُم طوايق مهيعْ
رقعتُم دنياكم فتمزقتْ	بكم الحياةُ تمزقاً لا يُرقَعْ[٥]

(الكامل)

ومما يثبت هيمنتهم على منصب الخلافة أن المعتز عندما تولى الخلافة أحضر المنجمين وسألهم كم يملك وكم يبقى في الخلافة, فأجابه بعضهم: مهما أراد الأتراك[٦] وبالفعل قتل على يد الأتراك في سنة (٢٥٥هـ/٨٦٨م)[٧] وقتلوا كذلك المهتدي سنة

---

(١) ابن دحية, النبراس, ص٧٨-٧٩, المسعودي, مروج الذهب, ج٤, ص١١٦-١١٧, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٧, ص٩٥, وما بعدها, السيوطي, تاريخ الخلفاء,ص٣٥٠. Bowen, Ali Ibn Isa, B ٨٠٣

(٢) الطبري, تاريخ الرسل والملوك, ج٩, ص٢٥٣, السيوطي, تاريخ الخلفاء, ص٣٥٧.

(٣) الطبري, تاريخ الرسل والملوك, ج٩, ص٢٥٦, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٧, ص١١٧.

(٤) الطبري, تاريخ الرسل والملوك, ج٩, ص٣٤٣-٣٤٤, المسعودي, التنبيه والإشراف, ص٣٦٣, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٧, ص١٤٢, ابن خلدون, تاريخ ابن خلدون, ج٣, ص٣٦٢.

(٥) الطبري, تاريخ الرسل والملوك, ج٩, ص٣٥٠.

(٦) ابن الطقطقا, الفخري في الآداب, ص٢٤٣, اليوزبكي, الوزارة, ص١٣٦.

(٧) الطبري, تاريخ الرسل والملوك, ج٩, ص٣٨٩, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٧, ص١٩٥-١٩٧, اليافعي, مرآة الجنان, ج٢, ص١٢٠, ابن العماد الحنبلي, شذرات الذهب, ج٣, ٢٤٦.
Bowen,Ali Ibn Isa,p,٩٨.

(٢٥٦هـ/٨٦٩م)[١] ونصبوا المعتمد مكانه[٢] وتكررت الصورة زمن المقتدر فبعد أن عجز عن توفير أرزاقهم أطاحوا به سنة (٣١٧هـ/٩٢٩م)[٣] ونصبوا القاهر مكانه[٤] ثم خلعوه وسملوا عينيه[٥].

وبلغ من استبداد الأتراك بمنصب الخلافة أن ضيّق أمير الأمراء ناصر الدولة على الخليفة المتقي في نفقاته وضياع والدته[٦]، وأصبح للخليفة المستكفي راتب محدد يتسلمه كغيره من الموظفين[٧]، وكانت نتيجة العجز المالي والفساد الإداري أن دخل بنو بويه سنة (٣٣٤هـ/٩٤٥م) بغداد, ويعتبر دخولهم الضربة الكبرى التي وجهت للخلافة[٨].

واستبد الأتراك بمنصب الوزارة كذلك, بحيث اصبح تعيين الوزير وعزله بأيديهم، وعزلوا الوزراء من ذوي الكفاءة والإدارة وولوها للضعفاء, الأمر الذي أدى بدوره إلى

---

(١) مجهول, العيون والحدائق, ج٤,ق١, ص٧, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٧, ص٢٢٨-٢٣٠.

(٢) ابن دحية, النبراس, ص٨٥, مجهول, العيون والحدائق, ج٤, ق١, ص٨, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٧, ص٢٣٥.

(٣) ابن العمراني, الأنباء, ص١٥٨, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٨, ص٢٠٠, ابن كثير البداية والنهاية, ج١١, ص١٦٩, ابن خلدون, تاريخ ابن خلدون, ج٣, ص٤٨٦، ابن دقماق, الجوهر الثمين, ج١, ص١٦٩,.

(٤) مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص١٩٢-١٩٤, الخطيب البغدادي, تاريخ بغداد, ج٧, س٢٢٣, ابن العمراني, الأنباء, ص١٥٨, ابن خلدون, تاريخ ابن خلدون, ج٣, ص٤٨٦.

(٥) المسعودي, مروج الذهب, ج٤, ص٣٣٥, مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص٢٩٢, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٨, ص٢٧٩-٢٨١, ابن الطقطقا, الفخري في الآداب, ص٢٧٦.

(٦) مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق٢، ص٣٨١، ابن العمراني، الأنباء، ص١٧١، ابن الجوزي، المنتظم، ج١٤، ص٢٦،.

(٧) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص١٤٨، ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، ص٢٦٨، السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٩٧، الدجيلي، بيت المال, ص٥٣.

(٨) مسكويه، تجارب الأمم، ج٢، ص٨٥.

الاختلال والفساد الإداري والمالي في كثير من الاحيان, وأصبح الأمر كله زمن المستعين لقادة الأتراك مثل بغا[1] وغيره, وفي ذلك قال الشاعر:

خليفــــةٌ فـــي قفـــصٍ	بـــينَ وصـــيف وبغـــا
يقـــولُ مـــا قـــالا لَـــهُ	كمـــا يقـــولُ الببّغَـــا[2]

" مجزوء الرجز "

وبلغ من استبدادهم بمنصب الخلافة والوزارة أن أصـــبح الخليفـــة يـــشاورهم فـــيمن يستوزر[3] ففي سنة (٣٠٠هـ/٩١٢م) شاور المقتدر مؤنس الخادم في استيزار ابن الفرات إلا أنه عارض ذلك[4] فأصبح يولي ويعزل باقتراح من مؤنس[5].

وعارض الأتراك وزارة علي بن عيسى, وخاصة بعد أن اتخذ العديد من الإجـــراءات الاقتصادية في النفقات[6] وسار الأمر كذلك إلى أن بطل أمر الوزارة نهائياً بعـــد أن اســـتحدث منصب أمير الأمراء, وسلب من الوزير الصلاحيات كافة[7].

ومن العوامل التي لعبت دورها في إضعاف سلطة الخليفة والـــوزير ســـيطرة **(أميـــر الأمراء)** على أمور الدولة، فعندما عجز الراضي عن تدبير الأمور اضـــطر إلـــى اســـتحداث

---

(١) بغا: من قادة المتوكل غلب على المستعين ونهب خزائن المعتز ت(٢٥٤هـ/٨٦٨م)، الصفدي، الوافي بالوفيات، ج١٠، ص١٧٣.

(٢) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص٣٥٨.

(٣) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٢٦٤، النويري، نهاية الأرب، ج٢٣، ص٩٣ ابـــن العمـــاد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٤، ص٦٠.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٥-٢٦، الصابئ، الوزراء، ص٣٠٥، ابن الأثيـــر، الكامـــل فـــي التاريخ، ج٨، ص٦٨.

(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢١٠-٢١١.

(٦) مسكويه، تجارب الأمم، ص٢٤٢، السامرائي، المؤسسات الإدارية، ص٦٩..

(٧) الهمداني، تكملة تاريخ الطبري، ص٩٩، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٣٢٣,سعد,العامـــة، ص٦٨.

Hitti,Ahistory of the Arabs,P.٤٦٧.

منصب أمير الأمراء، فأرسل إلى ابن رائق وقلده المنصب، واصبح له جباية الخراج والضياع وأمور الدولة، ومنذ ذلك الحين بطل أمر الوزير، ولم يبق له سوى الأسم[١]

وبعد أن تسلم بجكم منصب أمير الأمراء بعده, أخذ الراضي يستشيره في كل الأمــور إلى أن تسلط على أمور الدولة كلها[٢]، وأصبحت له ولاية العهد والتحكم بمنصب الخلافــة[٣]. أما أمير الأمراء ناصر الدولة الذي نصبه المتقي فقد ضيّق على الخليفة في نفقاتــه وانتــز ع ضياعه وضياع والدته[٤]، واستبد أمير الأمراء توزن كذلك بأمور الدولة في زمن المتقــي[٥]، فخلع الخليفة وسمل عينيه ونصب المستكفي بدلاً منه[٦]، وبذلك أصبح الخليفــة يحكــم باســم وطريقة أمير الأمراء، إلى أن أصبحت العاصمة بغداد في حالة من الفوضى الإدارية والمالية, واستغل ذلك بنو بويه ودخلوها سنة (٣٣٤هــ/٩٤٥م)[٧].

ولا يمكن إغفال دور الإمارات والدول الإسلامية وغير الإسلامية, وخاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع الدولة العباسية, وبسبب انشغال الدولة العباسية بمشاكلها الداخلية, فلم تكن علاقاتها مع الأقاليم على ما يرام, وخاصة **(البريديين)** حيث تمرد هؤلاء على الدولة العباسية وقطعــوا الأموال عن العاصمة, كما هزموا الجيش العباسي أكثر من مــرة[٨] , واســتنجدوا بــالبويهيين

---

(١) مسكويه. تجارب الأمم, ج١, ص٣٥١-٣٥٢, الهمداني, تكملة تاريخ الطبري, ص٩٩, ابــن الأثيــر, الكامل في التاريخ, ج٨, ص٣٢٣

(٢) الصولي, أخبار الراضي, ص١٨٤, مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص٤١٩

(٣) مجهول, العيون والحدائق, ج٤, ق٢, ص٣٥٢, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٨, ص٣٦٨-٣٦٩.

(٤) مجهول, العيون والحدائق, ج٤, ق٢, ص٣٨١, ابن العمرانــي, الأنبــاء, ص١٧١, ابــن الجــوزي, المنتظم, ج١٤, ص٢٦.

(٥) الهمداني, تكملة تاريخ الطبري, ص١٣٤-١٣٧

(٦) ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٨, ص٤٢٠

(٧) مسكويه, تجارب الأمم, ج٢, ص٨٦-٨٧.

(٨) الصولي, أخبار الراضي, ص٩٨-٩٩, مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص٣٧٢-٣٧٣.

واستطاعوا السيطرة على الأهواز وغيرها من المدن[1]، وقرروا فيما بعد التوجه إلـــى بغــداد واحتلالها[2].

كما تدهورت العلاقات كثيراً بين الدولة العباسية و (**الدولة الحمدانية**)، وقطع هــؤلاء الأموال التي كانت ترفع إلى العاصمة[3]، وبعد حروب عديدة بين الطرفين تم الصلح بينهمـــا على أن تكون الأعمال من الموصل إلى آخر أعمال الشام للحمدانيين، وأن لا يتعرض طــرف لآخر، مقابل دفع الدولة الحمدانية مبلغاً من المال سنوياً[4].

وسيطر كذلك (**البويهيون**) على فارس[5]، واستولوا على الأهواز من الخلافة العباسية سنة (٣٢٦هـ/٩٣٧م)[6]، كما استولوا على واسط، ولكسب ود أهلها خففوا الخراج عنهم[7].

ويمكن اعتبار الأخطار والحركات التي تعرضت لها الدولة في هذه الفترة مــن أهــم نتائج التردي المالي والإداري، حيث وجد هؤلاء الفرصة سانحة لهم وبخاصة ثورتا (**الــزنج والقرامطة**)، حيث كان زعيم الزنج على إطلاع تام بالأوضاع السائدة في الدولـــة العباســـية، ومدى العجز المادي والفساد الإداري والضعف الذي تعاني منه الأمر الذي شجعه على جمـــع الأتباع وتهديد الدولة أكثر من مرة[8]، وأخذ يشن الغارات على العديد من المناطق العراقية منذ

---

(١) الصولي، أخبار الراضـــي، ص٢٤٩-٢٥٠، مـــسكويه، تجـــارب الأمـــم، ج١، ص٣٧٣-٣٧٨، ج٢، ص٢٤-٢٥.

(٢) مسكويه، تجارب الأمم، ج٢، ص٢٩-٣٠.

(٣) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٤٠٤-٤٠٥، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٣٥٣-٣٥٤.

(٤) مسكويه، تجارب الأمم، ج٢، ص٥٠، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٤٠٧.

(٥) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٢٩٧-٢٩٨، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٢٨٥.

(٦) مسكويه، تجارب الأمم، ج١، ص٣٧٨، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٨، ص٣٤٠.

(٧) الصولي، أخبار الراضي، ص٢٥٨.

(٨) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٩، ص٤١٤-٤١٥، ابـــن العمرانـــي، الأنبـــاء، ص١٣٧، عـــزام، موسوعة التاريخ الإسلامي، ص١٧٢.

عام (٢٥٥هـ/٨٦٨م) وبخاصة البصرة التي أوقع بأهلها العذاب والسلب والنهب[١]، إلى أن جلا سكانها عنها, ثم سار إلى الأبلّه[٢] وأحرق وقتل كثيراً من سكانها[٣]، ثم هاجم عبدان[٤] والأهواز وزحف إلى واسط سنة (٢٦٤هـ/٨٧٧م) وأحرقها[٥]، وتقدم إلى النعمانية[٦] وأحرقها سنة (٢٦٥هـ/٨٧٨م), ودخل رامهرمز[٧] سنة (٢٦٦هـ/٨٧٩م). واستولى على الخراج والأموال فيها[٨]، وتأذت الزراعة بسببه كثيراً وخربت السدود والأنهار وارتفعت الأسعار[٩]، وبقي أمرهم كذلك في السلب والنهب والحرق في قرى العراق إلى أن تصدى لهم الموفق وقضى على شوكتهم نهائياً[١٠].

واستغل **(القرامطة)** حالة الضعف والفساد الإداري والمالي في الدولة العباسية مما شجعهم على القيام بمحاولات متكررة بالإغارة على البلاد العراقية والإسلامية[١١] وتهديدهم

---

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك, ج٩, ص٤٨١ وما بعدها, مجهول, العيون والحدائق, ج٤,ق١, ص١٤-١٥، ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٧, ص٢٤٤-٢٤٥, السيوطي, تاريخ الخلفاء, ص٣٦٣.

(٢) الأبلّه: بلدة على شاطئ دجلة في زاوية الخليج الذي يدخل إلى مدينة البصرة, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج١, ص٧٧.

(٣) الطبري، تاريخ الرسل والملوك, ج٩, ص٤٧١-٤٧٢, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٧, ص٢٣٦-٢٣٧.

(٤) عبدان, موقع بالبصرة إلى جانب الفرات, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٤, ص٧٧.

(٥) الطبري, تاريخ الرسل والملوك, ج٩, ص٥٣٦, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٧, ص٣١٢-٣١٣.

(٦) النعمانية: بلدة على ضفة نهر دجلة بين واسط وبغداد, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٥, ص٢٩٤.

(٧) رامهرمز: مدينة بنواحي خوزستان وتعني مقصود الأكاسرة أو مقصود هرمز, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٣, ص١٧.

(٨) الطبري, تاريخ الرسل والملوك, ج٩, ص٥٥٤, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٧, ٣٣٠.

(٩) ابن كثير, البداية والنهاية, ج١١, ص٣١.

(١٠) الطبري, تاريخ الرسل والملوك, ج٩، ص٦٤٥ وما بعدها، مجهول، العيون والحدائق، ج٤، ق١، ص٤٣، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٧، ص٣٩٩-٤٠١, ابن دقماق, الجوهر الثمين, ج١, ص١٥٧.

(١١) المسعودي, التنبيه والإشراف, ص٣٧١, ابن الجوزي, المنتظم, ج١٣, ص٢٢٠, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٨, ص١٤٣ وما بعدها, ابن الوردي, تاريخ ابن الوردي, ص٢٤٠.

العاصمة بغداد[١]، وبلغ من تأثيرهم أن تكبدت الخزينة الكثير من النفقات عليهم, وأدى ذلك بدوره أن شهدت الدولة سلسلة من أعمال الشغب من قِبل الجند للمطالبة بالأرزاق, ففي سنة (٢٤٩هـ/٨٦٣م) شغب الجند والشاكرية مطالبين بالأرزاق وفتحوا السجون[٢] ,وفي سنة (٢٥٢هـ/٨٦٦م) شغب العديد من فرق الجيش مطالبين بالأرزاق إلى أن دفع الخليفة لهم الف دينار [٣]، وفي سنة (٢٥٣هـ/٨٦٧م) شغب الجند لتأخر أرزاقهم أربعة أشهر[٤] , وسنة (٢٥٥هـ/٨٦٨م) ثار الجند مطالبين بالأرزاق وخُلع المعتز نتيجة ذلك وقتل بعد أن عجز عن توفير أرزاقهم[٥].

وفي سنة (٢٩٥هـ/٩٠٧م) شغب الجند بعد تأخر ارزاقهم وطالبوا الوزير الخاقاني بالرواتب[٦]، وتكرر مثل ذلك سنة (٣٠٠هـ/٩١٢م) [٧]، وفي سنة (٣٠٣هـ/٩١٥م) قصد الجند والغلمان والرجالة دار الوزير علي بن عيسى وأحرقوا داره وقتلوا دوابه مطالبين بالرواتب والزيادة والأرزاق المتأخرة [٨]، وتكرر مثل ذلك سنة (٣٠٥هـ/٩١٧م) إلى أن طلب الوزير من المقتدر دفع الرواتب من بيت مال الخاصة والتي قدرت بمئتي ألف دينار[٩].

---

(١) ابن الجوزي, المنتظم, ج١٣, ص٢٦٤, ابن تغري بردي, النجوم الزاهرة, ج٣, ص٢٥٩.

(٢) اليعقوبي, تاريخ اليعقوبي, ج٢, ص٤٩٦, ابن الجوزي, المنتظم, ج١٢, ص٢٠.

(٣) الطبري, تاريخ الرسل والملوك, ج٩, ص٣٥٧, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٧, ص١٦٩.

(٤) اليعقوبي, تاريخ اليعقوبي, ج٢, ص ٥٠٢, ابو الفداء, المختصر في تاريخ البشر, ص٦٥.

(٥) ابن كثير, البداية والنهاية, ج١١, ص ١٨, ابن دقماق, الجوهر الثمين, ج١, ص١٥٢, ابن تغري بردي, النجوم الزاهرة, ج٣, ص٢٩, ابن العماد الحنبلي, شذرات الذهب, ج٣, ص٢٤٦.

(٦) مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص٢٤.

(٧) الصولي, أخبار المقتدر, ص١٨٥, القرطبي, صلة تاريخ الطبري, ص٥٦.

(٨) مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص٣٨.

(٩) ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٨, ص١١٠, النويري, نهاية الأرب, ج٢٣, ص٥٢.

وأصبح شغب الجند عادة مألوفة, ففي سنة (٣١٥هـ/٩٢٧م) شغبوا على الوزير علي بن عيسى ونهبوا القصر وقتلوا الدواب إلى أن دفعت أرزاقهم[١]، وتكرر شغبهم سنة (٣١٦هـ/٩٢٨م) واضطر الخليفة إلى دفع الرواتب مع الزيادات[٢]، وفي سنة (٣١٧هـ/٩٢٩م) شغبوا واضطر الخليفة إلى بيع الأثاث في دار الخلافة لدفع مرتباتهم[٣]، واستفحل شغبهم سنة (٣١٨هـ/٩٣٠م) وأدخلوا في الأرزاق أولادهم وأهلهم, وقدرت أرزاقهم بمئة وثلاثين ألف دينار شهرياً[٤].

وطالب الجيش مؤنساً بصرف الأرزاق في سنة (٣٢٠هـ/٩٣٢م)، وكان بيت المال فارغاً, وترتب على ذلك مقتل المقتدر[٥]، كما هاجموا دار الوزير ابن مقلة سنة (٣٢٣هـ/٩٣٤م) ونهبوا داره بعد أن تأخرت أرزاقهم[٦].

ولم تكن علاقة الدولة العباسية بالدول غير الإسلامية أفضل حالاً من علاقتها بالدول الإسلامية كما هي في علاقتها مع **(الروم)**، فاستغل هؤلاء حالة الضعف والتردي والفساد الإداري في الدولة العباسية وهاجموا المسلمين وهزموهم في كثير من الاحيان, وشهدت هذه الفترة سلسلة من غارات الروم على بلاد المسلمين, ففي سنة (٢٣٨هـ/٨٥٢م) كبست الروم

---

(١) مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص ١٥٩.

(٢) مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص١٨٤, الدوري, دراسات في العصور العباسية المتأخرة, ص٢٠٩.

(٣) القرطبي, صلة تاريخ الطبري, ص١٢٤-١٢٥, مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص١٩٩-٢٠٠, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٨, ص٢٠٦, النويري, نهاية الأرب, ج٢٣, ص٨٧.
Bowen,Ali Ibn Isa, P. ٢٦٤.

(٤) ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٨, ص٢١٦, السامرائي, تاريخ الدولة العربية, ص١٢٤.

(٥) التنوخي, الفرج بعد الشدة, ج٣, ص١٩٣, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٨, ص٢٤١, النويري, نهاية الأرب, ج٢٣, ص٩٨-٩٩.

(٦) مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص ٣٢٠, ابن كثير, البداية والنهاية, ج١١, ص١٩٣, ابن العماد الحنبلي, شذرات الذهب, ج٤, ص١٢٠.

دمياط[١] ونهبوا وسبوا النساء[٢]، وفي سنة (٢٤١هـ/٨٥٥م) غارت الروم على عين زربة[٣] وأخذت الأسرى والنساء والدواب[٤]، وفي سنة (٢٤٥هـ/٨٥٩م) هاجموا سمسياط[٥] وقتلوا خمسمائة شخص[٦]، وفي سنة (٢٤٩هـ/٨٦٣م) هاجموا المسلمين في موقعة مرج الأسقف[٧] وهزموهم[٨], كما هزموهم في سميساط وملطية[٩] سنة (٢٥٩هـ/٨٧٢م)[١٠] وفي سنة (٢٦٦هـ/٨٧٩م) هاجموا المسلمين في تل بسمى[١١] وقتلوا كثيراً منهم[١٢]، وأصبحت مهاجمتهم للمسلمين عادة مألوفة ففي سنة (٣٠٣هـ/٩١٥م) غزوا طرسوس[١٣] مستغلين الظروف والأوضاع المالية للمسلمين وقتلوا ستمائة فارس[١٤], وفي سنة (٣١٣هـ/٩٢٥م) طلب ملك الروم من العرب حمل الخراج إليه ورفضوا ذلك: إنني صح عندي ضعف ولاتكم

---

(١) دمياط: مدينة بين تنيس ومصر على زاوية بين بحر الروم والنيل, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٢, ص٤٧٢.

(٢) ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٧, ص٦٨, السيوطي, تاريخ الخلفاء, ص٣٤٧-٣٤٨.

(٣) عين زربة: بلد بالثغور كانت عمارتها وتجديدها زمن الرشيد, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٤, ص١٧٧.

(٤) ابن الجوزي, المنتظم, ج١١, ص٢٨٢, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٧, ص٨٠.

(٥) سمسياط: مدينة على شاطىء الفرات في طرف الروم, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٣, ص٢٥٨.

(٦) الطبري, تاريخ الرسل والملوك, ج٩, ص٢١٨, الذهبي, تاريخ الإسلام, ج١٨, ص١٥.

(٧) مرج الأسقف: موقع بالبادية على حدود الروم, كانت فيه موقعة شهيرة, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج١, ص١٨١.

(٨) الطبري, تاريخ الرسل والملوك, ج٩, ص٢٦١.

(٩) ملطية: من بلاد الروم الشهيرة تتاخم الشام, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٥, ص١٩٢.

(١٠) الطبري, تاريخ الرسل والملوك, ج٩, ص٥٠٦, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٧, ص٢٦٧.

(١١) تل بسمى: بلد في نواحي ديار ربيعة ناحية سجستان, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٢, ص٤٠.

(١٢) الطبري, تاريخ الرسل والملوك, ج٩, ص٥٤٩, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٧, ص٣٣٢.

(١٣) طرسوس: مدينة بثغور الشام بين انطاكية وحلب, ياقوت الحموي, معجم البلدان, ج٤, ص٢٨.

(١٤) ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٨,ص٩٥-٩٦.

فلم يفعلوا ذلك [1]. ودخلت الروم ملطية بالسيف في سنة (٣١٤هـ/٩٢٦م) [2] ودخلت الـروم سمسياط سنة (٣١٥هـ/٩٢٧م) وسبوا المال والسلاح[3]

وتكرر مثل ذلك سـنة (٣١٧هـ/٩٢٩م) [4] وسـنة (٣٣٠هـ/٩٤١م) [5] وسـنة (٣٣١هـ/٩٤٢م) [6].

يتبين مما سبق أن التردي والفساد الإداري والمالي في هذا العصر تعددت أسبابه منها: تدخل القادة الأتراك, تعيين الوزراء ممن لا كفاءة لهم, عزل الكفاءات الإدارية, تدخل النـساء, انتشار ظاهرتي الرشوة والفساد الإداري وبيع الوظائف, يضاف إلى ذلك كثرة حوادث الشغب من قِبل الجند والمطالبة بالأرزاق والزيادات, وأخذت الأزمة المالية تتجسد بعد ذلك شيئاً فشيئاً إلى أن انعكس أثرها على الوضعين السياسي والاقتصادي في الدولة, مما شجع بني بويه على دخول بغداد سنة (٣٣٤هـ/٩٤٥م)[7].

---

(١) مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص ١٤٦, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٨, ص١٦٠, النويري, نهاية الأرب, ج٢٣, ص٧٤.

(٢) مسكويه, تجارب الأمم, ج١, ص١٤٧, السيوطي, تاريخ الخلفاء, ص٣٨٢.

(٣) الهمداني, تكملة تاريخ الطبري, ص٥١, ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٨, ص١٦٩, ابـن العمـاد الحنبلي, شذرات الذهب, ج٤, ص٧٢.

(٤) ابن الأثير، الكامل في التاريخ, ج٨, ص٢١٣.

(٥) ابن الأثير, الكامل في التاريخ, ج٨, ص٣٩٢.

(٦) الهمداني, تكملة تاريخ الطبري, ص١٣٠.

(٧) مسكويه, تجارب الأمم, ج٢, ص٨٦-٨٧.

الخاتمة

الخاتمة

بعد هذه الدراسة للمالية في أيام العباسيين يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

١- أدرك الخلفاء أهمية الموارد المالية، لذلك عملوا على الاهتمام بالأراضي والزراعة والسدود والقنوات وبخاصة في منطقة السواد.

٢- تناقصت الموارد في هذه الفترة كثيراً عما كانت عليه الحال في الفترات السابقة، ويعود ذلك لأسباب سياسية وأخرى طبيعية.

٣- نظراً للعلاقة الوثيقة بين الموارد والخراج، فقد اعتنى به الخلفاء وعدلوا موعد الجباية ليتزامن ذلك مع موسم الحصاد، ووضعوا شروطاً لموظفية، وعملوا على محاسبتهم.

٤- كان وارد الجزية آنذاك لا يستهان به، ويشكل مورداً هاماً لبيت المال لذلك نظم الخلفاء العلاقة ما بين الدولة وأهل الذمة، وعملوا سجلاً يتضمن أسماءهم وأماكن إقامتهم وحالاتهم المادية، وأوجدوا ديواناً خاصاً يتولى جباية الجزية وعينوا لذلك عمالاً.

٥- بهدف حماية التجارة الداخلية من المنافسة الخارجية أوجد الخلفاء ضرائب المكوس، وحددوا أماكن لجبايتها، وعينوا موظفين لها، وهي أشبه بالضرائب الجمركية في وقتنا الحالي.

٦- استحدث الخلفاء في العصر العباسي الثاني العديد من الضرائب مثل: المستغلات، المصادرات، مال الجهبذة، أخماس المعادن، والتي شكلت بمجملها مورداً أساسياً للخزينة، وذلك بعد تعرض الدولة للعديد من الأزمات المالية المتكررة.

٧- تميزت سياسة الخلفاء في هذا العصر بكثرة الإنفاق والإسراف والتبذير فأوجد ذلك نوعاً من غياب التوازن بين الموارد والنفقات.

٨- بالغ الخلفاء بالنفقة على دار الخلافة والقصر، والنفقة على مال البيعة، والنفقة على النساء والجواري والأبناء، والفقهاء والعلماء والأطباء والشعراء.

٩- أنفق الخلفاء بسخاء على الوزراء حتى وصل الوزير إلى درجة من النفوذ والثراء لم يسبق لها مثيل، لدرجة تشبيهه بعض الأحيان بالخليفة.

١٠- نتيجة لتعرض الدولة إلى الكثير من الأخطار والحروب، فقد رصد الخلفاء العباسيون جزءً كبيراً من مالية الدولة للنفقة على الشؤون العسكرية عامة، والتي كلفت الدولة كثيراً من الأموال، واستنزفت ماليتها في كثير من الأحيان.

١١- خصص الخلفاء جزءً من المالية للنفقة على المرافق العامة مثل: القضاء، التعليم، السجون، الزراعة، البناء، وجزءً للنفقة على الحوادث والطوارئ مثل: مال الفقراء، الفيضانات، الزلازل، الأوبئة والمجاعات.

١٢- أوجد الخلفاء دواوين مالية لإدارة الأموال والإشراف على ما يرد من الأموال وما يخرج في النفقات، ومعرفة مقادير الجباية والنفقات مع اعتماد السجلات والأختام.

١٣- تعرضت الدولة في هذه الفترة إلى العديد من مظاهر الفساد الإداري والمالي مثل: الرشوة، السرقة، شراء المناصب، ولعب الوزراء في هذه الفترة كذلك دوراً سلبياً في الإدارة المالية، وكان لكل ذلك إنعكاسه على الوضعين المالي والسياسي للدولة.

١٤- إذا تأملنا الموارد والنفقات خلال هذه الفترة، نلاحظ أنه في كثير من الأحيان كانت الموارد لا تسد حاجات الدولة، ليس لقلتها فحسب، بل لأن أبواب الإنفاق زادت في هذه الفترة كثيراً إلى أن عانت الدولة من أزمات مالية متكررة.

المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر المخطوطة

١- **ابن الأخوة، محمد بن أحمد القرشي ت(٧٢٩هـ/١٣٢٨م)**

المغبة والرغبة في معرفة أحكام الحسبة، نسخة مايكرو فيلم في مركز الوثائق والمخطوطات في جامعة اليرموك، رقم الشريط (١٠٤)، عدد الأوراق (٩٩).

٢- **كاني، محمد بن مصطفى بن جعفر ت(١٠٤٠هـ/١٦٣٠م)**

بغية الخاطر ونزهة الناظر، نسخة مايكرو فيلم في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، رقم الشريط (١٣)، عدد الأوراق (١٤٨).

٣- **مجهول**

أخبار الدول أو أخبار الزمان في تاريخ بني العباس، نسخة مايكرو فيلم في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، رقم الشريط (٣٠٢)، عدد الأوراق (١٦٦).

٤- **مجهول**

الاكتفاء في أخبار الخلفاء، نسخة مايكرو فيلم في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، رقم الشريط (٥٩٦)، عدد الأوراق (٣٣١).

٥- **مجهول**

علم التاريخ على التمام والكمال، نسخة مايكرو فيلم في مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، رقم الشريط (١١٠)، عدد الأوراق (٧٤).

ثانياً: المصادر المطبوعة

٦- **ابن الآبار، محمد بن عبدالله القضاعي ت(٦٥٨هـ/١٢٥٩م)**

أعتاب الكتّاب، تحقيق صالح الأشتر، د م، د ن، ١٩٦١م، ط(١).

٧- **الأبشيهي، شهاب الدين محمد بن أحمد ت(٨٥٠هـ/١٤٤٦م)**

المستطرف من كل فن مستظرف، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٩٨٦م.

٨- **ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن الشيباني ت(٦٣٠هـ/١٢٣٢م)**

الكامل في التاريخ، بيروت، دار صادر، ١٩٦٥م.

٩- **ابن الأخوة، محمد بن أحمد القرشي ت(٧٢٩هـ/١٣٢٨م)**

معالم القربة في أحكام الحسبة، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م، ط(١).

١٠- **ابن آدم، يحيى بن آدم ت(٢٠٣هـ/٨١٨م)**

كتاب الخراج، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٩٨٤م، ط(٢).

١١- **الأربلي، عبدالرحمن بن سنبط ت(٧١٧هـ/١٣١٧م)**

خلاصة الذهب المسبوك، مختصر من سير الملوك، بغداد، مكتبة المثنى، ١٩٦٤م، ط(٢).

١٢- **الأزدي، جمال الدين أبو الحسن علي بن منصور ت(٦١٣هـ/١٢١٦م)**

أخبار الدولة المنقطعة، تحقيق عصام هزايمة وآخرون، إربد، مؤسسة حمادة، دار الكندي للنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ط(١).

١٣- **ابن الأزرق، أبو عبدالله بن الأزرق ت(٨٩٦هـ/١٤٩٠م)**

بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق سامي النشار، العراق، منشورات وزارة الإعلام، ١٩٧٧م.

١٤- **الأصطخري، أبو إسحاق إبراهيم الكرخي الفارسي ت(٣٢١هـ/٩٣٣م)**

المسالك والممالك، تحقيق محمد جابر، الجمهورية العربية المتحدة، دار القلم، ١٩٦١م.

١٥- **الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، بن محمد ت(٣٥٦هـ/٩٦٦م)**

أدب الغرباء، بيروت، دار الكتاب الجديد، ١٩٧٢م، ط(١).

١٦- **المؤلف نفسه**

الأغاني، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتاب، د.م، مؤسسة جمال للنشر، ١٩٦٣م.

١٧- **ابن أبي أصيبعة، موفق الدين أحمد ت(٦٦٨هـ/١٢٦٩م)**

عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق نزار رضا، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٦٥م.

١٨- **ابن أنس، مالك بن أنس ت(١٧٩هـ/٧٩٥م)**

المدونة الكبرى، بيروت، دار الفكر، ١٩٧٨م.

١٩- **المؤلف نفسه**

الموطأ، تونس، دار ابن سحنون، ١٩٩٢م.

٢٠- **البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر ت(٢٧٩هـ/٨٩٢م)**

فتوح البلدان، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩١م.

٢١- **البلاطنسي، أبو بكر محمد بن حمد ت(٩٣٦هـ/١٥٢٩م)**

تحرير المقال فيما يحل ويحرم من بيت المال، تحقيق فتح الله الصباغ، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر، ١٩٨٩م، ط(١).

٢٢- **البيروني، محمد بن أحمد الخوارزمي ت(٤٤٠هـ/١٠٤٨م)**

الآثار الباقية عن القرون الخالية، بيروت، دار صادر، ١٩٢٣م.

٢٣- **المؤلف نفسه**

الجماهر في معرفة الجواهر، بيروت، عالم الكتب، د. ت.

٢٤- **البيهقي، إبراهيم بن محمد ت(٣٥٠هـ/٩٦١م)**

المحاسن والمساوئ، تحقيق محمد سويد، بيروت، دار إحياء العلوم، ١٩٩٨م، ط(١).

٢٥- **البيهقي، أحمد بن الحسين ت(٤٥٨هـ/١٠٦٥م)**

السنن الكبرى، بيروت، دار الفكر، د. ت.

٢٦- **التطلي، بنيامين بن بويه الأندلسي ت(٥٦٩هـ/١١٧٣م)**

رحلة بنيامين، تحقيق عزار حداد، الإمارات العربية، المجمع الثقافي، ٢٠٠٢.

٢٧- **ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن الأتابكي ت(٨٤٧هـ/١٤٤٣م)**

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م، ط(٢).

٢٨- **التنوخي، أبو علي المحسن بن علي ت(٣٨٤هـ/٩٩٤م)**

الفرج بعد الشدة، تحقيق عبود الشالجي، بيروت، دار صادر، ١٩٧٨م، ط(١).

٢٩- **المؤلف نفسه**

نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق عبود الشالجي، بيروت، دار صادر، ١٩٧١م.

٣٠- **التوحيدي، علي بن محمد بن العباس ت(٣٨٧هـ/٩٩٧م)**

الإمتاع والمؤانسة، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٥٣م.

٣١- **المؤلف نفسه**

مثالب الوزيرين، تحقيق إبراهيم الكيلاني، دمـشق، دار الفكـر، لبنـان، دار الفكـر المعاصر، ١٩٩٨م، ط(٢).

٣٢- **ابن تيمية، تقي الدين أحمد ت(٧٢٨هـ/١٣٢٧م)**

الأموال المشتركة، تحقيق ضيف الله يحيى الزهراني، مكة، مكتبة الطالب الجـامعي، ١٩٨٦م، ط(١)

٣٣- **الثعالبي، أبو منصور عبدالله البشاري ت(٤٢٩هـ/١٠٣٧م)**

آداب الملوك، تحقيق خليل عطية، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م، ط(١).

٣٤- **المؤلف نفسه**

تحفة الوزراء، تحقيق حبيب الراوي وابتسام الصفار، بغداد، وزارة الأوقاف، ١٩٩٧م.

٣٥- **المؤلف نفسه**

ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، تحقيق إبراهيم صالح، دمـشق، دار البـشائر، ١٩٩٤، ط(١).

٣٦- **الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر ت(٢٥٥هـ/٨٦٨م)**

رسائل الجاحظ، بيروت، دار مكتبة الهلال، ١٩٨٧م، ط(١).

٣٧- **الجهشياري، ابو عبدالله محمد بن عبدوس ت(٣٣١هـ/٩٤٢م)**

الوزراء والكتاب، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، مصر، مكتبة مـصطفى البـاني، ١٩٨٠م، ط(٢).

٣٨- **ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن ت(٥٩٧هـ/١٢٠٠م)**

أخبار الأذكياء، بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م، ط(١).

٣٩- المؤلف نفسه

المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق محمد عطا ومصطفى عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م، ط(١).

٤٠- الحسن، الحسن بن عبدالله بن محمد ت(٧٠٨هـ/١٣٠٨م)

آثار الأول في ترتيب الدول، د. م، مطبعة بولاق، ١٢٩٥هـ.

٤١- ابن حمدون، محمد بن الحسن بن محمد ت(٥٦٢هـ/١١٦٦م)

التذكرة الحمدونية، تحقيق إحسان عباس، د. م، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٣م، ط(١).

٤٢- الحميري، محمد بن عبد المنعم ت(٧٢٧هـ/١٣٢٦م)

الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٤م، ط(٢).

٤٣- الحنبلي الفراء، أبو يعلي محمد بن الحسن ت(٤٥٧هـ/١٠٦٤م)

الأحكام السلطانية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م.

٤٤- ابن حوقل، أبو القاسم النصيبي ت(ق٤هـ/١٠م)

صورة الأرض، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، ١٩٩٠م.

٤٥- ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيدالله بن عبدالله بن أحمد ت(٢٧٢هـ/٨٨٥م)

المسالك والممالك، ليدن، بريل، ١٩٦٧م.

٤٦- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي ت(٤٦٣هـ/١٠٧٠م)

تاريخ بغداد أو مدينة السلام، تحقيق مصطفى عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧، ط(١).

٤٧- ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد ت(٨٠٨هـ/١٤٠٥م)

تاريخ ابن خلدون، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، بيروت، دار الفكر، ١٩٨١م، ط(١).

٤٨- **المؤلف نفسه**

المقدمة، تحقيق درويش الجويدي، بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م،

٤٩- **ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن بكر ت(٦٨١هـ/١٤٥٦م)**

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ١٩٦٨م.

٥٠- **الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف ت(٣٨٧هـ/٩٩٧م)**

مفاتيح العلوم، بيروت، دار المناهل، ١٩٩١م، ط(١).

٥١- **ابن دحية، مجدي الدين عمرو بن الحسين ت(٣٤٠هـ/٩٥١م)**

النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس، تحقيق مديحة الشرقاوي، د. م، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠١م، ط(١).

٥٢- **ابن دقماق، إبراهيم بن محمد العلائي ت(٨٠٩هـ/١٤٠٦م)**

الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين، تحقيق محمد كمال الدين، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٥م، ط(١).

٥٣- **الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد ت(٧٤٨هـ/١٣٤٧م)**

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر تدمري، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٩١م، ط(١).

٥٤- **ابن رجب، عبدالرحمن بن أحمد الحافظ ت(٧٩٥هـ/١٣٩٢م)**

الاستخراج لأحكام الخراج، تحقيق جندي الهيتي، الرياض، مكتبة الرشـيد، ١٩٨٩م، ط(١).

٥٥- **ابن الزبير، أحمد بن الرشيد ت(ق ٥هـ/١١م)**

الذخائر والتحف، تحقيق محمد حميد الله، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤م.

٥٦- **ابن زنجويه، حميد بن زنجويه ت(٢٥١هـ/٨٦٥م)**

الأموال، تحقيق شاكر فياض، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث، ١٩٨٦م، ط(١).

٥٧- **ابن الساعي، تاج الدين علي بن أنجب ت(٦٧٤هـ/١٢٧٥م)**

نساء الخلفاء المسمى جهات الأئمة والخلفاء من الحرائر والأماء، تحقيـق مـصطفى جواد، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٣م، ط(٢).

٥٨- **السكبي، تاج الدين عبدالوهاب ت(٧٧١هـ/١٣٦٩م)**

معيد النعم ومبيد النقم، تحقيق محمد النجار وآخـرون، القـاهرة، مكتبـة الخـانجي، ١٩٩٣م، ط(٢).

٥٩- **السرخسي، محمد بن أحمد ت(٤٩٠هـ/١٠٩٦م)**

المبسوط، بيروت، دار المعرفة، ١٩٨٦م.

٦٠- **ابن سلام، أبو عبيد القاسم بن سلام ت(٢٢٤هـ/٨٣٨م)**

كتاب الأموال، بيروت، مؤسسة ناصر للثقافة، ١٩٨١م، ط(١).

٦١- **ابن سودة، محمد بن سودة ت(١٢٠٩هـ/١٧٩٤م)**

كشف الحال عن الوجوه التي ينتظم فيها بيت المـال، تحقيـق عبدالمجيـد الخيـالي، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م، ط(١).

٦٢- **السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن ت(٩١١هـ/١٥٠٥م)**

تاريخ الخلفاء، تحقيق محمد محي الدين، مصر، مطبعة السعادة، ١٩٥٢م، ط(١).

٦٣- **الشابشتي، أبو الحسن علي بن محمد ت(٣٨٨هـ/٩٩٨م)**

الديارات، تحقيق كوركيس عواد، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥١م.

٦٤- **الشافعي، أبو عبدالله محمد بن إدريس ت(٢٠٤هـ/٨١٩م)**

الأم، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م، ط(١).

٦٥- **المؤلف نفسه**

الرسالة، مصر، مكتبة مصطفى البابي، ١٩٦٩م، ط(١).

٦٦- **الشيرزي، عبدالرحمن بن نصر ت(٥٨٩هـ/١١٩٣م)**

نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق الباز العريني، بيـروت، دار الثقافـة، ١٩٨١م، ط(٢).

٦٧- **الصابئ، أبو الحسن هلال بن المحسن ت(٤٤٨هـ/١٠٥٦م)**

رسوم دار الخلافة، تحقيق ميخائيل عواد، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٤م.

٦٨- **المؤلف نفسه**

الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، تحقيق عبدالستار فراج، د. م، دار إحياء الكتب العلمية، ١٩٥٨م.

٦٩- **الصفدي، صلاح الدين خليل أيبك ت(٧٦٤هـ/١٣٦٢م)**

الوافي بالوفيات، فرانز شتاينز فيسبادون، ١٩٧٤م.

٧٠- **الصولي، محمد بن يحيى بن عبدالله البغدادي ت(٣٣٥هـ/٩٤٦م)**

أخبار الراضي بالله والمتقي بالله، نشر هيودون، بيروت، دار المسيرة، ١٩٧٩م، ط(٢).

٧١- **المؤلف نفسه**

أخبار المقتدر بالله العباسي، تحقيق خلف نعمان، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٩م.

٧٢- **المؤلف نفسه**

أدب الكتاب، تصحيح محمد الأثري، د. م، د. ت، ١٩٧٠م.

٧٣- **المؤلف نفسه**

شعر أبن المعتز، تحقيق يونس السامرائي، العراق، وزارة الثقافة، ١٩٧٨م.

٧٤- **الطبري، محمد بن جرير ت(٣١٠هـ/٩٢٢م)**

تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل، مصر، دار المعارف، ١٩٦٧م.

٧٥- **ابن الطقطقا، محمد بن علي بن طباطبا ت(٧٠٩هـ/١٣٠٩م)**

الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، بيروت، دار صادر، ١٩٦٦م.

٧٦- **ابن عبدربه، أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي ت(٣٢٨هـ/٩٣٩م)**

العقد الفريد، تصحيح أحمد أمين وآخرون، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٨٣م.

٧٧- **ابن العبري، يوحنا غويغرريوس الملطي ت(٦٨٥هـ/١٢٨٦م)**

تاريخ مختصر الدول، بيروت، دار المسيرة، د. ت.

٧٨- **العسكري، الحسن بن عبدالله ت بعد(٤٠٠هـ/١٠٠٩م)**

الأوائل، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م، ط(١).

٧٩- **ابن العماد الحنبلي، شهاب الدين عبدالحي أحمد ت(١٠٨٩هـ/١٦٧٨م)**

شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمد الأرناؤوط، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، ١٩٨٨م، ط(١).

٨٠- **ابن العمراني، محمد بن علي بن محمد ت(٥٨٠هـ/١١٨٤م)**

الأنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق قاسم السامرائي، القاهرة، لايدن، ١٩٧٣م.

٨١- **الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد ت(٥٠٥هـ/١١١١م)**

إحياء علوم الدين، لبنان، دار الندوة الجديدة، ١٩٨٠م.

٨٢- **أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي ت(٧٣٢هـ/١٣٣١م)**

المختصر في إخبار بني البشر، تحقيق محمد زينهم ويحيى حسين، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٨م، ط(١).

٨٣- **ابن الفقيه، أحمد بن محمد الهمذاني (٢٩٠هـ/٩٠٢م)**

كتاب البلدان، تحقيق يوسف الهادي، بيروت، عالم الكتب، ١٩٩٦م، ط(١).

٨٤- **قدامة، أبو القاسم بن جعفر البغدادي ت(٣٢٨هـ/٩٣٩م)**

الخراج وصنعة الكتابة، تحقيق محمد الزبيدي، العراق، دار الرشيد، ١٩٨١م.

٨٥- **ابن قدامة، أبو محمد عبدالله بن أحمد المقدسي ت(٦٢٠هـ/١٢٢٣م)**

المغنى، الرياض، مكتبة الرياض، ١٩٨١م.

٨٦- **القرطبي، عريب بن سعد ت(٣٦٦هـ/٩٧٧م)**

صلة تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٧م.

٨٧- **القزويني، زكريا بن محمد ت(٦٨٢هـ/١٢٨٣م)**

آثار البلاد وأخبار العباد، بيروت، دار صادر، ١٩٧٠م.

٨٨- **القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي القاضي ت(٦٤٦هـ/١٢٤٨م)**

أخبار العلماء بأخبار الحكماء، مصر، مطبعة السعادة، ١٣٢٦هـ.

٨٩- **القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي ت(٨٢١هـ/١٤١٨م)**

صبح الأعشى في صناعة الإنشا، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للنشر، ١٩٦٣م.

٩٠- **المؤلف نفسه**

مآثر الأناقة في معالم الخلافة، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، الكويت، وزارة الإرشاد، ١٩٦٤م.

٩١- **ابن قيّم الجوزية، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر ت(٧٥١هـ/١٣٥٠م)**

حكام أهل الذمة، تحقيق صبحي الصالح، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٣م، ط(٢).

٩٢- **ابن الكازروني، ظهير الدين علي بن محمد البغدادي ت(٦٩٧هـ/١٢٩٧م)**

مختصر التاريخ من أول الزمان إلى منتهى دولة بني العباس، تحقيق مصطفى جواد، بغداد، المؤسسة العامة للصحافة الطباعة، ١٩٧٠م.

٩٣- **الكتبي، محمد بن شاكر ت(٧٦٤هـ/١٣٦٢م)**

فوات الوفيات، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧٣م.

٩٤- **ابن كثير، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمرو ت(٧٧٤هـ/١١٧٢م)**

البداية والنهاية في التاريخ، تحقيق عبدالوهاب فتيح، القاهرة، دار الحديث، ١٩٩٤م.

٩٥- الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب ت(٣٥٣هـ/٩٦٤م)

الولاة والقضاة، تحقيق محمد حسن وأحمد المزيدي، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢، ط(١).

٩٦- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب ت(٤٥٠هـ/١٠٥٨م)

الأحكام السلطانية والولايات الدينية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م، ط(١).

٩٧- المؤلف نفسه

أدب القاضي، تحقيق محي هلال السرحان، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٢م.

٩٨- مجهول، ت(٤٨١هـ/١٠٨٨م)

العيون والحدائق في أخبار الحقائق، تحقيق عمر السعيدي، دمشق، المعهد الفرنسي بدمشق، ١٩٧٢م.

٩٩- المسعودي، أبو الحسن علي بن المحسن ت(٣٤٦هـ/٩٥٧م)

التنبيه والإشراف، ليدن، بريل، ١٩٦٧م.

١٠٠- المؤلف نفسه

مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩٨م.

١٠١- مسكويه، أحمد بن محمد ت(٤٢١هـ/١٠٣٠م)

تجارب الأمم وتعاقب الهمم، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، ١٩٩٠م.

١٠٢- المقدسي، شمس الدين أبو عبدالله محمد البشاري ت(٣٨٧هـ/٩٩٧م)

أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، تعليق غازي ظليمات، دمشق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٠م.

١٠٣- **المقريزي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالله بن علي ت(٨٤٥هـ/١٤٤١م)**

المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تحقيق محمد زينهم ومديحة الشرقاوي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٨م.

١٠٤- **ابن مماتي، أسعد بن الخطير الأيوبي، ت(٦٠٦هـ/١٢٠٩م)**

قوانين الدواوين، تحقيق عزيز عطية، مصر، مطبعة مصر، ١٩٤٣م.

١٠٥- **ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم ت(٧١١هـ/١٣١١م)**

لسان العرب، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م، ط(١).

١٠٦- **ابن النديم، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب الوراق ت(٣٨٠هـ/٩٩٠م)**

الفهرست، تحقيق رضا تجدد، طهران، د. ت، ١٩٧١م.

١٠٧- **النسفي، نجم الدين عمر بن محمد ت(٥٣٧هـ/١١٤٢م)**

طُلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، بيروت، دار النفائس، ١٩٩٥م.

١٠٨- **النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد ت(٧٣٣هـ/١٣٣٢م)**

نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق أحمد كمال زكي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

١٠٩- **الهمداني، محمد بن عبدالملك ت(٥٢١هـ/١١٢٧م)**

تكملة تاريخ الطبري، تحقيق البرت يوسف كنعان، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦١م، ط(٢).

١١٠- **ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر ت(٧٤٩هـ/١٣٤٨م)**

تاريخ ابن الوردي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٦م، ط(١).

١١١- **ابن وكيع، محمد بن خلف بن حيان ت(٣٠٦هـ/٩١٨م)**

أخبار القضاة، بيروت، عالم الكتب، د. ت.

١١٢- **ابن وهب، أبو الحسين إسحاق إبراهيم بن سليمان ت(٣٣٥هـ/٩٤٦م)**

البرهان في وجوه البيان، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٦٧م، ط(١).

١١٣- **اليافعي، أبو عبدالله بن أسعد اليمني ت(٧٦٨هـ/١٣٦٦م)**

مرآة الجنان وعبرة اليقظان، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م، ط(١).

١١٤- **ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله الرومي ت(٦٢٦هـ/١٢٢٨م)**

معجم البلدان، بيروت، دار صادر، ١٩٩٥م، ط(١).

١١٥- **يحيى بن عمر ت(٢٨٩هـ/٩٠١م)**

أحكام السوق، تحقيق محمد علي مكي، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٤م، ط(١).

١١٦- **اليعقوبي، أحمد بن يعقوب بن وهب بن واضح ت(٢٨٤هـ/٨٩٧م)**

البلدان، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٢م.

١١٧- **المؤلف نفسه**

تاريخ اليعقوبي، بيروت، دار صادر، د.ت.

١١٨- **المؤلف نفسه**

مشاكلة الناس لزمانهم وما يغلب عليهم في كل عصر، تحقيق محمد كمال الدين، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٠م.

١١٩- **أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم القاضي ت(١٨٢هـ/٧٩٨م)**

كتاب الخراج، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٩٧٨م، ط(٤).

ثالثاً: المراجع

١- **أحمد، رمضان أحمد**

حضارة الدولة العباسية، القاهرة، الجهاز المركزي للكتب الجامعية، ١٩٧٨م.

٢- **آشتور**

التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للشرق الأوسط في العصور الوسطى، ترجمة عبدالهادي عبلة، دمشق، دار قتيبة، ١٩٨٥م.

٣- **امين، أحمد**

ظهر الإسلام، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٩، ط(٧).

٤- **الأنباري، عبدالرزاق علي**

النظام القضائي في بغداد في العصر العباسي، النجف الأشرف، مطبعة النعمان، ١٩٧٧م.

٥- **الباشا، حسن**

الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، مصر، دار النهضة، ١٩٧٨م.

٦- **المؤلف نفسه**

دراسات في الحضارة الإسلامية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٨م.

٧- **بدري، محمد فهد**

تاريخ العراق في العصر العباسي، د. م، مطبعة الإرشاد، ١٩٧٢م.

٨- **بطاينه، محمد ضيف الله**

الإيجاز والإيناس بأخبار بني العباس، إربد، دار الهلال للترجمة والنشر، ١٩٩٩م، ط(١).

٩- **المؤلف نفسه**

الحضارة الإسلامية، عمان، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م، ط(١).

١٠- **المؤلف نفسه**

الحياة الاقتصادية في العصور الإسلامية الأولى، عمان، دار طارق، إربد، دار الكندي، ١٩٩٨م، ط(١).

١١- **بيضون، إبراهيم**

محاضرات في التاريخ السياسي للدولة العباسية، بيروت، مكتب كريديه إخوان، ١٩٧٩م.

١٢- **بيطار، أمينة**

من كتاب تجارب الأمم وتعاقب الهمم لمسكويه، سوريا، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٨٤م.

١٣- **بيومي، زكريا محمد**

المالية العامة الإسلامية، القاهرة، دار النهضة، ١٩٧٩م.

١٤- **ترتون، أ. س**

أهل الذمة في الإسلام، ترجمة حسن حبش، د. م، دار المعارف، ١٩٦٧م، ط(٢).

١٥- الجنابي، خالد قاسم

تنظيمات الجيش في العصر العباسي الثاني، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩م، ط(١).

١٦- جواد، مصطفى، سوسة، أحمد

دليل خارطة بغداد المفصل في خطط بغداد قديماً وحديثاً، العـراق، المجمـع العلمـي العراقي، ١٩٥٨م.

١٧- حتاملة، عبدالكريم عبده

البنية الإدارية في الدولة العباسية في القرن الثالث الهجري، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية، ١٩٨٥م، ط(١).

١٨- المؤلف نفسه

المعتمد في خلافة المعتضد بالله العباسي، عمان، جمعيـة عمـال المطـابع التعاونيـة، ١٩٨٤م، ط(١).

١٩- حتي، فيليب وآخرون

تاريخ العرب، بيروت، دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٤م، ط(٥).

٢٠- حسن، إبراهيم حسن

تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، بيروت، دار الجيـل، القـاهرة، مكتبة النهضة، ١٩٩٦م، ط(١٤).

٢١- المؤلف نفسه

النظم الإسلامية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٠م.

٢٢- **حسن، زكي محمد**

فنون الإسلام، د. م، دار الفكر العربي، ١٩٨٠م.

٢٣- **حسين، يحيى أحمد عبدالهادي**

أهل الذمة في العراق في العصر العباسي، إربد، عالم الكتب، ٢٠٠٤م، ط(١).

٢٤- **حسيني، مولوي، س. أ. ق**

الإدارة العربية، ترجمة إبراهيم العدوي وعبدالعزيز عبد الواحد، د. م، المطبعة النموذجية، د. ت.

٢٥- **الحصري، أحمد**

السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، مصر، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٤م.

٢٦- **الحياري، مصطفى**

الدواوين من كتاب الخراج وصناعة الكتابة لقدامة بن جعفر، عمان، الجامعة الأردنية، ١٩٨٦م.

٢٧- **حيدر، محمد علي**

الدويلات الإسلامية في المشرق، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٣م.

٢٨- **الخازن، وليم**

الحضارة العباسية، بيروت، دار المشرق، ١٩٩٢م.

٢٩- **الخضري، محمد بك**

محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية، د. م، دار الفكر العربي، ١٩٧٠م.

٣٠- **خليفة، حسن**

الدولة العباسية قيامها وسقوطها، القاهرة، المطبعة الحديثة، د. ت، ط(١).

٣١- **الدبو، إبراهيم**

المعادن والركاز، عمان، دار عمار، ١٩٨٦م، ط(١).

٣٢- **الدجيلي، خولة شاكر**

بيت المال نشأته وتطوره من القرن الأول حتى القرن الرابع، بغداد، وزارة المعـــارف، ١٩٧٦م.

٣٣- **الدوري، تقي الدين عارف**

عصر إمرة الأمراء في العراق، بغداد، مطبعة أسد، ١٩٧٥م، ط(١).

٣٤- **الدوري، عبدالعزيز**

تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، بيـــروت، دار المـــشرق، ١٩٧٤م، ط(٢).

٣٥- **المؤلف نفسه**

دراسات في العصور العباسية المتأخرة، بغداد، مطبعة السريان، ١٩٤٥م.

٣٦- **المؤلف نفسه**

العصر العباسي الأول، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٨م، ط(٢).

٣٧- **المؤلف نفسه**

مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٨م.

٣٨- **الرفاعي، أنور**

الإسلام في حضارته ونظمه، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٢م، ط(٢).

٣٩- **الريس، محمد ضياء الدين**

الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٩٨٥م، ط(٥).

٤٠- **الزركلي، خير الدين**

الإعلام، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٤م، ط(٦).

٤١- **زلوم، عبدالقديم**

الأموال في دولة الخلافة، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٣م، ط(١).

٤٢- **الزهراني، ضيف الله يحيى**

النفقات وإدارتها في الدولة العباسية، مكة المكرمة، مكتبة الطالب الجامعي، ١٩٨٦م، ط(١).

٤٣- **المؤلف نفسه**

الوزير العباسي علي بن عيسى بن داؤود بن الجراح، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٩٩٤، ط(١).

٤٤- **زيدان، جرجي**

تاريخ التمدن الإسلامي، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٩٨٠م.

٤٥- **زيدان، عبدالكريم**

أحكام الذميين والمستأمنين في دار الإسلام، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٢م.

٤٦- **السامر، فيصل**

ثورة الزنج، دمشق، دار المدى، ٢٠٠٠م، ط(٢).

٤٧- **السامرائي، حسام الدين**

المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية، د. م، دار الفكر العربي، ١٩٨٣م.

٤٨- **السامرائي، خليل إبراهيم**

تاريخ الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٨م.

٤٩- **السامرائي، يونس الشيخ إبراهيم**

تاريخ مدينة سامراء، العراق، المجمع العلمي لعراقي، ١٩٦٨م، ط(١).

٥٠- **سرور، محمد جمال الدين**

تاريخ الحضارة الإسلامية في المشرق، د. م، دار الفكر العربي، ١٩٦٥م.

٥١- **سعد، فهمي**

العامة في بغداد في القرنين الثالث والرابع للهجرة، بيروت، دار المنتخب، ١٩٩٣م، ط(١).

٥٢- **سوسة، أحمد**

ري سامراء، د. م، د. ن، ١٩٤٩م.

٥٣- **الشاعر، محمد فتحي**

الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، بورسعيد، دار المعارف، ١٩٩٣م.

٥٤- **شاكر، محمود**

التاريخ الإسلامي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٩٨٧م، ط(٣).

٥٥- **الشيخلي، صباح إبراهيم**

الأصناف في العصر العباسي نشأتها وتطورها، الجمهورية العراقية، منشورات وزارة الإعلام، ١٩٧٦م.

٥٦- **شير، أدي**

الألفاظ الفارسية المعربة، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٠م.

٥٧- **الصالح، صبحي**

النظم الإسلامية، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٢م، ط(٦).

٥٨- **صقر، نادية حسني**

مطلع العصر العباسي الثاني، جدة، دار الشروق، ١٩٨٣م.

٥٩- **ضيف، شوقي**

العصر العباسي الثاني، د. م، دار المعارف، د. ت، ط(٥).

٦٠- **عبدالباقي، أحمد**

سامراء عاصمة الدولة العربية في عهد العباسيين، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩م، ط(١).

٦١- **المؤلف نفسه**

معالم الحضارة العربية في القرن الثالث الهجري، بيروت، مركز دراسات الوحدة، ١٩٩١م، ط(١).

٦٢- **عبدالواحد، عطية**

السياسة المالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩١م.

٦٣- **عثمان، محمود فتحي**

الحدود الإسلامية البيزنطة بين الاحتكاك الحربي والاتصال الحضاري، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٦٦م.

٦٤- **عزام، خالد**

موسوعة التاريخ الإسلامي (العصر العباسي)، عمان، دار اسامة، ٢٠٠٣، ط(١).

٦٥- **العش، يوسف**

تاريخ عصر الخلافة العباسية، بيروت، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، ٢٠٠٠م.

٦٦- **علي، إبراهيم فؤاد أحمد**

الموارد المالية في الإسلام، القاهرة، دار المشرق العربي، ١٩٦٩م.

٦٧- **علي، سيد أمير**

مختصر تاريخ العرب، ترجمة عفيف البعلبكي، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٧م، ط(٢).

٦٨- **العلي، صالح أحمد**

معالم بغداد الإدارية والعمرانية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨م، ط(١).

٦٩- **علي، محمد كرد**

الإدارة الإسلامية في عز العرب، القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٣٤م.

٧٠- **المؤلف نفسه**

الإسلام والحضارة العربية، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف، ١٩٦٨م، ط(٣).

٧١- **علي، وفاء محمد**

الزواج السياسي في عهد الدولة العباسية، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٨م، ط(١).

٧٢- **عيسى بك، أحمد**

تاريخ البيمارستانات في الإسلام، بيروت، دار الرائد العربي، ١٩٨١م، ط(٢).

٧٣- **الفقي، عصام الدين عبدالرؤوف**

دراسات في تاريخ الدولة العباسية، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٩م.

٧٤- **فوزي، فاروق عمر**

تاريخ العراق في عصور الخلافة العربية الإسلامية، بغداد، مكتبة النهضة، ١٩٨٨م، ط(١).

٧٥- **المؤلف نفسه**

الخلافة العباسية السقوط والإنهيار، عمان، دار الشروق، ١٩٩٨م، ط(١).

٧٦- **المؤلف نفسه**

الخلافة العباسية في عهد الفوضى العسكرية، بغداد، مكتبة المثنى، ١٩٧٧م، ط(٢).

٧٧- **كاتبي، غيداء خزنة**

الخراج منذ الفتح الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤م، ط(١).

٧٨- **الكبيسي، حمدان**

عصر الخليفة المقتدر بالله، النجف الأشرف، مطبعة النعمان، ١٩٧٤م.

٧٩- **كتابجي، زكريا**

الترك في مؤلفات الجاحظ ومكانتهم في التاريخ الإسلامي حتى أواسط القرن الثالث الهجري، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧٢م.

٨٠- **الكتاني، محمد عبدالحي إدريس**

نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية، بيروت، دار الأرقم، ١٩٩٠م، ط(٢).

٨١- **كحالة، عمر رضا**

إعلام النساء في عالمي العرب والإسلام، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م، ط(٥).

٨٢- **الكروي، إبراهيم سلمان**

المرجع في الحضارة العربية الإسلامية، الإسـكندرية، مركـز الإسـكندرية للكتـاب، ٢٠٠١م.

٨٣- **الكساسبه، حسين فلاح**

المؤسسات الإدارية في مركز الخلافة العباسية، د. م، د. ن، ١٩٩٢م.

٨٤- **الكفراوي، عوف محمد**

الرقابة المالية في الإسلام، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٣م.

٨٥- **كنعان، علي**

الاقتصاد الإسلامي، دمشق، دار الحسنيين، حمص، دار المعارف، ١٩٩٧م، ط(١).

٨٦- **لاشين، محمود المرسي**

التنظيم المحاسبي للأموال العامة، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٧م، ط(١).

٨٧- **متز، آدم**

الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة عبدالهادي أبو ريـده، القـاهرة، مكتبة الخانجي، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م، ط(٤).

٨٨- **المحامي، محمد كامل حسن**

الجزية في الإسلام، بيروت، دار مكتبة الحياة، د. ت.

٨٩- **محمد، قطب إبراهيم**

النظم المالية في الإسلام، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

٩٠- **محمود، حسن أحمد والشريف، أحمد إبراهيم**

العالم الإسلامي في العصر العباسي، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٢م، ط(٥).

٩١- **مخلوف، حسنين محمد**

المواريث في الشريعة الإسلامية، جدة، دار المدني، د. ت.

٩٢- **مصطفى، شاكر**

جنوب بلاد الشام في العصر العباسي، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٩٢م.

٩٣- **المؤلف نفسه**

دولة بني العباس، الكويت، وكالة المطبوعات، ١٩٧٣م.

٩٤- **المقدسي، أنيس**

أمراء الشعر العربي في العصر العباسي، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٩م، ط(١٧).

٩٥- **الممي، حسن**

أهل الذمة في الحضارة الإسلامية، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م، ط(١).

٩٦- **المنجد، صلاح الدين**

بين الخلفاء والخلعاء في العصر العباسي، بيروت، دار الكتاب الجديد، ١٩٧٤م، ط(٢).

٩٧- **موريس، جان فييه**

أحوال النصارى في خلافة بني العباس، ترجمة حسني زينة، لبنان، دار المشرق، ١٩٩٠، ط(١).

٩٨- **ناجي، عبدالجبار وآخرون**

الدولة العربية الإسلامية في العصر العباسي، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٣م.

٩٩- **نخبة من الباحثين العراقيين**

حضارة العراق، بغداد، دار الحرية، ١٩٨٤م.

١٠٠- **ندوة مالية الدولة الإسلامية في صدر الإسلام،**

جامعة اليرموك، مركز الدراسات الإسلامية، ١٩٨٧م.

١٠١- **نوري، موفق سالم**

العامة والسلطة في بغداد، إربد، دار المتنبي للنشر والتوزيـــع، دار الكتـــاب الثقـــافي، ٢٠٠٥م.

١٠٢- **الهاشمي، عبدالمنعم**

الخلافة العباسية، بيروت، دار ابن حزم، ٢٠٠٣م، ط(١).

١٠٣- **الهزايمة، محمد عوض وآخرون**

النظم الإسلامية، عمان، دار عمار للنشر والتوزيع، ١٩٩١م، ط(١).

١٠٤- **هنتس، فالتر**

المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، عمان، منشورات الجامعـــة الأردنية، ١٩٧٠م.

١٠٥- **اليوزبكي، توفيق سلطان**

دراسات في النظم العربية الإسلامية، الموصل، د. ن، ١٩٧٩م، ط(٢).

١٠٦- **المؤلف نفسه**

مؤسسة الوزارة في الدولة العباسية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨م، ط(١).

١٠٧- **المؤلف نفسه**

الوزارة نشأتها وتطورها في الدولة العباسية، الموصل، دار الكتب للطباعـــة والنـــشر، ١٩٧٦م.

رابعاً: الرسائل الجامعية:

١- **أحمد، عبدالحسين علي**

بيت المال في بغداد خلال العصر العباسي (١٣٢هـ/٧٤٩م-٢٣٢/٨٤٧م)، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية، ١٩٨٩م.

٢- **إعبيد، وائل عبدالرحيم**

سياسة المتوكل الداخلية في سامراء والمتوكلية (٢٣٢هـ/٨٤٧م-٢٤٧هـ/٨٦١م) رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٨٩م.

٣- **التميمي، أيمن سليمان**

السجون في العصر العباسي (١٣٢هـ/٧٤٩م- ٣٣٤هـ/٩٤٥م) رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٧.

٤- **حتاملة، عبدالكريم عبده**

خلافة المعتضد بالله، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ١٩٨٢م.

٥- **حجازي، فايزه عبدالرحمن**

أهل الذمة في بلاد الشام في العصر العباسي (١٣٢هـ/٧٤٩م-٣٣٤هـ/٩٤٥م) رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ٢٠٠١م.

٦- **خفاجي، محمد توفيق**

تطور النظم الإدارية والمالية في العراق وفارس من مستهل العصر العباسي إلى نهاية القرن الرابع الهجري، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ١٩٦٦م.

٧- **بني سلامة، جميل محمود**

الأجور والرواتب في العراق في العصر العباسي خلال الفترة (١٣٢هـ/٧٤٩م-٣٣٤هـ/٩٤٥م) رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٩٧م.

٨- **شطناوي، تركي محمد**

المصادرات في العصر العباسي (١٣٢هـ/٧٤٩م-٣٣٤هـ/٩٤٥م) رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٤م.

٩- **الشقيرات، حسين رجا**

مؤدبو الأمراء في العصر العباسي الأول، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠١م.

١٠- **عبيدات، حسام علي**

نقود الخليفة أبو العباس أحمد المعتمد على الله، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ٢٠٠١م.

١١- **ملكاوي، خلود يحيى**

الدراهم العباسية المضروبة في سر من رأى، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٨م.

خامساً: المقالات والدوريات

١- التكريتي، بهجت كامل

"الحس العربي في سياسة المتوكل على الله العباسي" المؤرخ العربي، بغداد، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، ع٥٤، ١٩٩٦م.

٢- درادكه، صالح

"نظام الشرطة في العصر العباسي" دراسات تاريخية، الجامعة الأردنية، مج١٦، ع٣، ١٩٨٩م.

٣- رحمة الله، مليحة

"من خصائص سيرة السيدة شغب" المؤرخ العربي، بغداد، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، ع٢٧، السنة١٢، ١٩٨٦مم.

٤- رضا، محمد سعيد

"الآثار السياسية والاجتماعية لنظام المصادرات في العصر العباسي" مجلة كلية الآداب، ج١٠، ع١٢، ١٩٧٧م.

٥- زيتون، عادل

"آل بختيشوع النساطرة في البلاط العباسي" عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع٤، مج٢٩، ٢٠٠١م.

٦- السعدي، أمل عبد الحسين

"في الفكر الاقتصادي العراقي دراسة في كتاب الخراج لأبي يوسف" المؤرخ العربي، بغداد، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، ع٤١-٤٢، السنة١٦، ١٩٩٠م.

٧- **الشالجي، عبود**

"الرواتب في الإسلام" مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، مج٢٦، ١٩٧٥م.

٨- **كاتبي، غيداء خزنة**

"الجهبذة في العراق وتطورها حتى القرن الرابع الهجري" دراسات تاريخيـة، الجامعـة الأردنية، مج٢٦، ع١، ١٩٩٩م.

٩- **الكبيسي، حمدان**

"ضريبة العشور" المؤرخ العربي، بغداد، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، ع٤٣، السنة١٦، ١٩٩٠م.

١٠- **مجيد، تحسين حميد**

"دراسة لقوائم الخراج في الدولة العربية الإسلامية إلى نهاية القـرن الرابـع" المـؤرخ العربي، بغداد، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، ع٢٦، السنة١١، ١٩٨٥م.

١١- **نوري، دريد عبدالقادر**

"الأجور والراتب في العراق خلال العصر العباسي" المؤرخ العربي، بغـداد، الأمانـة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، ع٣٢، السنة١٣، ١٩٨٧م.

سادساً: مقالات دائرة المعارف الإسلامية

١- بكر C.H. Becker

جزية، دائرة المعارف الإسلامية نقلها إلى العربية أحمد الشنتاوي وآخـــرون، تهـــران، منشورات انتشهارات جيهان، د. ت.

٢- جوينبل Th. W. Juynboll

الخراج، دائرة المعارف الإسلامية نقلها إلى العربية أحمد الشنتاوي وآخرون، تهـــران، منشورات انتشهارات جيهان، د. ت.

المراجع الأجنبية

١- **Bowen, H**

The Life and Times of Ali Ibn Isa, Cambridge, ١٩٢٨.

٢- **Dennett, D**

Conversion and Poll-tZX in Early Islam, Harvard University press, ١٩٥٠.

٣- **Hameed, Abdul Aziz**

New Lights on The Ashia place of Samarra, Baghdad, ١٩٧٤.

٤- **Hitti, Ph. K**

A history of The Arabs, London, ١٩٣٧.

٥- **Lambton**

Land Lord and Reasant in Persia, Oxford, ١٩٥٣.

٦- **Samarrai, H. S**

Agriculture in Iraq during the ٣rd Century, Beirut, ١٩٧٠.

٧- **Sir William**

The Caliphate it's rise Decline and Foll Khaya, Beirut, ١٩٦٣.

٨- **Sosa, Ahmad**

Irrigation in Iraq History and development.